وزارة التعليـــــــم العالـــي و البحـــث العلمـــــــي
جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية ة التجارية و علوم التسير قسم العلوم الاقتصادية

دراسة تحليلية لافاق و تحديات الاقتصاد الجزائري في ظل منطقة التجارة الحرة الافريقية

مذكـــرة تخرج ماستـــــــر اقتصـــاد دولـــي

من اعداد الطلبة : دراجي سفيان و غانم عزيز
تحت اشراف الاستاذ : بوعيطة عبد الرزاق

السنة الجامعية 2022/2021

شكـــــــــــر و تقديـــــــر

" سعيت ابتغاء الشّكر فيما صنعت لي فقصّرت مغلوباً وإني لشاكر لأنّك توليني الجميل بداهةً وأنت لما استكثرت من ذاك حاقر فأرجع مغبوطاً وترجع بالتي لها أولٌ في المكرمات وآخر"

الحمد لله الذي بعزته و جلاله تتم الصالحات يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك على كل ما اعطيت و على كل ما منعت فلك الحمد و الشكر على ان وفقتني لدراستي .

و بعد الشكر لله عزوجل نتقدم بالشكر للاساتذة الكرام الذين لم يدخرو جهدا في مساعدتنا في مسارنا التعليمي .

كما نتقدم بالشكر الخاص للاستاذ بوعيطة عبد الرزاق على المجهودات المبذولة من قبله لتاطيرنا وو اشرافه على هذا العمل .

ايضا نتقدم بالشكر لكل من ساعدنا و ساهم في انجاح هذا العمل ولو بالدعاء

اهـــــــــداء

أهدي هذا العمل إلى من ساندتني في دعائها وصلاتها ... إلى من تشاركني أفراحي وألامي ... إلى من جنتي تحت أقدامها ... أمي الغالية
إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار ... إلى من علمني أن الدنيا كف اح ... وسلاحها العلم
والصبر
إلى من لم يبخل علي بأي شيء ... وسعى لأجل راحتي ونجاحي ...أبي الحبيب
إلى إخوتي وأخواتي...
إلى عمي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه...
إلى إصدق ائي ورفق اء دربي بدون إستثناء...
وكل من لم يذكرهم ق لم ي
إلى زملائي وزميلاتي في الدراسة

فهـــــــــــــــــــرس المحتويـــــــــــــــــات

فهرس المحتويات	رقم الصفحة
الشكر و التقدير	02
الاهداء	03
الفهرس	04
قائمة الجداول	05
قائمة الاشكال	06
مقدمة عام	11-09
الفصل الاول" الدراسة النظرية لتكامل الاقتصادي و منطقة التجارة الحرة الافريقية "	
المبحث الاول : مفهوم و دوافع التكامل الاقتصادي	14
المطلب الاول : مفهوم التكامل الاقتصادي	14
المطلب الثاني : اهداف التكامل الاقتصادي	15-14
المطلب الثالث: اشكال التكامل الاقتصادي	17-16
المبحث الثاني : نظرة عامة عن اقتصاديات الدول الافريقية	17
المطلب الاول : مقومات القارة لتحقيق النهضة الافريقية	18-17
المطلب الثاني : واقع التنمية و الاداء العام للنمو الاقتصادي في افريقيا	18
المطلب الثالث : اهم اقتصاديات افريقيا	20-19
المبحث الثالث : مفهوم منطقة التبادل الحرة التجارية	21
المطلب الاول : ماهية منطقة التبادل الحرة	21
المطلب الثاني : انواع المناطق الحرة	25-22
المطلب الثالث : اهداف منطقة التجارة الحرة	26-25
المبحث الرابع: المنطقة الحرة الافريقية ودور الجزائر	26
المطلب الاول : تاريخ و مراحل تاسيس المنطقة الافريقية للتبادل التجاري الحر	27-26
المطلب الثاني : الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة احرة الافريقية	28
المطلب الثالث : دور الجزائر في منطقة التبادل الحر الافريقية	29
المبحث الخامس : نظرة عامة حو الاقتصاد الجزائري	30
المطلب الاول : مراحل تطور الاقتصاد الجزائري	30
المطلب الثاني : خصائص الاقتصاد الجزائري	31
المطلب الثالث : اهم المشاكل و التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري	34-32
الفصل الثاني الدراسة التحليلية	

مقدمة الفصل	**36**
المبحث الاول : مؤشرات الاقتصاد الافريقي	**37**
المطلب الاول :مؤشرات التنمية الاقتصادية في افريقيا	**40-37**
المطلب الثاني : مؤشر سهولة الاداء الاعمال في افريقيا	**43-40**
المطلب الثالث : مؤشر الحرية الاقتصادية في افريقيا	**47-43**
المطلب الرابع : مؤشر التنافسية العالمي في افريقيا	**50-47**
المبحث الثاني : المبادلات التجارية البينية في القارة الافريقية	**50**
المطلب الاول : حجم المبادلات التجارية البينية في افريقيا	**56-51**
مجمل المبادلات التجارية البينية للقارة الافريقية خلال الفترة الممتدة 2008-2017	**57**
المبحث الثالث : البادلات التجارية الخرجية للجزائر	**58**
المطلب الاول : واقع التجارة الخرجية للجزائر خلال الفترة الممتدة 2020	**60-59**
المطلب الثاني : الهيكل السلعي للصادرات و الواردات الجزائرية	**61**
المطلب الثالث : التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات الجزائرية	**64**
المبحث الرابع : الاستثمارات الاجنبية بين الجزائر و افريقيا	**66**
المطلب الاول : سياسة تطوير محركات القدرة التنافسية	**68-66**
المطلب الثاني : سياسة تنويع الصادرات	**70-68**
خاتمة الفصل الثاني	**71**
خاتمة نهائية	**75-72**
قائمة المراجع	**77-75**

قائمة الجـــــــــــــــداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة اداء الاعمال لعام 2020	42
02	نتائج ترتيب الدول الافريقية في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2020	45
03	جدول بيانات الدول الافريقية في اهم المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي 2019	49-48
04	جدول حجم التبادل التجاري للجزائر خلال الفترة 2010-2020	58
05	جدول متوسط معدل النمو الاقتصادي للصارات و الواردات في الجزائر	60
06	جدول حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2020	61
07	جدول اهم الصادرات السلعية للمنتحات الجزائرية خلال الفترة 2010-2020	63
08	جدول توزيع الواردات الجزائرية وفق المناطق الاقتصادية	65

قائمـــــــــــــة الاشكـــــــــــــال و المخططـــــــــات

رقم	الشكل	الصفحة
01	مخطط يوضح اقوى الاقتصاديات الافريقية	20
02	مخطط يوضح الناتج المحلي الاجمالي للدول الافريقية خلال الفترة 2000-2019	38
3	مخطط يوضح اهم المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة اداء الاعمال	40
04	مخطط يوضح ترتيب الدول الافريقية في مؤشر سهولة اداء الاعمال	41
05	مخطط ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة اداء الاعمال خلال الفترة 2012-2020	42
06	منحنى توزيع الدول الافريقية في مؤشر الحرية الاقتصادية	43
07	منحنى ترتيب الدول الافريقية في مؤشر الحرية الاقتصادية	44
8	مخطط يوضح ترتيب و نقاط الدول الافريقية في مؤشر التنافسية لسنة 2019	47
9	منحنى بياني لترتيب لجزائر في مؤشر التنافسية خلال الفترة 2012-2020	50
10	مخطط بياني لحجم الواردات و الصادرات لجنوب الصحراء الافريقية سنة 2020	52
11	مخطط بياني لحجم للواردات و الصادرات غرب اسيا و شمال افريقيا سنة 2020	53
12	مخطط بياني لحجم الصادرات و الواردات لوسط افريقيا سنة 2020	53
13	مخطط بياني لحجم الصادرات و الواردات لشرق افريقيا سنة2020	54
14	مخطط بياني لحجم الصادرات و الواردات لغرب افريقيا ecwas سنة 2020	55
15	مخطط بياني للصادرات و الواردات لجنوب افريقيا sadc سنة 2020	56
16	مخطط بياني انسبة التجارة البنية الافريقية خلال الفترة الممتدة 2008-2017	57
17	منحنى بياني يوضح الهيكل السلعي للصادرات البينية الافريقية	57
18	مخطط يوضح حجم المبادلات السلعية خلال الفترة 2007-2020	59

مقدمـــــــــــــــــــة عامة :

تعتبر قضايا التكامل و الاندماج من القضايا ذات اهمية كبرى على المستوى الاكاديمي لما لهذا الموضوع من اثر على تغير مفاهيم و النظريات التي اعتنت ببناء الدولة الوطنية التي اعبرت الى وقت قريب وحدة للتحليل السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و على اثر هذا الدافع دشنت إفريقيا عام 2021 بإطلاق أكبر تجمع اقتصادي وهو اتفاقية منطقة التبادل الحر، في العالم يشهد المزيد من التكتلات والتقارب بين الدول في علاقاتها الاقتصادية، فقد أصبحت علاقات الدول تقوم على المزيد التكامل والترابط ولبناء تكتلات اقتصادية إقليمية ، حيث أخذت هذه الظاهرة حيزاً كبيراً في الأدبيات الاقتصادية سواء كان في الإطار الثنائي أو الشبه إقليمي أو الإقليمي، في ظل نظام عالمي يقوم على مبادئ المنظمة العالمية للتجارة، جعلت العالم يبدو مثل قرية صغيرة من فتح الفضاءات الحرة وحرية تنقل الأشخاص والسلع، إذ لا تقتصر هذه الفضاءات على الجانب الاقتصادي فقط بل تعمل على مد جسور التواصل المجتمعي وتبادل الثقافات، ويوجد العديد من التكتلات الاقتصادية في العالم على غرار التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية(نافتا)، تكتل دول البريكيس (Brics) ، رابطة جنوب شرق أسيا أسيان)، الاتحاد الأوروبي ومنطقة التبادل الحر الإفريقية وإذا نظرنا إلى أفريقيا نجد أنها تأخرت كثيرا على المستوى العالمي في مثل هذه التكتلات، فقد ظلت القارة الإفريقية لقرون طويلة الحلقة الأضعف والأكثر معاناة، إذ خضعت لسيطرة القوى الكبرى فكان التوجه الأول نحو أفريقيا من طرف هذه الدول الاستعمارية بعد ظهور الثورة الصناعية نظرا لاحتياجاتها من الموارد الأولية إلى أن توقف بانشغالهم بالحرب العالمية الأولى 1914 ، ثم عادت مرة ثانية فكرة التوجه نحو أفريقيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كحلبة للصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي إلى غاية انهيار جدار برلين، إلا أننا نشهد محاولة ثالثة للتوجه نحو أفريقيا باعتبارها منطقة ما زلت تحتوي على موارد خام كبيرة من جهة ومن جهة أخرى سوق جيد لتصريف المنتجات، في ظل هذا التسارع المحموم على أفريقيا بظهور دول جديدة تريد أن توجد لها مكانة في الفضاء الأفريقي كالهند والصين وتركيا والبرازيل، تحاول أفريقيا أن تتوحد حتى لا تكو ن سوق لتصريف منتجات الدول المتصارعة وتبني نفسها وتوجد لها مكانة بين الفضاءات الاقتصادية الدولية، وأملا في تغيير الواقع الإفريقي المتردي انبعثت محاولات لرأب

الصدع وتجاوز حالة الجمود والارتهان حيث انطلقت جهود حثيثة لبعث إفريقيا، لتتويج هذه المجودات باتفاق تا ريخي لأعضاء دول الاتحاد الإفريقي المجتمعة بنيامي بالنيجر في يوم 08 جويلية 2019 ، على إطلاق المرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية.

اشكالية الدراسة

حاولت الجزائر إيجاد مكانة لها في هذا الفضاء الجديد (ZLECAF) ، فقد كان الانضمام الرسمي بالمصادقة يوم الأحد 15 ديسمبر 2019 بالعاصمة الغانية أكرا، لتكون بذلك الدولة رقم ثلاثون، من خلال ما سبق تتبلور لنا معالم الإشكالية التي نسوغها كالتالي :

ماهي الفرص و التحديات المتاحة امام الجزائر في منطقة التبادل الحرة الإفريقية؟

وللتحكم أكثر في اشكالية الدراسة تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

فيما تكمن اهم المعوقات و تحديات منطقة التجارة الحرة الافريقية ؟

كيف يمكن التخلص من هيمنة سوق الاتحاد الاوروبي و سوق اسيا بالاعتماد على التجارة البينية الافريقية ؟.

ما هو الدور الذي يمكن للجزائر ان تلعبه مستقبلا في منطقة التبادل الحر الإفريقية وكذا الاستراتيجيات المنتهجة للحكومة للانضمام الى سلاسل القيمة العالمية . ؟.

أهداف الدراسة. :

توفير مادة علمية يمكن الاعتماد عليها في الدراسات القادمة من أجل وضع استراتيجية مستقبلية. للجزائر في منطقة التبادل الحر الإفريقي. إبراز أهمية التوجه الجزائري نحو العمق الإفريقي خاصة أنها دولة جارة للدولة التي ستحتضن مقر منطقة. التبادل الحر .استكشاف الفرص المستقبلية وتثمينها.

منهجية وأدوات الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي ا، لوصف متغيرات الدراسة وتحليلها، خاصة ما تعلق بالسوق الافريقية بالاعتماد على المسح المكتبي للعديد من المراجع والمصادر ذات العلاقة بالموضوع، و المنهج التحليلي من اجل تحليل البيانات و المعطيات ذات الصلة لتحديد الآفاق في الجزائر بناءا على المنطقة الحرة القارية الافريقية

الدراسات السابقـــة :

دراسة قادري عبد القادر، 2020 (بعنوان: تجربة إقامة المناطق الحرة كأحد السبل للتنمية في الاقتصاديات النامية)-دراسة تجارب دولية-مقال في مجلة معهد العلوم الاقتصادية. هدف المقال إلى دراسة

المناطق الحرة باعتبارها تتوفر على مجموعة من الحوافز لجذب الاستثمارات، بالإضافة إلى المقومات الأخرى، التي تجعل تلك الحوافز أكثر فعالية، إذ تعتبر هذه الأخيرة من بين أهم العوامل في المناطق الحرة لاستقطاب الاستثمارات خاصة في الدول النامية.

-دراسة بوقندورة يمينة، 2020 (بعنوان: المناطق الحرة كاستراتيجية تنموية بين المفهوم والأهداف، مقال في مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والانسانية المعمقة، جامعة الجلفة. هدفت الدراسة إلى تحديد مفاهيم للمناطق الحرة، والخصائص المميزة لها مع تحديد ايجابياتها وسلبياتها، وخلصت الدراسة إلى تبيان دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واعتبارها مصدر أساسي في تطوير المنتجات التكنولوجية الحديثة، فتعتبر المناطق الحرة نافذة على العالم لما تعرضه من منتجات للشركات المختلفة الجنسيات.

الفصل الاول
التكامل الاقتصادي و منطقة التجارة الحرة الافريقية

تمـــــــــــــــهيد

أدت العولمة الإنتاجية إلى تعميق حلقات الاندماج بين اقتصاديات الدول في السوق العالمية، وغيرت جوانب كثيرة في العلاقات التجارية والاقتصادية، حيث شهدت التجارة الدولية تحولا كبيرا في بنيتها، وأصبحت التكتلات الاقتصادية تمثل الواقع الجديد لها، والتي عززت الإنتاجية وساهمت في النمو الاقتصادي وساعدت على اندماج الدول في النظام التجاري العالمي؛ وشهدت العلاقات الاقتصادية ظاهرة اتجاه الدول إلى التكتلات التجارية الإقليمية، الساعية إلى زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء، حيث ساعدت التخفيضات الملموسة في التعريفات الجمركية الناتجة عن التحرير التجاري، وانخفاض تكاليف النقل والاتصال على تقريب مرافق التصنيع من أسواق التصدير داخل هذه التكتلات، وكونت شبكات إنتاج إقليمية كمصنع أوروبا، مصنع آسيا ومصنع أمريكا الشمالية مكنتها من ربطها بسلاسل القيمة العالمية.

ومن أجل القضاء على تجزؤ أسواق القارة الإفريقية وخلق علامة تجارية إقليمية في أفريقيا، تسعى دول القارة الإفريقية إلى إنشاء تكتل إقليمي في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، هدفا منهم لتوحيد القارة وتعزيز التجارة البينية وتحقيق الأهداف الإنمائية في القارة وتحسين حصتها في التجارة الدولية والارتقاء بموقعها على طول مسار سلاسل القيمة العالمية للسلع والخدمات، ما يسمح بتعزيز القيم المضافة وتنويع مصادر الدخل فيه و عليه تم تقسيم الفصل الي مباحث هي

- المبحث الأول: مفهوم ودوافع التكامل و التكتل الاقتصادي
- المبحث الثاني: نظرة عامة عن اقتصاديات الدول الافريقية
- المبحث الثالث : نظرة عامة عن الاقتصاد الجزائري
- المبحث الرابع: مفهوم المناطق الحرة
- المبحث الخامس: المنطقة الحرة الإفريقية

المبحث الاول : مفهوم و دوافع التكامل و التكتل لاقتصادي

المطلب الاول : مفهوم التكامل الاقتصادي :

ظهر مفهوم التكامل الاقتصادي بين الدول لأول مرة في الادب التاريخ الاقتصادي مع ' فينر 1950' الذي وضع اساس نظرية الاتحاد الجمركي و التي تمثل جوهر نظرية التكامل الاقتصادي الحر .

فالتكامل الاقتصادي هو صيغة تتم بين مجموعة من الدول المتجانسة تاريخيا او ثقافيا او حضاريا او جغرافيا لتحقيق مصلحة مشتركة , و الشروط الموضوعية للتكامل الاقليمي يختلف بعضها عن البعض الاخر في اوجه متعددة فهي تتعلق بأوضاع البلدان المشتركة فيه و على مستوى التطور و درجة المصلحة بين الاقطار المشتركة .

يمكن النظر الى التكامل الاقتصادي على انه يمثل مجموعة من الترتيبات في شكل اتفاقية بين مجموعة من الدول التي تسعى الى تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة فيما بينها عبر الزمن

كما ان التكامل الاقتصادي ما هو الا عمل اداري من قبل دولتين او اكثر يقوم بإزالة الحواجز و القيود الجمركية و الكمية على التجارة الدولية في السلع و انتقال عناصر الانتاج كما يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية و ايجاد نوع من تقسيم العمل بين الاعضاء بهدف تحقيق مجموعة من الاهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكافة الاعضاء .[1]

المطلب الثاني اهداف التكامل الاقتصادي :

ان التكامل الاقتصادي ليس مجرد ظاهرة اقتصادية عرفها الاقتصاد العالمي بقدر ما هو توجه أصيل

ودائم تسعى دول العالم باختلاف مستويتها وحجم مواردها وتباين دوافعها إلى تحقيقه. ويهدف التّكامل الاقتصادي إلى تحقيق أهداف عديدة - ليست اقتصادية بحتة -بل قد تكون سياسية، اجتماعية وعسكرية، ويمكن أن نوجز أهمّ تلك الأهداف فيما يلي: [2]

- الأهداف الاقتصادية : تتعدد الأهداف الاقتصادية للتكامل الاقتصادي لذا سنكتفي بذكر البعض منها
- الحصول على مزايا الإنتاج الكبير لأن اتساع حجم السوق يوجه الاستثمارات توجيهًا اقتصاديًا سليمًا .
- تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع حيث من المفروض أ ن التكامل يؤدي إلى تقسيم العمل الفني والوظيفي
- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية لأ ن اتساع حجم السوق ووفرة عنصر العمل يساهمان في إيجاد فرصا جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج و الاستثمار والدخل والتشغيل.
- رفع مستوى الرفاهية لدى المواطنين، وذلك بتوفير السلع الاستهلاكية بأسعار منخفضة نتيجة لإزالة الرسوم الجمركية من جهة وتخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة الإنتاج من جهة أخرى.
- التقليل من الاعتماد على الخارج وهذا ما يؤدي إلى محدودية التأثير بالتقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في المجتمعات خارج المنطقة
- وضع خطط مشتركة للتنمية تسمح بتعبئة الموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى تفادي الاختناقات التي كثيرا ما تعترض تنفيذ المشروعات بصفة فردية .

[1] بن ناصر محمد رسالة ماجيستير " المشاريع العربية المشتركة و دورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي " سنة 2008/2007 ص 3
[2] نفس المرجع السابق ص 13-17

- يهدف التكامل إلى تقوية موقف الدّول الأعضاء في السوق العالمية، ويزيد من قوة المساومة لديها، وذلك لأن التّكامل الاقتصادي يؤدي إلى تحكم الدّول الأعضاء مجتمعة في نسبة لا بأس بها من التجارة الدولية، تكون في العادة أكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة على حدى، كما يعمل التكامل على تحسين معدل التبادل الدولي، نتيجة تحسن أو زيادة قوة المساومة لديها، وبالتالي تستطيع استيراد السلع الأجنبية بأسعار أقل، وتصدير السلع المحلية بأسعار أعلى مما لو كانت عليه كل دولة عضو منفردة

الاهداف السياسية : الجدير بالذكر أ ن البعض يرى أ ن الأهداف السياسية للتّكامل الاقتصادي تحتل المرتبة الأولى في الأهمية بوصفها أهداف أصلية، فيما تتراجع الدوافع أو الأهداف الاقتصادية إلى المرتبة الثانية من الأهمية نذكر منها :

-تحقيق الأمن القومي والسلام وتقليص الإحتكاكات بين الدّول المتجاورة، والتّي كانت من قبل تُكن لبعضها البعض العداء، حيث أن تطبيق الاتفاقيات التجارية في إطار التكامل، يحد من ذلك العداء

ويسود بذلك نوعا من السلم ما بين تلك الدول.

-قد يكون الهدف من وراء تكوين تكامل اقتصادي رغبة دولة ما في السيطرة السياسية على بعض

الدّول الأخرى الأقل نموًا اقتصاديًا، والراغبة في تطوير اقتصادها، فتقنعها بإقامة تكامل بشرط أن تطبق هذه الأخيرة نظامًا اقتصاديًا وسياسيًا معنيًا، أو محاولة تلك الدولة إدخال تلك الدول في تنظيمات سياسية.

- **الأهداف الاجتماعية**: تتمثل الأهداف الاجتماعية للتكامل الاقتصادي في رفع المستوى العلمي والثقافي لموطني دولة معينة، نتيجة دخولها في نموذج تكاملي مع دولة أكثر تقدمًا منها، كما يؤدي التّكامل إلى تضافر الجهود المالية والعلمي والبشرية، وتستخيرها في البحث والتطوير الذي يشمل جميع جوانب الحياة، بما يحّقق مصلحة شعوب هذه الدّول، كما يعمل على إعادة توزيع السكان في الدّولة المعنية بالتّكامل، فينتقل السكان من المناطق الأكثر اكتظاظًا إلى المناطق الأقل سكانًا، ويؤدي أيضا إلى حل المشكلات التي لا تعنى بها دولة بمفردها مثل المشكلات البيئية.

الأهداف العسكرية: وقد يكون الهدف من وراء التكامل الاقتصادي الرغبة في تكوين وحدة عسكرية بين الدّول الداخلة

فيه لمواجهة العالم الخارجي، ومن أمثلة ذلك ما نادى به بعض المفكرين الأوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية من تكوين اتحاد أوروبي بقصد تقوية اقتصاديات أوروبا حتى تكون وحدة لها قوتها السياسية والعسكرية فتقف بذلك بين المعسكرين الأمريكي والروسي ولاتساق أهدافهما مما قد يقوي فرص السلم العالمي. إذًا أصبح النظر إلى التّكامل الاقتصادي على أنّه أداة تستطيع بمقتضاها الدّولة أن تؤمّن نفسها ضد احتمالات الغزو الخارجي، ولذلك تلجأ الدّولة الكبيرة أو الصغيرة منها، على التّكامل الاقتصادي الذي يمكنها من الحصول على المعونات الخارجية العسكرية والحربية، كما يمكنها أيضا من إقامة قواعد عسكرية داخل أراضي الدول الأعضاء .

المطلب الثالث : اشكال التكامل الاقتصادي :

يتخذ التكامل الاقتصادي أشكالا أو مستويات عديدة ، تزداد درجاته كلما زاد الانتقال من شكل إلى آخر أو من مستوى إلى آخر، و صولا إلى الاندماج الاقتصادي، أي أن أشكال التكامل الاقتصادي تتراوح من التخفيف في القيود الموجودة بين البلدان المتكاملة إلى إلغائها نهائيا و إدماج اقتصاداتها في وحدة اقتصادية واحدة و هي أعلى مستوى من مستويات التكامل3

1- **شكل التفضيل الجزئي** : و في هذا الشكل من التكامل تقوم الدول الأعضاء بالتقليل أو التخفيف من القيود التي تعيق حركة السلع و الخدمات،بين الدول المتكاملة ،إضافة إلى التقليل من الحواجز الجمركية،دون الإلغاء النهائي للرسوم،و تتخذ من أجل ذلك مجموعة من الإجراءات و القواعد

2- **منطقة التجارة الحرة** :_و يتم الاتفاق في هذا الشكل بإلغاء الرسوم الجمركية على تدفق السلع بين الدول الأعضاء و في الوقت نفسه تحتفظ كل دولة عضو بحقها في فرض ما تريده من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التجارة.ولعل ذلك ما يجعل أي دولة خارج المنطقة الحرة تسعى إلى التكامل مع بعض الدول داخل المنطقة الحرة خاصة الدول التي تتميز قيودها التجارية التي تفرضها على غير الأعضاء بالانخفاض و ذلك كوسيلة للدخول إلى باقي الأعضاء

3- **الاتحاد الجمركي** :في هذا الشكل ، إضافة إلى الإجراءات التي تم تطبيقها في منطقة التجارة الحرة، من إلغاء للقيود و التعريفات الجمركية . يتم فرض تعريفه جمركية موحدة للبلدان الأعضاء في مواجهة بقية العالم فتصبح كل الدول الأعضاء تتعامل مع العالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية كأنها دولة واحدة جمركيا.4

4- **السوق المشتركة** :بالإضافة إلى ما تم تطبيقه في الاتحاد الجمركي من حرية حركة السلع بين الدول الأعضاء و تطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه الدول الخارجية فإنه يتم تحرير حركة عناصر الإنتاج-العمل ورأس المال – بين الدول الأعضاء في السوق ،و بذلك يتم تشكيل سوق موحدة يتم من خلالها و بحرية تامة انتقال السلع و الأشخاص و رؤوس الأموال.

5- **الوحدة الاقتصادية** : _هي المرحلة الأعلى درجة من مرحلة السوق المشتركة، حيث بالإضافة إلى إلغاء القيود على حركة السلع و الخدمات انتقال عناصر الإنتاج-العمل ورأس المال- بين

---

[3] رابح فضيل،<>،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،19951994 -،ص 16،غير منشورة

4 حمد سيد عابد، <>، مصر، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية،1999،ص.256

الدول الأعضاء ، و توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي ،فإنه يتم من خلال هذه المرحلة أيضا تنسيق السياسات الاقتصادية و المالية و النقدية، هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية و الضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل و الضرائب و غيرها.

6- **التكامل الاقتصادي التام :** و هو أرقى مرحلة من مراحل التكامل، حيث يتم تحقيق وحدة اقتصادية يتم في إطارها حرية انتقال السلع و الخدمات،و عناصر الإنتاج،و توحيد السياسات الاقتصادية و المالية و غيرها،و بالشكل الذي يجعل شخصية الدولة الاتحادية الناتجة عن الاتحاد الاقتصادي التام،تحل محل شخصية الدولة السابقة و هذا يعني بالضرورة،إنشاء سلطة اتحادية تفو ق سلطتها سلطات الدول التي يتكون منها هذا الاتحاد،وبحيث يمكن أن تكون هناك عملة تتعامل بها الدول المتكاملة في كافة معاملاتها و نشاطاتها الاقتصادية.5

المبحث الثاني : نظرة عامة عن اقتصاديات الدول الافريقية

المطلب الاول المقومات القارية لتحقيق النهضة الافريقية

ان متطلبات تحقيق النهضة القارية، رهين بانطلاقه من الواقع الإفريقي و عبر مستويين عمودي و أفقي، عمودي على الصعيد القاري و من خلال شراكات سياسية و اقتصادية، و أفقي عن طريق تحقيق التعاون البيني فيما بين الكيانات الإفريقية.

- **الشراكة السياسية و الاقتصادية الإفريقية على المستوى القاري.**
- ✓ **الشراكة السياسية:**

إن وعي البلدان الإفريقية بالتحديات التي تواجهها ، و قصور الإطار السياسي القاري السابق المتمثل في منظمة الوحدة الإفريقية عن مواكبة المشاكل المتجددة بالقارة، شكل لحظة تاريخية في توحيد معظم الإرادات السياسية الإفريقية، بلورت في خلق فضاء قاري جديد يتميز بالمرونة و الشمولية ويضم أجهزة قارية أكثر استجابة للتعاطي مع تحديات العصر، فانبثقت على اثر ذلك القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية في ديسمبر 1999 ، و جاءت مباشرة بعد القمة الإفريقية في الجزائر يوليو 1999، و قد انعقدت هذه القمة الاستثنائية في سرت بليبيا و صدر عنها ما يعرف بإعلان سرت شتنبر 1999 الذي

[5] رابح فصيل نفس المرجع السابق ص 17

ينص لأول مرة على إنشاء الاتحاد الإفريقي طبقا لأهداف ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية و أحكام معاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الإفريقية.

و قد أصدر رؤساء دول و حكومات إفريقيا إعلان قيام الاتحاد الإفريقي رسميا في مارس 2001 على أن يدخل حيز النفاذ بعد اكتمال التصديق عليه من قبل ثلثي الدول الأعضاء، وقد اكتمل هذا التصديق بتوقيع نيجريا و من تم أعلن عن قيام الاتحاد الإفريقي يوليو 2002.

و جدير بالذكر أن الاتحاد الإفريقي تواجهه إكراهات عدة تؤثر في مدى فاعليته، و من أبرزها مشاكل تمويل الاتحاد نتيجة عجز مجموعة من الأعضاء عن أداء مستحقاتهم السنوية و هذا أثر بشكل مباشر في استكمال هياكل الاتحاد و تعزيز إطاره المؤسساتي المتمثلة في تفعيل صندوق النقد الإفريقي و المصرف المركزي الإفريقي. 6

- ✓ **-الشراكة الاقتصادية** :

تعتبر الجماعة الاقتصادية من أهم المنجزات الهيكلية القارية التي حققتها الدول الإفريقية على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية، و أقيمت وفقا لاتفاقية أبوجا التي وقعها القادة الأفارقة في يونيو 1991م و دخلت حيز النفاذ عام 1994م، و تهدف هذه الاتفاقية إلى تشجيع التعاون في كل المجالات كالتنمية و تحقيق التكامل الاقتصادي الإفريقي و تعزيز آليات الاعتماد على الذات في الجانب الاقتصادي، و اعتمدت الجماعة الاقتصادية في تحقيق تلك الأهداف على خطة تدريجية من ستة مراحل، و بذلك فمن المقرر أن تقوم على نحو كامل عام 2028م إذا ما سارت الدول الإفريقية على الطريق المرسوم. وقد نصت هذه الاتفاقية على إنشاء برلمان لعموم إفريقيا و إنشاء محكمة عدل إفريقية، كما أن الجماعة الاقتصادية الإفريقية مرتبطة من الناحية القانونية ارتباطا وثيقا بمنظمة الوحدة الإفريقية فالمادة 98/1 تنص على أن الجماعة جزء لا يتجزأ من منظمة الوحدة الإفريقية، و أيضا المادة 8/1 تؤكد الارتباط المؤسساتي بالمنظمة بنصها على كون مؤتمر رؤساء دول و حكومات منظمة الوحدة الإفريقية هو الجهاز الأعلى للجماع.

---

6 الاتحاد الافريقي .الدورة العادية الثالثة والعشرين للإتحاد الأفريقي تنهي أعمالها في مالابو.-6-29 2014. أنظر:

http://summits.au.int/ar/23rd-ordinary-session-african-union-ends-malab

و يمكن اعتبار هذه المبادرة إطار جديد للتنمية بإفريقيا يواكب طموحات القارة في تجاوز قوقعة التخلف و الانعتاق من الفقر عبر التكيف مع المتغيرات الدولية المتطاردة و الانطلاق من الإرادة الإفريقية ذاتها لتحقيق أهداف التنمية

علاوة على حصولها على لقب "سلة غذاء العالم" تعرف القارة الأفريقية تاريخيا باسم "خزان العالم" من الثروات التعدينية في باطن الأرض ،و تعد الثروات الطبيعية التي تتمتع بها المنطقة هي الأكبر على مستوى قارات العالم، وهي السبب الرئيسي في الاستعمار المستمر و والوضع ا لمتردى، فاقتصاديا تمتلك أفريقيا ثروات هائلة تجسدها الثروة الزراعية فثلثا سكان القارة يعملون بالزراعة تقريبا، وتساهم بحوالي20 إلى 60 بالمائة من إجمالي الناتج القومي لكل دولة إفريقية، كما أن التنوع البيئي و المناخي يجعل القارة من أكبر المناطق المؤهلة للإنتاج الزراعي ، ففي المناطق الاستوائية يتم زراعة القهوة و الأناناس و الكاكاو و النخيل، و في مناطق السافانا يتم إنتاج البطيخ و الفول السوداني و الفلفل، وفي مناطق الصحراء تزرع التمور و البلح و القطن و في حوض البحر المتوسط يتم زراعة الطماطم و الموالح والزيتون بالإضافة إلى الخضروات، كما أن إفريقيا تتميز بثروة غابية هائلة إذ تساهم صناعة الاخشاب بـ 6 بالمائة من إجمالي الناتج الداخلي للقارة الإفريقية و تتوفر جودة عالية من الأخشاب تتركز في كل من إفريقيا الوسطى و الجابون و الكونغو و الكاميرون، ويتم تصدير هذه الأخشاب إلى عدة دول كالاتحاد الأوربي و إسرائيل و اليابان. أما في المجال البحري فالدول الإفريقية تتوفر على مخزون هائل من الثروة السمكية حيث تقوم بإنتاج 4.5 مليون طن من الأسماك في منطقة غرب إفريقيا.

ومن جانب أخر يوجد فى إفريقيا كميات كبيرة من المعادن كالذهب المتواجد في جنوب إفريقيا، و زيمبابوي و شرق السودان، و النحاس في زامبيا و السودان و الكونغو ، و البترول في دول ليبيا والجزائر و مصر و السودان و نيجيريا وغينيا الاستوائية، و تمتلك إفريقيا وحدها ما يناهز 124 مليار برميل من احتياطي النفط أي بنسبة 12 بالمائة من نسبة الاحتياط العالمي، وتتوفر أيضا على مخزون هام من اليورانيوم الموجه للصناعة النووية بجنوب إفريقيا و النيجر و ناميبيا، و تملك إفريقيا وحدها نسبة 18 بالمائة من إجمالي الإنتاج العالمي لهذه المادة و مخزون احتياطي يبلغ ثلث إجمالي احتياطات العالم، كما أن إفريقيا تعتبر من أكبر المنتجين للألماس العالمي بما يناهز 40 بالمائة من إجمالي ألماس العالم و يتركز في كل من دول أنجولا و بتسوانا والكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا و ناميبيا،[7]

- **<u>التعاون البينى فيما بين الكيانات الإفريقية.</u>**

[7] مستقبل القارة العالم – القارة الافريقية الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك الى مصرwww.sis.gov.eg/story/182689

و لقد أنشأت في هذا الخصوص العديد من التجمعات الإقليمية الجديدة، كما تطورت تكتلات قارية أخرى كانت قائمة، و عموما يعترف الاتحاد الإفريقي بثمانية تكتلات اقتصادية قارية، بحيث تشكل مجتمعتا ركائز المجموعات الاقتصادية الإفريقية، وتركز تلك الاتحادات اهتماماتها بالدرجة الأولى على التعاون الاقتصادي و التجاري.و يعتبر اتحاد شرق أفريقيا الاتحاد الأكثر تقدما حيث أطلق في 2010م سوقه المشتركة، وأعلن تجمع السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا المعروف "بالكوميسا" في سنة 2009م اتحاده الجمركي. كما تسعى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "الإيكواس" ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي"سادك"، إلى تحقيق بعض التقدم في إبرام اتفاقياتهما للتجارة الحرة. وأنشأت"الإيكاس" المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا منطقتها للتجارة الحرة في عام 2004م إلا أنها تواجه صعوبات كبيرة في تفعيلها. ويسير كل من اتحاد المغرب العربي، والهيئة الحكومية المشتركة للتنمية "الإيجاد"، وتجمع دول الساحل، ببطء في عملية التكامل الاقتصادي، نظرا للمشاكل و الصراعات السياسية بين بلدان تلك الاتحادات[8]

المطلب الثاني واقع التنمية و الاداء العام للنمو الاقتصادي في افريقيا

تقدم أفريقيا اليوم، شأنها في ذلك شأن غيرها من أنحاء العالم، صورة ديناميكية ولكنها متناقضة للتقدم المحرز والتحديات الكامنة. فمن ناحية، تخطّى النمو الاقتصادي في عدة بلدان أفريقية نظيره في أنحاء أخرى من العالم، وثمة بيانات مشجعة تشير إلى أن نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى شهدت تحسنا هائلا حيث ارتفعت من 52 في المائة عام 1990 إلى 80 في المائة عام 2015، في حين أن معدلات وفيات الأطفال قد شهدت انخفاضا كبيرا. إلا أن بعض مناطق أفريقيا تواجه تهديدات وتحديات تنطوي على العنف الطويل الأمد وانعدام الأمن البشري اللذين يُقوِّضان التنمية. وقد ترتب على استمرار النزاع أن ثلاثة من البلدان الأربعة التي تواجه حاليا تهديدا خطيرا بالمجاعة تقع في أفريقيا.

ومن الناحية الاقتصادية، لا تزال القارة شديدة الاعتماد على السلع الأساسية، في حين أنه، نتيجة لتقلب أسعار السلع الأساسية عالميا، قد كان لإيرادات التصدير غير المستقرة في العديد من البلدان الأفريقية تأثير ملموس على أنماط النمو الاقتصادي. وتواجه القارة تحديات مستقبلية أيضا. ف التقديرات المتعلقة بالنمو السكاني المتوقع تبين أن أفريقيا هي أسرع المناطق نموا في العالم , مع تزايد أعداد فئة الشباب، التي ستبلغ حوالي ٦٠ في المائة من مجموع السكان بحلول عام 2050 وهؤلاء الشباب بحاجة إلى التعليم وفرص العمل والسكن والرعاية الصحية، مما يفرض ضغطا على الحكومات لكي تلبي تلك الاحتياجات.

[8] الاتحاد الافريقي .الدورة العادية الثالثة والعشرين للإتحاد الأفريقي مرجع سابق

ويمكن للقارة الأفريقية أن تستغل هذا العائد الديمغرافي من خلال الاستثمار في التعليم الجيد، وتدريب المعلمين، والتكنولوجيا والابتكار، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز الإنتاجية، وإيجاد فرص العمل، وتعزيز النمو والرخاء الشاملين للجميع. ويمكن الاستعانة بشراكات متعددة الأطراف في زيادة الاستثمارات وتعزيز قدرات المؤسسات من أجل تقديم حلول ابتكارية، وهو أمر يمكن للأمم المتحدة أن تيسِّر تحقيقه. وسيكون توفير الفرص وتمكين النساء والشباب ضروريا، باعتباره هدفا من الأهداف الإنمائية.[9]

المطلب الثالث : اهم الاقتصاديات الافريقية :

تصدرت نيجيريا قائمة أكبر اقتصاد في القارة الأفريقية، إذ بلغ حجم ناتجها المحلي الإجمالي 432.3 مليار دولار خلال عام 2020 - 2021

وفقًا لما ذكرته بيانات "ستاتيستا" الصادرة عن بيانات البنك الدولي، فإن ذلك يرجع إلى حد كبير إلى التوسع السريع الذي شهدته نيجيريا في قطاعها المالي، الذي نما من 1% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في 2001 إلى 10% في عام 2018، فضلاً عن دورها كواحدة من قادة العالم في الصادرات البترولية.

وبحسب البيانات، فإن اقتصاد مصر جاء في الترتيب الثاني كأكبر اقتصاد داخل قارة أفريقيا، حيث بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي في 2020 نحو 363.1 مليار دولار10.

[9] صندوق النقد الدولي. أفاق الاقتصاد العالمي: الآمال و الواقع و المخاطر. دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية و المالية العالمية. أبريل 2013. ص

[10] https://al-ain.com/article/nigeria-overtakes-egypt-largest-economy-africa

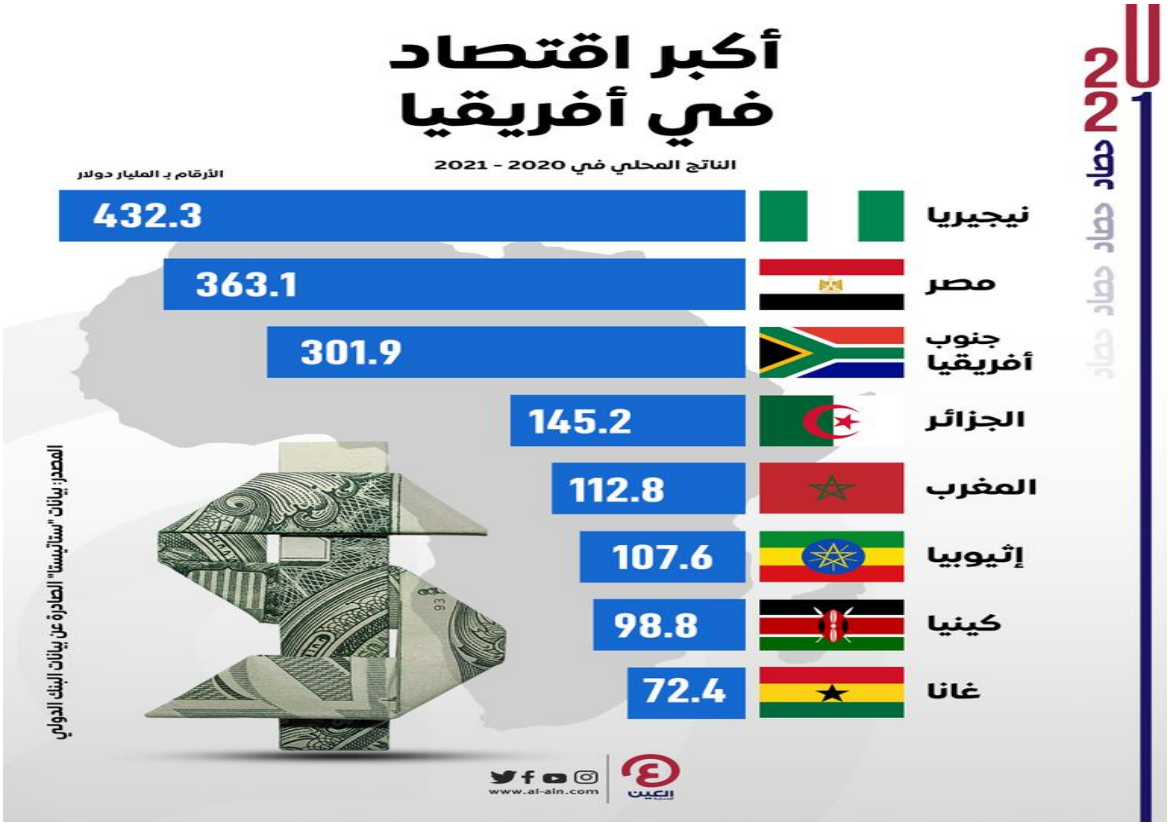

تراجعت جنوب أفريقيا إلى الترتيب الثالث في القارة حيث بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي في 2020 إلى نحو 301.9 مليار دولار.

وعلى الرغم من كون الجزائر من كبار منتجي النفط داخل القارة السمراء، ومنظمة أوبك إلا أنها جاءت في الترتيب رابع أكبر اقتصاد أفريقي، حيث بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي في 2020 نحو 145.2 مليار دولار.

وحل المغرب في الترتيب الخامس، حيث بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي في 2020 نحو 112.8 مليار دولار.

وفى الترتيب السادس جاء الاقتصاد الإثيوبي، حيث بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي في 2020 نحو 107.6 مليار دولار، أما الترتيب السابع فكان من نصيب اقتصاد كينيا حيث بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي في 2020 نحو 98.8 مليار دولار.

وجاء الاقتصاد الغاني في الترتيب الثامن من بين أكبر اقتصادات أفريقيا، حيث بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي في 2020 نحو 72.4 مليار دولار.

وبحسب البيانات فإن ليبيا المنتج الكبير للنفط داخل القارة السمراء احتلت الترتيب السابع عشر في عام 2020، على الرغم من كونها صاحبه المركز السادس في 1990 2005[11]

المبحـــث الثالـــث : مفهوم المنطقـــــــة الحـــــرة التجارية :

المطلب الاول : ماهية المنطقة الحرة :

بالرغم من الانتشار الواسع للمناطق الحرة إلا انه لا يوجد تعريف موحد لها، إذ نجد أن المتمعن في التشريعات والنظم المختلفة التي تنظم أسلوب العمل بالمناطق الحرة في العالم لم تضع تعريفا محددا للمنطقة الحرة و إنما وضعت تحديد لحدود المنطقة أو لإجراءات والتنظيمات الجمركية التي يخضع لها نظام العمل بداخلها، و لإبراز مفهوم المناطق الحرة سوف نتعرض لبعض التعاريف حول المنطقة : فنجد أن لجنة الإحصاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة) ONU'L) عرفتها على أنها:"مجال جغرافي حدوده ثابتة و مدخله مراقب من طرف مصلحة الجمارك، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للحقوق أو للمراقبة، ماعدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون، ثم تستطيع لاحقا)الخروج دون أن تخضع لحقوق أو مراقبة الصادرات . "و تعرف أيضا على أنها: " جزء من أراضي الدولة تسمح فيها بعمليات تجارية وصناعية وحالية مع دول العالم متحررة من قيود الجمارك والاستيراد والتصدير والنقد ومن هنا كان تسميتها منطقة حرة "و هي : "المساحة المقفلة تحت الحراسة حيث تخزن ب اه البضائع سواء كانت تلك المساحة في ميناء بحري أو جوي أو كان داخلي أو على الساحل حيث ترد إليها البضائع ذات الأصل الأجنبي بقصد إعادة التصدير أو)العرض أو إدخال بعض عمليات إضافية عليها . " و تعرف أيضا بأنها: " مناطق مغلقة و معزولة و غير مأهولة بالسكان، و التي تدخل فيها الكثير من السلع غير الممنوعة، دون إجراءات جمركية رسمية للدخول ."و عليه يمكن استخلاص أن المنطقة الحرة ما هي إلا : مساحة جغرافية محدودة غير خاضعة لأي حقوق جمركية أو ضريبية إلا للمعاملات أو المبادلات الغير قانونية حيث يسمح فيها باستيراد البضائع الأجنبية و تخزينها و إعادة تصديرها دون أية قيود[12].

المطلب الثاني أنواع المناطق الحرة:

[11] نفس المرجع السابق موقع العين https://al-ain.com

[12] Boris gombac « les zone franches en europe « BRUYLANT –BRUXELES 1991 P 32

تتعدد أنواع المناطق الحرة حيث يمكن تصنيفها لثلاث مجموعات رئيسية وذلك حسب: عدد النشاطات المتواجدة فيها، نوعية النشاط الذي يمارس فيها أو حسب عدد الدول الاعضاء المشاركة في إنشاءها.[13]

أ- حسب عدد النشاطات المتواجدة فيها: وتنقسم إلى:

- المناطق الحرة العامة: تتسم بحرية النشاط الاقتصادي لجميع التجار والشركات والمؤسسات والهيئات الاقتصادية التي يسمح لها بممارسة نشاطها سواء كانت التجارية أو المالية أو الصناعية.

- المناطق الحرة الخاصة: هي المناطق التي تنشأ دال الدوائر الجمركية أو داخل البلاد، وتهدف إلى إقامة مشروع واحد لأغراض صناعية، التخزين أو لأي عملية أخرى، ويتم تحديد القوانين الخاصة لهذا المشروع.

ب- حسب نوعية النشاط الممارس فيها: تنقسم إلى:

المناطق الحرة التجارية: يقوم نشاط المنطقة الحرة التجارية على استيراد السلع من خارج البلد أو من داخله بغرض تصنيعها وبيعها في الوقت المناسب وقد تجري عليها بعض العمليات البسيطة التي يرخص تها عادة في المستودعات والتي تتناول شكل البضاعة دون المساس بجوهرها كالفرز والتعبئة والتغليف.....إلخ.

تأخذ المناطق الحرة التجارية عدة أشكال من أهمها:

* **الميناء الحر**: منطقة حرة تنشأ داخل ميناء بحري يشتمل على مخازن أو مصانع صغيرة في بعض الاحيان لخدمة الميناء، وكان الهدف منها قديما هو تخزين البضائع وإعادة شحنها دون دفع ضرائب أو رسوم جمركية عليها، وفي الوقت الحاضر تمتد المنطقة الحرة بالميناء لتشمل المدينة التي يقع بها الميناء بأكملها وتعتبر المدينة في هذه الحالة ميناء حر حيث لا تخضع المعاملات التجارية بها سواء كانت للأفراد أو الشركات للرسوم الجمركية أو الضرائب، ومن أمثلة هذا النوع المعروفة في الوقت الحالي هامبورغ بألمانيا، كوبهانجن بالدنمارك، بور سعيد بمصر وسنغافورة، وهونغ كونغ.

* **المحلات الحرة**: هي امتداد لفكرة المناطق الحرة التجارية، تختص في عمليتي البيع والشراء، تتمركز غالبا في الموانىء والمطارات والسكك الحديدية.

[13] لبعل فاطمة، **المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البنية (المنطقة الحرة المشتركة الاردنية السورية 2010-200)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2011، ص 92.

* **المخازن الحرة**: يتميز هذا النوع من المخازن بإمكانيات عمل تتعدى عملية الشحن والتخزين البسيطة إلى عمليات تسمح بتقويم المركبات المخزنة في المنطقة الحرة، بدون الاخذ في الاعتبار الحقوق والرسوم الجمركية.

- **المناطق الحرة الصناعية**: المنطقة الحرة الصناعية هي عبارة عن قاعدة لقيام الوحدات الصناعية الوطنية والخارجية، لها الحق في استيراد مواد الاستثمار من معدات ومواد أولية ضرورية لعملية الانتاج، ومن ثم تصبح هذه المنطقة عبارة عن مستودع كبير محروس من طرف مصلحة الجمارك يجمع تحت رايته المناطق ذات الوجهة الصناعية المتضمنة للمناطق الحرة الحرة الصناعية للتصدير، مناطق حرة للمؤسسات أو مناطق التشغيل والعمل.

* **المناطق الحرة الصناعية للتصدير**: المنطقة الحرة الصناعية للتصدير هي حيز داخل المجال الوطني المحمي بالنظام الجمركي المعمول به، وعادة ماتقع بالمحاذاة لميناء أو مطار حيث تستورد منها السلع والتجهيزات وكذا المواد الأولية دون أن تخضع للرسوم الجمركية من أجل تحويلها وتصديرها فيما بعد، وتفرض الرسوم الجمركية في حالة دخول هذه السلع أو المنتجات على المجال الوطني المحمي للبلد الذي توجد به المنطقة، وتعتبر مدينة شانون بجمهورية إيرلندا أول منطقة جناعية حرة للتصدير. وبالتالي المنطقة الصناعية الحرة للتصدير هي عبارة عن مجمع صناعي مرتبط بهياكل قاعدية للتجارة الخارجية.

* **المناطق الحرة للمؤسسات أو مناطق التشغيل وعمل المؤسسات**: إن إنتاج هذه المناطق ليس موجه نحو الخارج فهي ترتكز على قدرات السوق المحلية، والغرض منها إنعاش وبعث الاقتصاد الوطني وترقية الشغل، وهذا النوع من المناطق يتواجد بالدول الصناعية بسبب متطلبات إنشائها فهي تتوفر على كل التجهيزات الضرورية للمؤسسات التي تقام بها، وهذا النوع بدأ ببريطانيا في الثمانينات بهدف تحريك وتنشيط الحياة الاقتصادية في المدن، ثم انتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

* **مناطق الخدمات الحرة**: تنقسم إلى حرة مالية ومناطق جبائية:

- ✓ **المناطق الحرة المالية:** وتشمل المناطق الحرة البنكية والمناطق الحرة للتأمين:

+ المناطق الحرة البنكية: هي أماكن جغرافية معلومة أين يمكن للبنوك على اختلاف أصولها يمكنها ممارسة وبكل حرية نشاطاتها بشرط أن تعمل بنظام العملات الصعبة المتواجدة ببنك خارجي، وألا تكون لها علاقات إلا مع غير المقيمين. ظهر هذا النوع من المناطق في عقد الستينات كرد فعل على الانظمة الحمائية والواجهة التدخلية للدولة التي سادت البلدان الصناعية عقب الحرب العالمية الثانية، والتي من

مظاهرها: الرقابة المفروضة على المبادلات، رفع سقوف نسب الفوائد إلى حدودها القصوى، مراقبة حركة تنقل رؤوس الأموال ...إلخ، وهو ما أدى للبنوك التي عانت من هذه القيود وغيرها إلى البحث عن مواقع أخرى لها تمارس فيها عملياتها البنكية المختلفة بكل حرية وبأساليب جديدة إضافة للقديمة المعمول بها. وتستفيد هذه المناطق من إعفاء ضريبي كلي أو جزئي بالنسبة للضرائب المباشرة وغير المباشرة تحضى بأنظمة قانونية وعلى الأخص جمركية خفيفة، من ذلك غياب القيود والرقابة على المبادلات المتعلقة بالعملة وفي الغالب ليس هناك رسوم على القيمة المضافة وعلى العمولات، تمتاز بالسرعة والفعالية في توفير كافة التسهيلات مع جودة الخدمات.

+ المناطق الحرة للتأمين: يعتبر الكثير من الباحثين أن الظروف التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية وراء تشكل هذا النوع من المناطق الحرة بحيث تميزت بأنظمة قانونية صارمة قيدت عمل شركات التأمين، وبنفس صيغة البنوك شركات التأمين هي الاخرى متواجدة بالساحات المالية الحرة تستفيد من تعطيل القوانين والضريبة على أنشطتها.

✓ **المناطق الجبائية** : الاسم الشائع لهذه المناطق حاليا هو جنات الضرائب، وهي عبارة عن بلدأو أقاليم تمنح للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين فيها نظاما خاص مقارنة بالبدان المجاورة أو بالمعدل العام عبر العالم، يستفيدون بموجبه بمزايا ضريبية تمكنهم من الافلات من ضرائب بلدانهم الأصلية أو الاستفادة من نظام ضريبي أكثر تحفيزا من بلدانهم لاسيما فيما يخص الضريبة على المداخيل.

* **المناطق السياحية**: تتألف من محلات خارج الضرائب تتمركز بالمطارات تميل هذه المناطق عموما لتسهيل بيع التجزئة للمواد الاستهلاكية إلى السواح.

ج- **<u>حسب عدد الدول الأعضاء المشاركة بها: تنقسم إلى قسمين:</u>**

- <u>المناطق الحرة الوطنية:</u> وهي تخص دولة واحدة حيث تنشأ في حدود إقليمها السياسي.

- المناطق الحرة الدولية (المشتركة): وهذا النوع ينظر له كأحد أدوات العمل الاقتصادي المشترك على الصعيدين الاقليمي والعالمي، حيث تقام مشاريع بين دولتين أو أكثر من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص وتعمل ضمن مفهوم وفلسفة المناطق الحرة، وتحدد التشريعات المنظمة لأعمالها ولإدارتها إضافة لرسم السياسة العامة لها والحوافز والاعفاءات التي يمكن أن تمنح للمستثمرين فيها، ويمكن لهذه المناطق أن تأخذ أي نوع من أنواع المناطق الحرة التي تم ذكرها سابقا، وتقام إما في المناطق الحدودية أو أي جزء من أراضي الدول المشتركة فيها.

- حسب منظمة *(wepza) : وتنقسم إلى الأنواع التالية:

- المناطق الحرة الواسعة: وهي عبارة عن مناطق واسعة المساحة فيها سكان مقيمين مثل المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين أو ما يسمى بالمدن الجديدة بحيث تكون مأهولة بالسكان ومثال ذلك البرازيل، هونغ كونغ، سنغافورة.

- المناطق الحرة الصغيرة: عبارة عن مناطق تقل مساحتها عن 1000 هكتار بحيث تكون محاطة بسياج ويجب على المستثمرين أن يلتزموا بالجزء المخصص لهم من ذلك الموقع داخل تلك الأسوار ولا يوجد سكان مقيمين فيها ويمكن أن تشمل مهاجع لمبيت العمال ومثال ذلك بوليفيا، فرنسا، مصر، فلندا، الأردن، قبرص.

- المناطق الحرة الصناعية: عبارة عن مناطق حرة صغيرة المساحة هدفها دعم احتياجات صناعة معينة مثل الحلي، الغاز، الالكترونيات، الملابس....إلخ، ويمكن للشركات المستثمرة في هذا النوع من المناطق أن تأخذ أي موقع لها في أي مكان ومثالها مناطق صناعة الحلي الهندية وينطبق هذا النوع على كل من برمودا، اليابان، كوريا الجنوبية، بنما والتايوان.

- المناطق الحرة ذات الأنشطة المحددة: عبارة عن مناطق لا تتعاقد إلا مع المستثمرين الذين تنطبق عليهم معايير معينة مثل الوصول إلى درجة محددة من الصادرات والالتزام بمستوى تكنولوجي محدد مثال ذلك المصانع الهندية الموجهة للتصدير، المكسيك والصين.

المطلب الثالث : اهداف منطقة التجارة الحرة :

هداف إنشاء المناطق الحرة هناك عدة أهداف تسعى الدول المصيفة إلى تحقيقها من وراء إقامة المناطق الحرة تتمثل فيما يلي[14]

-1 : إنشاء المشروعات الإنتاجية الصناعية التي تكون الهدف الأساسي من إقامتها هو التصدير

-2 . زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية3 .

3 -قيام المشروعات الإنتاجية التي تعمل على سد احتياجات الاستهلاك المحلي بدلا من الواردات لكل من السلع الاستهلاكية و الإنتاجية

[14] منور اوسرير دراسة نظرية عن المناطق الحرة مع تجارب كل من كوريا الجنوبية .هونغكونغ سنغافورة مصر رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 1995 ص 4-2

-4 . استقطاب و جذب رؤوس الأموال الأجنبية و التي تجلب معها التقنيات الحديثة في الإنتاج و الإدارة .
-5المساهمة في تنشيط حركة التجارة الداخلية و الخارجية

-6 . الحد من مشكلة الضغط السكاني عن بعض المدن الكبيرة .

-7 تعمير و تنمية بعض الجهات و الأقاليم أو زيادة النمو الحضري لبعض الجهات المتخلفة نسبيا من أجل إيجاد نوع من التوازن الاجتماعي و الاقتصادي بينها و بين الأقاليم الأخرى

-8 . إيجاد و خلق فرص عمالة جديدة ، و رفع مستوى المهارات الفنية و الإدارية بما تستحدثه مشروعات المناطق الحرة من معرفة فنية حديثة و تكنولوجيا متطورة و الحد من مشكلة البطالة-9 .

جذب مشروعات التكامل الخلفي و ا يجاد ا الترابطات الأمامية مع قطاعي الاقتصاد المحلي

-10 . زيادة الدخل الوطني و اعادة توزيعه وزيادة التكوين الرأسمالي الصافي وسد الفجوة بين الادخار والاستثمار

-11 . إيجاد صناعة منتجة تكون نموذج للصناعة المحلية التي تحاول الالتحاق بالسوق الخارجية .

المبحث الرابع : المنطقة الحرة الافريقية و دور الجزائر فيها :

المطلب الاول تاريخ و مراحل تأسيس المنطقة الافريقية للتبادل التجاري الحر :

ترجع فكرة تأسيس منطقة افريقية للتبادل التجاري الحر الى معاهدة ابوجا المبرمة سنة 1991 و التي تقضي بتحقيق هدف رئيس يتمثل في دمج القارة الافريقية بحلول عام 2035 وفقا لخطة استراتيجية تقوم على اربع مراحل هي :

- تعزيز المجموعات الاقتصادية تحت الاقليمية في القارة الافريقية
- تاسيس اتحاد جمركي قاري
- تطبيق سياسات قطاعية مشتركة
- انشاء سوق مشتركة

لقد اعتمدت خطة الاتحاد الافريقي التي تقررت من خلال قمة رؤساء الدول و حكومات الاتحاد الافريقي سنة 2012 على ضرورة تعجيل انشاء منطقة حرة للتبادل التجاري في ديسمبر 2017 كحد اقصى لتحقيق التنمية الشاملة في افريقيا .

و تندرج هذه الخطة ضمن اجندة الاتحاد الافريقي لسنة 2063 و قد انطلقت المفاوضات بخصوص انشاء المنطقة في القمة 25 للاتحاد الافريقي المعقدة في جوان 2015 بجوهانسبورغ .

و اتى ذلك بعد ايام فقط من اطلاق مشروع المنطقة الثلاثية للتبادل الحر بالقاهرة و الذي يتمثل في اتفاق تعاون و تكامل إقليمي بين 26 دولة منضمة الى كل من السوق المشتركة لشرق و جنوب افريقيا COMESA و مجموعة شرق افريقيا EAC و مجموعة التنمية لإفريقيا SADC ومن المقرر ان تدخل اتفاقية انشاء السوق حيز التنفيذ عند مصادقة 22 دولة من مجموع 44 دولة طرف على الاقل في اجل اقصاه سنة 2019 و من المنتظر ايضا ان يكتمل انشاء المنطقة بحلول سنة 2028 بخلق سوق افريقية مشتركة و توحيد العملة النقدية.

فيما يلي اهم المحطات التاريخية لإنشاء المنطقة الافريقية :

- 1979 اعلان مونروفيا الذي اشار لأول مرة الى انشاء سوق افريقية المشتركة
- 1980 ادراج مفهوم السوق المشتركة ضمن عمل عمل لاغوس
- 1991 اقتراح معاهدة ابوجا لإنشاء اتحاد جمركي قاري
- 2000 تأسيس الاتحاد الاتحاد الافريقي الذي من بين اهدافه تحقيق ادماج افريقيا و تكاملها
- 2012 تبني مخطط عمل لتطوير التجارة بين الدول الافريقية و خارطة لإنشاء منطقة افريقية للتجارة الحرة من طرف الاتحاد الافريقي
- 2015 انطلاق المفاوضات بشان المنطقة الافريقية للتبادل الحر من طرف الاتحاد الافريقي
- 2016 الاتفاق على تعجيل بأنشاء المنطقة الافريقية للتبادل التجاري الحر سنة 2017
- 2017 تكليف رئيس دولة النيجر مامادو ايسوفو بالترويج لمشروع انشاء المنطقة الافريقية للتبادل التجاري الحر من طرف رؤساء دول و حكومات الاتحاد الافريقي و ضرورة احترام اجال التوقيع عليها في 2017

21 مارس 2018 التوقيع على اتفاقية انشاء المنطقة الافريقية للتبادل التجاري الحر خلال قمة الاتحاد الافريقي بكيغالي رواندا .[15]

المطلب الثاني الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة الافريقية

هذا الاتفاق دولي متعدد الأطراف مؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بين الدول الأعضاء، يتكون الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة القارية الافريقية من النصوص العامة الحاكمة للاتفاق وعددها 31

[15] الاستاذ ياسين شكيمة لخضر دور الجزائر في انشاء منطقة التجارة الحرة الافريقية رؤية مستقبلية جامعة حمة لخضر ص 5

مادة الى جانب عدد 3 بروتوكولات مرفقة بالاتفاق، تُشكل هي وملاحقها جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق، كالتالي[16]:

- **بروتوكول التجارة في السلع.**

والذي يهدف الى تعزيز التجارة الإفريقية البينية في السلع ويتكون بروتوكول التجارة في السلع من 9 ملاحق والتي تتمثل في : جداول الالتزامات، قواعد المنشأ، التعاون الجمركي والدعم الإداري المشترك، تسهيل التجارة، القيود غير الجمركية، العوائق الفنية على التجارة، الإجراءات المتعلقة بالصحة والصحة النباتية، تجارة الترانزيت، المعالجات التجارية.

- **بروتوكول التجارة في الخدمات** :

والذي يهدف الى التحرير التدريجي لتجارة الخدمات من خلال إزالة العوائق التجارية، ويتكون بروتوكول التجارة في الخدمات من عدد 6 ملاحق، تتمثل في: جداول الالتزامات المحددة، اعفاء/ اعفاءات الدولة الأولى بالرعاية، خدمات النقل الجوي، قائمة القطاعات ذات الأولوية، الوثيقة الاطارية حول التعاون التنظيمي.

- **بروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات**.:

والذي يهدف الى تحديد وتوضيح القواعد والإجراءات المتعلقة بتسوية المنازعات ويتكون بروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات من 3 ملاحق تتمثل في : اجراءات عمل فريق التحكيم، مراجعة الخبراء، قواعد سلوك المُحكومين والأعضاء بفريق التحكيم

المطلب الثالث : دور الجـــزائر في منطقــة تبــادل التجــاري الحر الافريقيــة

تعد الجزائر الدولة الأكبر مساحة في- إفريقيا، وتمتلك موقعا استراتيجيا هاما على الخارطة الاقتصادية والجيوسياسية، كونها تعتبر بوابة إفريقيا والمنفذ الرئيسي للضفة الأخرى من المتوسط، وتتطلع الجزائر للعب دور أكبر ينسجم مع إمكانياتها على المستوى الإفريقي، وصادقت الجزائر أواخر سنة 2019 بالعاصمة الغانية أكرا على اتفاقية منطقة التبادل الحر الإفريقية خلال اجتماع مجلس وزراء التجارة الأفارقة المنعقد باكرا الذي حضره وزير التجارة الجزائري الأسبق سعيد

[16] سهيلة مصطفى" الاطار القانوني لتنظيم الاستثمار ضمن اتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة الافريقية " مجلة الدراسات الحقوقية المجلد 8 العدد 02 /2021 ص 294

جلاب، حيث ستسمح مصادقة الجزائر على الاتفاقية بالمشاركة بشكل حثيث في المفاوضات كدولة طرف في المسائل المتعلقة بتشغيل منطقة التبادل الحر لاسيما المسائل التي تظل عالقة وتلك المتعلقة بالقواعد الأصلية وبولوج سوق الخدمات. كما جاء في البيان ذاته أن هذه المصادقة تسمح أيضا للجزائر بالحصول على مقعد في مجلس الوزراء لمنطقة التبادل الحر القارية الإفريقية وهي الهيئة المكلفة بتنفيذ مختلف نصوص المنطقة وإعداد المرحلة الثانية للمفاوضات التي ستعالج الملكية الفكرية والمنافسة وكذا الاستثمار. بهذه المصادقة تكون الجزائر العضو الثلاثين من مجموع الدول الإفريقية التي تنضم رسميا إلى منطقة التبادل الحر الإفريقية

تعتبر الامكانات المادية و البشرية التي تزخر بها الجزائر عن دعامة اساسية لمشروع انشاء المنطقة الافريقية للتبادل التجاري الحر .

اذ يتجسد ذلك من خلال الوفاء بإنجاز المشاريع الهيكلية الاقليمية التي من شانها تنمية قدرات القارة و خاصة في اطار الشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا –النيباد التي تعتبر الجزائر من بين الدول الكبرى التي تتعدها رفقة نيجيريا و جنوب افريقيا و مصر و غيرها و يندرج هذا التعامل الجزائري ضمن اجندة الاتحاد الافريقي لسنة 2063 في مخططها الاول الممتد بين سنتي 2013-2023

كما ان الجزائر لم تدخر جهدا في تنفيذ المشاريع الاقليمية الممهدة لإنشاء المنطقة الافريقية للتبادل التجاري الحر على غرار الطريق السريع العابر للصحراء الجزائر –لاغوس و الربط بالألياف البصرية عبر الصحراء الجزائر ابوجا و خط انابيب الغاز الجزائر –لاغوس و قد شهد هذا الالتزام تقديرا خاصا من قبل الاتحاد الافريقي خصوصا اذا علمنا ان من شان هذه المشاريع تحقيق التنمية و فك العزلة عن بعض المناطق و الاقاليم الحبيسة و تعزيز التبادل التجاري .

المبحث الخامس : نظرة عامة حول الاقتصاد الجزائري :

المطلب الاول مراحل تطور الاقتصاد الجزائري : عرف الاقتصاد الجزائري تغيرات عديدة الاستقلال تميزت بثلاث مراحل هي :

1- مرحلة التسير الذاتي : لقد خرجت الجزائر من الحرب الطاحنة سنة 1962 باقتصاد يكاد يكون مدمرا و مما زاد الطين لبة هو عندما غادر العاملون بالإدارة و من المراكز الحساسة والسيادية تاركين وراءهم مؤسسات و ادارات مهملة و شبه فارغة فعلى سبيل المثال غادر خلال فترة 6 اشهر 800000

شخص و في حقيقة الامر كان هذا الفعل مقصودا و السبب خلق مشاكل امام الدولة الجزائرية الوليدة حديثا ناهيك عن الاوضاع الاخرى التي تمر بها البلاد من الفقر و التهميش و الامية و ضعف البنية التحتية و الهيكلية

و امام هذه الوضعية كان لزاما ان تتخذ الجزائر المستقلة حلا كان هذا الحل هو فكرة التسير الذاتي التي لم تكن في حقيقة الامر نتيجة تفكير عميق بل استجابة عفوية لتلك الظروف الاقتصادية الاجتماعية و السياسية هي التي فرضت العمل بهذا النمط لكن هذا النمط من التسير لم يدم من طويلا حتى عوض بنمط اخر نتيجة تلك القرارات التي اكدت على سياسة التأمينات

2- مرحلة التسير الاشتراكي : لقد ارتبطت هذه المرحلة بمفهوم النظام الاشتراكي بما كان شائعا بالاشتراكية التي ارتكزت على مبدا الملكية العامة لوسائل الانتاج من جهة و تدخل الدولة تدخلا كاملا في الاقتصاد و قضايا ه فضلا عن مبدا التخطيط المركزي لكن هذا ادى الى العجز المالي الذي عرفته المؤسسات الوطنية الاشتراكية التابعة للدولة الجزائرية و هكذا اصبحت تلك المؤسسات الوطنية عاجزة و لكنها استمرت في الحياه زمنا طويلا و ذلك بفضل الاموال البنكية القادمة من الريع البترولي .

3- مرحلة اقتصاد السوق : لم يتمكن القائمون على دواليب الحكم ارساء نظام اقتصادي جديد و ذلك لبقاء هيمنة و سيطرة اقتصاد يقوم على الريع البترولي لذلك شهد الاقتصاد رغم تسميته باقتصاد السوق هزات عدة نتيجة سوء التسير و تسريح العمل و غلق للمصانع و المؤسسات و تدهور العملة بشكل لا يتصور

<u>المطلب الثاني خصائص الاقتصاد الجزائري</u> :

يمتاز الاقتصاد الجزائري بعدة خصائص اهمها [17]

1- اقتصاد مديونية : يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد مدينوية حيث يرتكز معظم السياسات الاقتصادية فيه تسير ازمة المديونية و ادارتها التي ماتزال تشكل قيدا و تؤثر على طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة

2- اقتصاد ريعي : ان الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي حيث يقوم على استراتيجية استنزافية للثورة البترولية و الغازية وهذا على حساب استراتيجية التصنيع الامر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة الايرادات المحققة في الاسواق الدولية و من مميزات الاقتصاد الجزائري صغر حجم القطاع الصناعي خارج امحروقات اقل من 10% من الناتج الداخلي الخام اما ما يعادل% 80 فيسطر عليها القطاع الخاص

[17] مذكرة دكتوراه العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري -عبد الجليل هجيرة صفحة 75-78

3- اقتصاد تطورت فيه اليات الفساد : ان اليات الفساد اضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي و تحد من كفاءة السياسة الاقتصادية و تعطل المنظومة القانونية و التشريعية فقد ازدادت شيكات السوق الموازي و تنامت احجام الثروات التي تحرك قنواته .

4- الاقتصاد الجزائري من حيث الصادرات : يتميز الاقتصاد الجزائري بالطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات اذا يعتمد اساسا على حصيلة الصادرات النفطية التي تقدر في اسوء الاحوال ب 95% من اجمالي عائدات الصادرات الجزائرية وهو الامر الذي جعل الاقتصاد شديد الحسلسية للتغيرات في الاسعار العالمية للنفط من جهة و للتغيرات في قيمة عملة التقويم سعر الصرف من جهة ثانية فضلا عن التركيز فان الصادرات تمتاز بتركيز جغرافي كبير اذ يتم التصدير الى دول معينة منها الدول الاوروبية و الولايات المتحدة الامريكية و اليابان .

5- الاقتصاد الجزائري م حيث الواردات :

تمتاز الواردات الجزائرية بتنوع هيكلها ٤ و بضروريتها للحياة البشرية و لا ألة الانتاجية ان هذا ما رفع من نسبة الانفاق على الواردات و تمتاز ايضا بالتركيز المكاني العالي ذلك اننا نجد حوالي ثلثي الواردات الجزائرية مصدرها الاتحاد الاوربي .

المطلب ثالث اهم المشاكل و التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري :

قال صاحب المقال "جان بابتيست": "الاقتصاد الجزائري مصاب بالمتلازمة الهولندية - وهو مرض اقتصادي يصيب معظم الدّول المنتجة للنفط - وما يقرب من ربع الإنتاج المحلي يأتي من استغلال موارد النفط والغاز التي تمثل 95% من الصادرات وثلثي الإيرادات الضريبية" ، و يضيف: "الانخفاض الحاد في أسعار النفط بين 2014-2019 قد أثار بشكل كبير الحسابات القومية الجزائرية، مما أدى إلى انخفاض الاستهلاك والاستثمار. كما ان هناك العديد من التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري منها

أولا: تحدّي الهوية الاقتصادي: ما يزال الاقتصاد الجزائري يسيطر عليه القطاع العام بشكل كبير، في وقت انتقلت معظم دول العالم إلى اقتصاد السوق. والتحدي يتمظهر في أن معظم التجارب في الدول العربية سيئة ، فلم تكن هناك فترة انتقالية كافية لتأهيل القطاع الخاص الوطني من حيث القدرات التمويلية واستيعاب النواحي الفنية. ولم يتم توجيه القطاع الخاص لأجندة تنمية وطنية. فالتجارب أفضت إلى تركيز القطاع الخاص على الربح السريع، فتركزت أنشطته على التجارة والاعتماد على الاستيراد، وتوقفت حركة التصنيع، ولم يتم تطويرها. كذلك التكنولوجيا، إذ لم يتم توطينها أو تطويرها، وبالتالي أصبحت هذه الاقتصاديات مجرد أسواق لمنتجات الدول المتقدمة وهو ما يُخشى أن تجنيه التجربة في الجزائر.

ثانيا: الخصخصة ومكافحة الفساد: سيكون على أجندة الرئيس عدة محاور منها: الدخول في برنامج للإصلاح الاقتصادي بتوقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي، يؤدي إلى تبني الأجندة المعروفة من خصخصة القطاع العام وتحرير التجارة وتخفيض سعر صرف العملة المحلية، وتخفيض العمالة الحكومية، وغير ذلك من المحاور. وإذا كان الأمر واقعا لا محالة، فمن واجب الرئيس أن يتحسب ويحتاط لعمليات الفساد التي تحدث في برامج الخصخصة، إذ يتم تقويم الأصول الرأسمالية للقطاع العام بأقل من قيمتها، كما عليه أن يتنبه لوجود سماسرة محليين يشترون المنشآت العامة المطروحة للخصخصة و يمتلكونها لفترة قصيرة، ثم يبيعونها لصالح الأجانب، لتتم السيطرة على السوق في مجالات مهمة وحيوية، ويمارس الأجانب الاحتكار في السوق الجزائري فيما بعد.

ثالثا: التنوع الاقتصادي: يصنف الاقتصاد الجزائري على أنه نفطي، لأنه يعتمد على ريع النفط. ووفقًا لبيانات البنك الدولي، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي هناك 213 مليار دولار عام 2013. ولكن، مع انخفاض أسعار النفط، تراجعت قيمة الناتج إلى 160 مليارا عام 2016، ثم تحسنت بعض الشيء عام 2018، فارتفعت قيمة الناتج إلى 180 مليارا، بسبب التحسن النسبي في أسعار النفط في السوق الدولية، واستقرارها وصولا لأعلى من ستين دولارا للبرميل منذ عام 2017.

ومما يدلل بشكل كبير على ريعية الاقتصاد الجزائري، والدور الكبير الذي يؤديه القطاع النفطي، أنه مع أزمة انهيار أسعار النفط في السوق العالمية، انخفضت قيمة احتياطي البلاد من النقد الأجنبي إلى 87.3 مليار دولار عام 2018 بعد أن كانت 201.4 مليار عام 2013. ومن الجدير بذكره، أن احتياطيات الجزائر من النفط بلغت 12.2 مليار برميل نهاية 2017، وفق بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2018، كما بلغت احتياطياتها من الغاز الطبيعي أربعة تريليونات متر مكعب، في حين بلغ الإنتاج من النفط حسب نفس المصدر ما يزيد بقليل عن مليون برميل يوميًا، ونحو 91 مليار متر مكعب سنويًا من الغاز الطبيعي.

والتحدي الذي ينتظر الرئيس الجديد أن يتبنى أجندة تنموية تعتمد على بناء قاعدة إنتاجية وتقويتها فتقوم بذلك على قطاعي الزراعة والصناعة، وتحرير أنشطة الإنتاج والتوزيع في هذين القطاعين من سيطرة البيروقراطية الحكومية. ولا يعني ذلك أن تترك هذه المساحات للفاسدين من القطاع الخاص، فتكون الجزائر بذلك قد حققت النتائج السلبية للبلدان العربية باستبدال بيروقراطية القطاع العام ببيروقراطية القطاع الخاص.

رابعا: بطالة الشباب: على الرغم من أن الحراك بالشارع يشمل كافة الشرائح العمرية، فإن الشباب حاضر بقوة، ويناظر ما تم في غالبية الحراك في دول ثورات الربيع العربي بموجتيه : الأولى والثانية. وحسب بيانات الديوان الوطني للإحصاءات بالجزائر، فإن معدل البطالة بلغ أواخر عام 2018 نحو 11.7%، إلا أن معدل البطالة بين الشباب ضمن الفئة العمرية (24-16 عامًا) بلغ نحو 29.1%. والتحدي أمام الرئيس القادم يقوم بأن يُوجد فرص عمل غير هامشية، وبخاصة إذا ما تحسنت أسعار النفط، وسمحت بإيرادات عامة أفضل. فما يغري الشباب الآن أن يكون له دور فاعل ومساهمة حقيقية.

وبالتالي، لابد من إعادة النظر بشكل حقيقي بين مخرجات مؤسسة التعليم واحتياجات سوق العمل، حتى لا تكون الهجرة الملاذ وحلم الشباب[18]

إن هذه الصعوبات جميعها وغيرها، دفعت بالدولة الجزائرية إلى وضع العديد من الخطط الاستراتيجية - كان أحدثها مخطط عمل الحكومة 2020- شاملا للإصلاح الاقتصادي ويهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية الاستراتيجية. غير أن تجارب التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي في الجزائر كثيرا ما تصطدم بمجموعة من التحديات، لعل من أبرزها :

- تذبذب أسعار المواد الأولية، بخاصة المحروقات منها، وذلك لارتباط الموارد المتاحة بعوامل خارجية، بالإضافة إلى معدل الاستيعاب الاقتصادي المحلي، فضلا عن نقص خبرة المؤسسات في تنفيذ المشاريع الكبرى.
- تأثر تنفيذ التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي في الجزائر سلبا بالبيئة الاقتصادية الخارجية نظرا للتباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي، كما أن تقلبات أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي عليه فرض قيودا على منح الأولوية لبعض المشاريع مما جعلها تتصدر مقدمة الإصلاحات.
- عدم وجود أسواق إقليمية تكاملية، وعدم الاستفادة كثيراً من الاتفاقيات المبرمة، لاسيما اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، بالإضافة إلى إعادة فتح ملف انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، وإتمام ملف الانضمام إلى منطقة التبادل الحرّ للقارة الإفريقية.[19]

[18] لتخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والرؤى المستقبلية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الوليد أحمد طلحة، يونيو 2020، 33-30

[19] ذكرة دكتوراة ، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، عبد الجليل هجيرة، 2017، 78-75

الفصل الثاني
الدراسة التحليلية

مقدمـــــــــــــة الفصـــــــــــــــل الثـــــــــــــــاني

ما زالت الجزائر تعيش عقدة الإقلاع وتحقيق التنمية المستدامة، بسبب منوالها التنموي الذي لم يتغير منذ الاستقلال عن المستعمر الفرنسي، فهي إلى الآن تسطر ميزانيتها وتصنع سياستها المالية بناءًا على توقعات انتعاش السوق العالمية وليس على قدراتها الإنتاجية الأخرى.ولهذا فإنّ الاقتصاد الجزائري يُعاني من الارتهان لريع الطاقة من غاز ونفط، وبالتالي فإن الانتعاش والتدهور مرتبط بشكل أساسي بالأسعار العالمية للبرميل، فإذا كان السعر دون الـ50 دولارًا فإن عملية إصلاح الوضع المالي ستكون عسيرة ولن يسمح لها هذا الرقم بتحقيق فوائض تمكنها من تنفيذ خطط تنموية أو استثمارية في الاتجاه الصحيح كما يشهد البلد الواقع في شمال إفريقيا، اتساعًا في عجز المالية العامة وعجز الحساب الخارجي من جديد في عام 2020، إذ انخفض احتياطي النقد الأجنبي إلى 48.2 مليار دولار أمريكي في نهاية 2020، فيما يتوقع أن يتجاوز النمو الاقتصادي 3% العام الحاليّ.

من جهة أخرى، تسارع متوسط التضخم السنوي إلى 4.1% في يونيو/حزيران 2021، ويرجع ذلك جزئيًا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية وفترة الجفاف في الجزائر، فيما قُدرت نسبة انكماش الاقتصاد بـ9.4%، كما ارتفعت نسب البطالة خاصة لدى الشباب ما بين 16 و24 سنة لتصل إلى حدود26.96%.

كما يعد انضمام الجزائرالى منطقة التجارة الحرة افريقيا في الوقت الراهن تحديا أمام الحكومة الجزائرية في مواجهة تنافسية لاقتصاديات تعتبر أقوى منها من حيث قيمة الناتج المحلي أين احتلت الجزائر المركز الرابع في تصنيف بناتج خام قدر 145.2 مليار دولار لسنة 2020-2021 بعد نيجيريا و مصر و جنوب إفريقيا من حيث من الدخل الاجمالي الذي يعتبر الريع النفطى اكبر مصادره بنسبة تفوق 97% و بالتالي فالنتيجة لا تعبر عن قوة الاقتصاد الفعلي وكان لا بد من دراسة تحليلية لبعض المؤشرات الاقتصادية التي تحدد قوة اقتصاد الجزائر مقارنة مع اقتصاديات القارة الافريقية لتحديد مدى جاهزية و قوة التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل المنطقة الحرة الافريقية

و لمعرفة مدى جاهزية الاقتصاد الجزائري لخوض مضمار هذا التنافس تم تقسيم هذا الفصل دراسة الى ثلاثة محاور رئيسية تبدا بتحليل نقاط القوة للاقتصاد الجزائري عبر تحليل و معرفة ترتيب الجزائر في المؤشرات الاقتصادية العالمية و مقارنتها مع اقتصاديات القارة الإفريقية

و أيضا تحليلا لبيانات المبادلات التجارية بين الاقتصاد الجزائري مع العالم الخارجي و القارة الافريقية التي تعد سوقا واعدا و بديلا محتملا لباقي الاسواق التي ارتبطت بها الجزائر بموجب اتفاقيات ثنائية او متعددة الاطراف و في الاخير تم تقديم بعض الاجراءات و الاستراتيجيات التي اقدمت عليها الحكومة الجزائرية لخوض هذا التحدي .

المبحث الاول مؤشرات الاقتصاد الافريقي عام 2020 .. قراءة في التقارير الدولية

تعدّ المؤشرات الاقتصادية التي تصدر عن العديد الجهات الدولية مقياسا فعالا للتعرف على اتجاهات الاقتصاد مما يساعد الحكومات على اتخاذ الخطوات اللازمة لتوفير بيئة استثمارية جاذبة تسهم في تحسين مراكزها في المؤشرات الدولية كما يساعد لمستثمرين على اتخاد قراراتهم الاستثمارية برؤية متبصرة

و يهدف هذا المبحث إلى رصد أهم نتائج الدول الإفريقية في مؤشرات الاقتصاد العالمي 2019 و 2020 من خلال قراءة تحليلية في بعض التقارير و تنقسم الدراسة المطلب الأول المؤشرات الاقتصادية للدول الإفريقية و ترتيب الجزائر فيها الذي ينقسم بدوره إلى أربعة محاور حيث؛ يتناول المحور الأول أهم المؤشرات التنمية الاقتصادية في الدول الإفريقية، و ينتقل المحور الثاني الى قراءة سريعة في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال، في حين المحور الثالث يسلط الضوء على مؤشرات الحرية الاقتصادية في القارة و يستعرض المؤشر الرابع أهم النتائج التي أحرزتها دول القارة الإفريقية في مؤشرات التنافسية [20]

المطلب الاول - مؤشرات التنمية الاقتصادية في الدول الإفريقية:

منذ عام 2000 حافظت دول القارة الافريقية على معدل نمو سنوي للناتج المحلي الاجمالي يزيد عن 2.5% مع تذبذب ملحوظ على مدى الفترة اذ بلغ هذا المعدل ذروتة عام 2012 بنسبة 6.37% ثم استمر في الانخفاض مع تصاعد ثورات الربيع العربي في شمال افريقيا ليصل الى 2.5% عام 2015 بفعل عوامل خارجية مدفوعة بانخفاض النمو الاقتصادي في الصين و هي المستورد الاكبر لصادرات افريقيا حيث ادى تراجع وارادات الصين الى تاثيرات سلبية على الاقتصاد الافريقي

و ما لبث الاقتصاد الصيني ان استعاد عافيته منذ 2016 مما ادى الى زيادة الطلب على الوارادات الافريقية مع ارتفاع اسعار السلع الاولية ولا سيما اسعار النفط و زيادة عائدات التصدير في البلدان القائمة على المواد الاولية استمر معدل نمو الاقتصاد الافريقي في التصاعد ليستقر عند 3.4%عام 2019.

[20] محمد امل خيري امين دكتوراة الاقتصاد –مؤشرات الاقتصاد الافريقي عام 2020 قراءة في التقارير الدولية – المنتدى الاسلامي المجلد ع47

يبين الشكل رقم 01 تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي السنوي للدول الافريقية من عام 2000 الى عام 2019

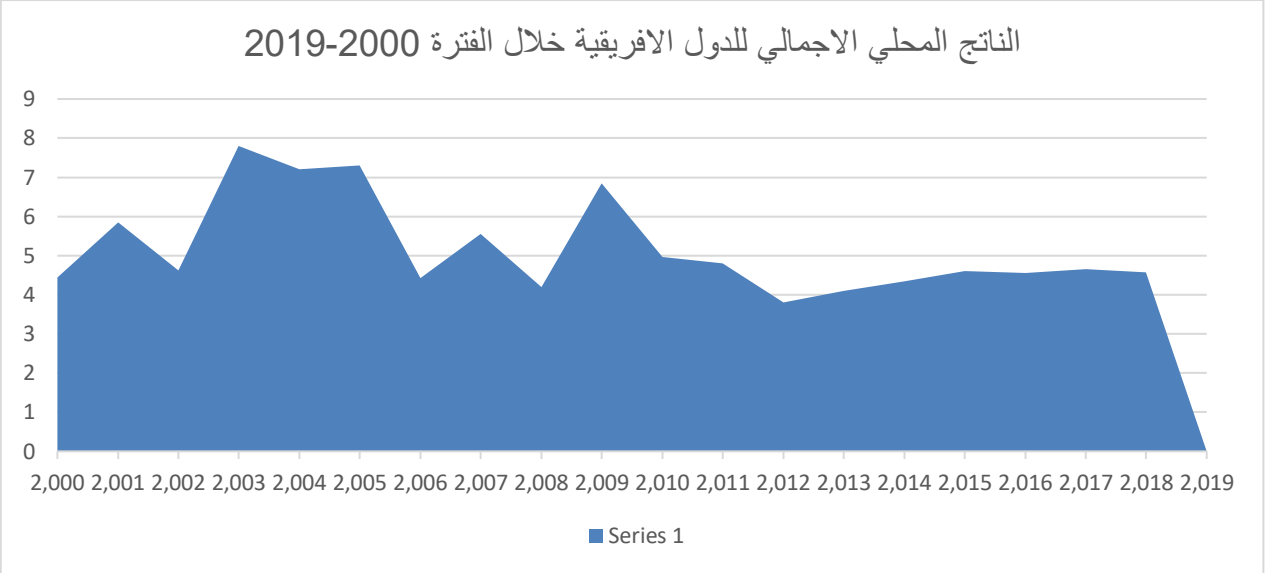

من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

و كانت تقديرات صندوق النقد الدولي تشير الى معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي في افرقيا سيبلغ 3.93% عام 2020 ارتفاعا عن 3.4 في عام 2019 الا ان تداعيات جائحة كورورنا خفضت هذه التوقعات كثيرا فاشار تقرير افاق الاقتصاد العالمي الصادر في اكتوبر 2020 الى توقعات بانخفاض معدل النمو الافريقي الى -4.66 % في عام 2020 مع تفائل حذر بارتفاع المعدل الى 4.99 % عام 2021 .

و يشير تقرير التوقعات الاقتصادية الافريقية عام 2020 إلى تعافي افريقيا من الضغوط التضخمية الناتجة عن إرتفاعأسعار النفط منذ عام 2016 فانخفض متوسط التضخم في افريقيا من 16.9% عام 2017 الى عام 10.9% عام 2018 ثم الى 9.2 % عام 2019 و الى 8.05% عام 2020 مع ذلك فانه لا يزال مرتفعا نسبيا على الرغم من التدابير التي تتخذها الحكومات بتعديل اسعار الفائدة سواءا بخفضها او رفعها لمواجهة الطلب المحلي ولا يزال نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي منخفضا اذ سجل في المتوسط 1.938 دولار سنويا لعام 2020 و ارتفع متوسط عجز الموازانات العامة الافريقية من 4% عام 2019 الا 4.4% 2020 مع توقعات بانخفاض العجز عام 2021 ليصل الى 4.18%

ولا تزال اغلبية الدول الافريقية تغطي العجز المستمر بزيادة الايرادات الضريبية او خفض الانفاق الحكومي و مع ذلك تصل نسبة الانفاق الحكومي الاجمالي الى 24.01 % من الناتج المحلي الاجمالي عام 2020 مع توقعات بانخفاضه الى 23.26% عام 2021 مقابل اجمالي ايرادات حكومية 19.37 % من النتاج المحلي الاجمالي عام 2020 .

و تستمر مستويات الدين العام الافريقية في الارتفاع اذ بلغ متوسط نسبة الدين الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي 37.99% عام 2020 مع توقعات بانخفاض طفيف عام 2021 لتصل الى 37.48% وي قدر اجمالي الدين العام في افريقيا بنحو 696.8 مليار دولار عام 2020 و ارتفع متوسط العجز في الميزان التجاري في افريقيا عام 2019 الى -3.69% عام 2020 و تشير التوقعات الى مزيد من العجز مع استمرار تداعيات الجائحة .

و ارتفع معدل نمو الواردات الحقيقية بنسبة 4.38% مقابل انخفاض الصادرات الحقيقية بنسبة -3.58% عام 2020

في حين ان الجزائر اوضح البنك في المذكرة المعنونة بـ"تجاوز وباء كوفيد-19، الشروع في إصلاحات هيكلية -خريف 2020"، أنه يتوقع نموًا خارج المحروقات بـ + 3.6بالمائة في عام 2021 (مقابل توقع -6بالمائة في عام 2020) بإجمالي ناتج خام يقدر بـ19.400 مليار دينار جزائري أو ما يعادل 149.6 مليار دولار أمريكي (مقابل 18.300 مليار دينار جزائري أو 143 مليار دولار أمريكي في عام 2020).

وأضافت الوثيقة ذاتها أن الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات سيبلغ -وفقًا لنفس التوقعات- قيمة 16000 مليار دينار جزائري في عام 2021 (مقابل 15400 مليار دينار جزائري عام 2020) بينما من المتوقع أن يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 3323 دولارًا مقابل 3232 دولارًا في عام 2020.

أما الإنتاج المتوقع من النفط الخام هو 955 مليون برميل / في اليوم، مقابل إنتاج 885 مليون برميل / يوم في عام 2020 ، في حين أن صادرات النفط الخام ستكون 388.5 مليون برميل / يوم (مقابل 363.8 مليون برميل / يوم)، وفقًا لمذكرة البنك الدولي.

كما انه من المتوقع أن يصل سعر تصدير النفط الجزائري إلى 42 دولارًا في عام 2021 مقابل 40.4 دولارًا في عام 2020. وتتوقع المذكرة نموًا بنسبة 3.8بالمائة في مؤشر أسعار المستهلك في عام 2021 مقابل 2.1بالمائة في عام 2020.

وأكد البنك الدولي في مذكرته أن "الانتعاش الاقتصادي الجزئي في عامي 2021 و2022 مشروط بانخفاض ملحوظ في اختلالات الاقتصاد الكلي وبانتعاش صريح للطلب المحلي الإجمالي وإنتاج وصادرات المحروقات". ولكن بالنظر إلى صعوبات الميزانية ، ينبغي أن تكون المحركات الرئيسية للنمو ,وبالعودة إلى وباء كوفيد-19 الذي تسبب في انخفاض النمو بنسبة 6.5بالمائة في الجزائر عام 2020 ، وفقًا للوثيقة نفسها.[21]

المطل الثاني - مؤشر سهولة ممارسة الأنشطة الاعمال في الدول الافريقية

تسعى الدول الى توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات المحلية و الاجنبية اذ يعتمد المستثمر في اتخاذ قراراته الاستثمارية على مدى ثقته بالاقتصاد و درجة سهولة ممارسة أنشطته التي تتيحها قوانين الدولة

[21] نفس الرجع السابق

بالاضافة الى ما تبذله الدولة من جهد في تحسين المناخ الاستثماري و ارساء قواعد شفافة و منذ عام 2003 و شرع البنك الدولي في اصدار تقرير سنوي بعنووان ممارسة انشطة الاعمال و يتيح التقرير اداة قياس لمدى سهولة الاجراءات الحكومية المتعلقة بانشطة الاعمال التجارية بما يقدم صورة واضحة للمستثمرين يمكنهم على اساسها اتخاذ قراراتهم الاستثمارية و يعود اصل تقرير ممارسة انشطة الاعمال DOING BUSNESS الى دراسة شراك فيها مجموعة من الاكادمين عام 2002 و توصلت الى ان الدول كلما كانت حكوماتها ديمقراطية و محدودة التدخل في الانشطة الاقتصادية فان اجراءات بدء انشطة الاعمال تكون اكثر سهولة منذ صدور التقرير قدم عدد من المؤشرات المعلقة بالانظمة التجارية و حماية حقوق الملكية الفكرية في 190 دولة عبر 12 مجالا لتنظيم انشطة الاعمال في كل دولة مما اثر في تحفيز العديد من الدول على إجراء إصلاحات تستهدف تحسين ترتيبها.

صدرت الطبعة السابعة عشر في سلسلة تقارير ممارسة انشطة الاعمال عام 2020 و استخدم التقرير 41 مؤشرا فرعيا مصنفة في عشرة موضوعات اساسية لتقدير سهولة ممارسة انشطة الاعمال هذا العام

شكل يوضح أهم المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة الأعمال

المصدر مؤسسة ضمان عن بيانات البنك الدولي لتقرير مناخ الاستثمار

و يتراواح مؤشر سهولة ممارسة انشطة الاعمال من صفر = ادنى اداء الى 100= افضل اداء

و يتضمن الشكل الثالث ترتيب الدول الإفريقية في قيمة المؤشر الإجمالية لبيئة أداء الأعمال

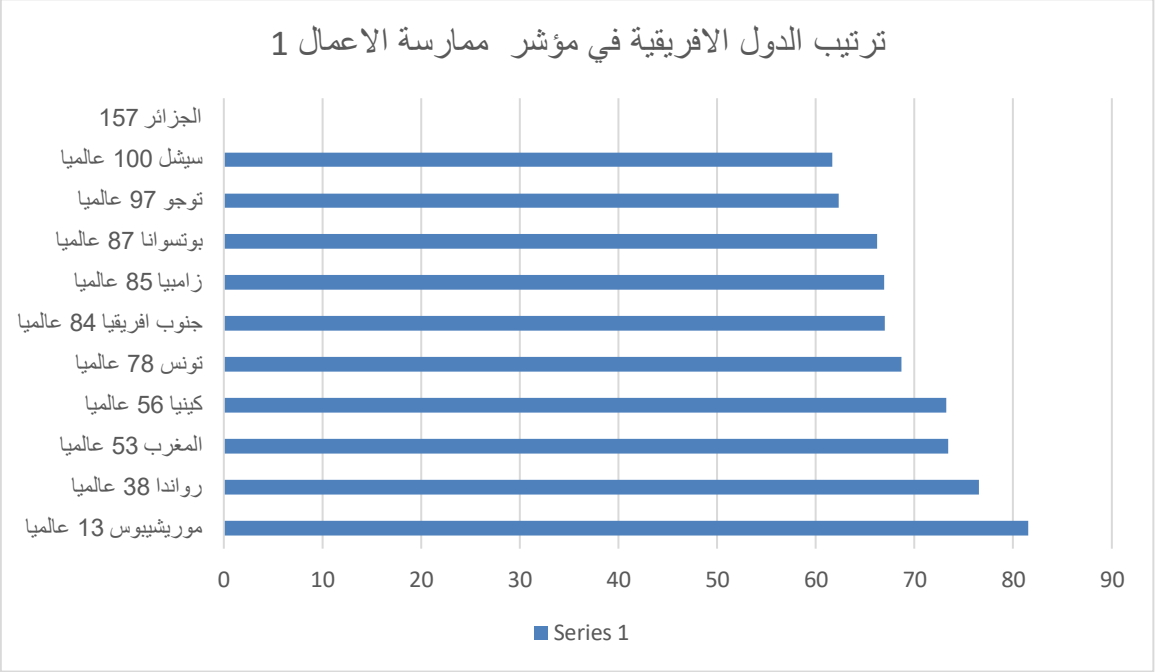

و جاءت الصومال في ذيل القائمة دول افريقيا و العالم في المؤشر باحتلالها المركز الاخير و حصولها على 20 نقطة فقط و نفذت الدول الافريقية 99 اصلاحا خلال عام 2020 .

و اهم مؤشرات سهولة ممارسة الاعمال للدول الافريقية عام 2020 التي اظهرتها نتائج التقرير و من اهمها انخفاض عدد الاجراءات المطلوبة لاستخراج تراخيص البناء عن المتوسط العالمي بفارق شاسع اذ تبلغ عدد هذه الاجراءات في افريقيا في المتوسط 13.9 اجراء مقابل 72.59 للمتوسط العاللمي و الحصول على ترخيص يتطلب اكثر من 133 يوما مقابل 18 يوما فقط على المستوى العالمي . و من حيث التكلفة فانها تبلغ 8.7 % من اجمالي البناء.

كما حافظت الجزائر على المرتبة 157 من الترتيب العالمي في مؤشر سهولة اداء الاعمال لتكون الى جانب الدول المصنفة الترتيب الاخير في هذا المؤشر [22]

كما هو موضح في الشكل الرابع الذي يبين ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة اداء الاعمال خلال الفترة 2012 الى غاية 2020:

[22] الجزائر - سهولة ممارسة أنشطة الأعمال | 2008-2019 معطيات | 2021-2022 التوقعات(tradingeconomics.com)

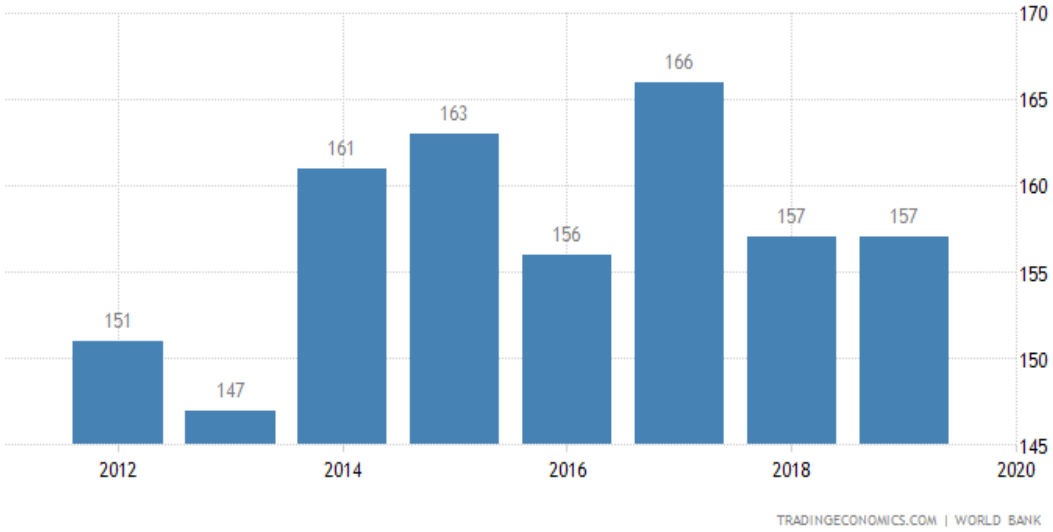

و الجدول التالي يوضح نتائج ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة اداء الاعمال الصدار عن تقرير البنك الدولي لعام .2020

	بدء المشروع	استخراج التراخيص	انفاذ العقود	الحصول على الائتمان	الحصول على الكهرباء	دفع الضرائب	حماية المستثمرين الاقلية	تسجيل الملكية	التعامل مع حالات الاعسار	التجارة عبر الحدود	صافي التغير
التقدم / التاخر	2-	4-	1-	1-	6-	2-	0	0	3-	1+	6-
الترتيب الدولي	152	121	113	181	102	158	179	165	81	172	//

جدول من إعداد الطالب بناء على معطيات مستقاة من البنك الدولي

ايضا الحكومة الجزائرية لم تقم باي اصلاحات خلال سنة 2020 للتقدم في هذا المؤشر بناءا على توصيات البنك الدولي و الاقتراحات المقدمة من اللجنة الدولية ماعدا سنة 2019 اين قامت بإصلاحين فقط مما اشار اليهما البنك الدولي تمثلت في قانون الاستثمار و قانون المحروقات .[23]

ثالثا -مؤشر الحرية الاقتصادية في الدول الإفريقية

كان الاقتصادي ميلتون فريدمان اول من اشار الى اهمية ايجاد طريقة لقياس و مراقبة الحرية الاقتصادية على المستوى العالمي و منذ ذلك الحين نشط العديد من الجامعات و المؤسسات لوضع مؤشرات لقياس الحرية الاقتصادية و في عام 193 انشىء معهد التراث HERITAGE FOUNDATION وهو مؤسسةبحثية امريكية و تبنى المعهد العمل على اعداد مقياس للحرية الاقتصادية و اثمرت جهوده عن

[23] نفس الرجع السابق

اصدار تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية منذ عام 1995 و صدر في عام 2020 الاصدار السادس و العشرون الذي يغطي 12 نوعا من الحرية الاقتصادية في 186 دولة .

و يعرف التقرير الحرية الاقتصادية بانها حق اساسي لكل انسان في التحكم في عملة و ممتلكاته و انه في المجتمع الحر اقتصاديا يتمتع الافراد بحرية العمل و الانتاج و الاستهلاك و الاستثمار كما تتوفر حرية انتقال العمالة و رؤوس الاموال و السلع اي لا توجد قيود على الحريات بما يتجاوز الحد الضروري لحماية الحرية نفسها و الحفاظ عليها .

و يتكون مؤشر الحرية الاقتصادية من اربعة ابعاد اساسية و هي –سيادة القانون . حجم الحكومة .الكفاءة التنظيمية .الاسواق المفتوحة- و بدورها تضم هذه الابعاد 12 عاملا فرعيا يتم تصنيف كل واحد من هذه العوامل على مقياس يتراوح من الصفرالى 100 على الدرجة الاجمالية لاي بلد يجري خساب متوسط الحريات الاقتصادية الاثنتي عشر مع اعطاء وزن متساوي لكل منها.

و تتوزع فئات المؤشر الى خمسة تصنيفات لكل منها وفقا للدرجات التي تحصل عليها الدولة و هي حرة (80-100) حرة في الغالب و حرة نسبيا (70-79.9) و غير حرة في الغالب (60-69.9) مغلقة او مكبوتة (0-49)

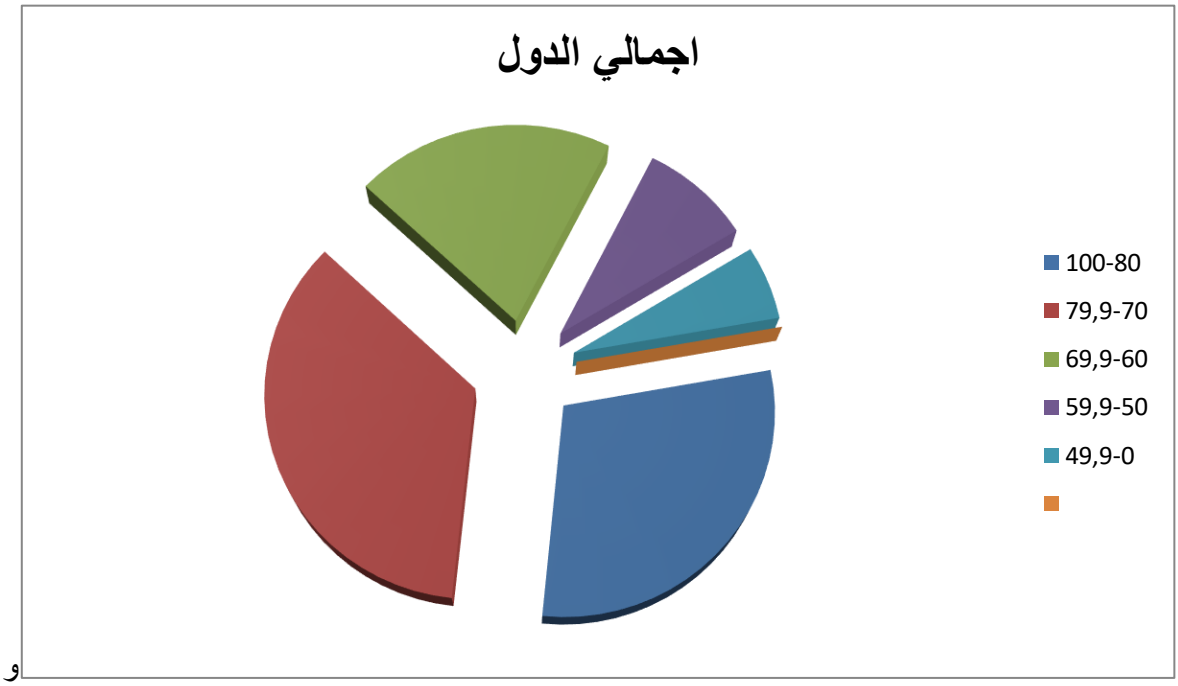

و

يوضح الشكل رقم 5 توزيع الدول الافريقية وفقا لفئات المؤشر الحرية الاقتصادية

من اعداد الباحثة استنادا الى تقرير الحرية الاقتصادية 2020

و يتبين من الشكل السابق انه لا توجد دول افريقية مصنفة في فئة الدول الحرة في حين ان دولتين فقط تصنفان في فئة الدول الحرة في الغالب وهما تصنفان في فئة الدول الحرة هما موريشيوس و روندا و تقع

سبع دول في فئة الدول الحرة نسبيا اما غالبية الدول الافريقية وعددها 32 دولة فتعد من الدول غير الحرة في الغالب و هناك عشر دول تصنف على انها دول مكبوتة الحرية الاقتصادية في حين لم تتوفر بيانات في المؤشر عن كل من الصومال و ليبيا .

و تشير نتائج المؤشر لعام 2020 الى ان متوسط نقاط الدول الافريقية مجتمعة في قيمة المؤشر الكلية بلغت 53 نقطة وهو ما يقل عن المتوسط العالمي البالغ 59.9 نقطة الا ان المفارقة التي سجلتها النتائج كانت في الفارق الكبير بين دول الشمال الافريقي و جنوب الصحراء اذ سجل متوسط دول جنوب افريقيا الصحراء 54 نقطة مقابل 44 نقطة لدول شمال افريقيا .

وتصدرت مريشيوس دول القارة في قيمة المؤشر الاجمالي بحصولها على 84.9 نقطة لتحتل المركز الاول تقريبا افريقيا و الحادي و العشرون عالميا تليها في المرطز الثاني روندا بحصولها على 80.9 نقطة و احتلالها المركز الثالث و الثلاثين عالميا ثم بوتسوانا 69.6 نقطة

يوضح الشكل السادس ترتيب الدول الافريقية العشرة في مؤشر الحرية الاقتصادية .

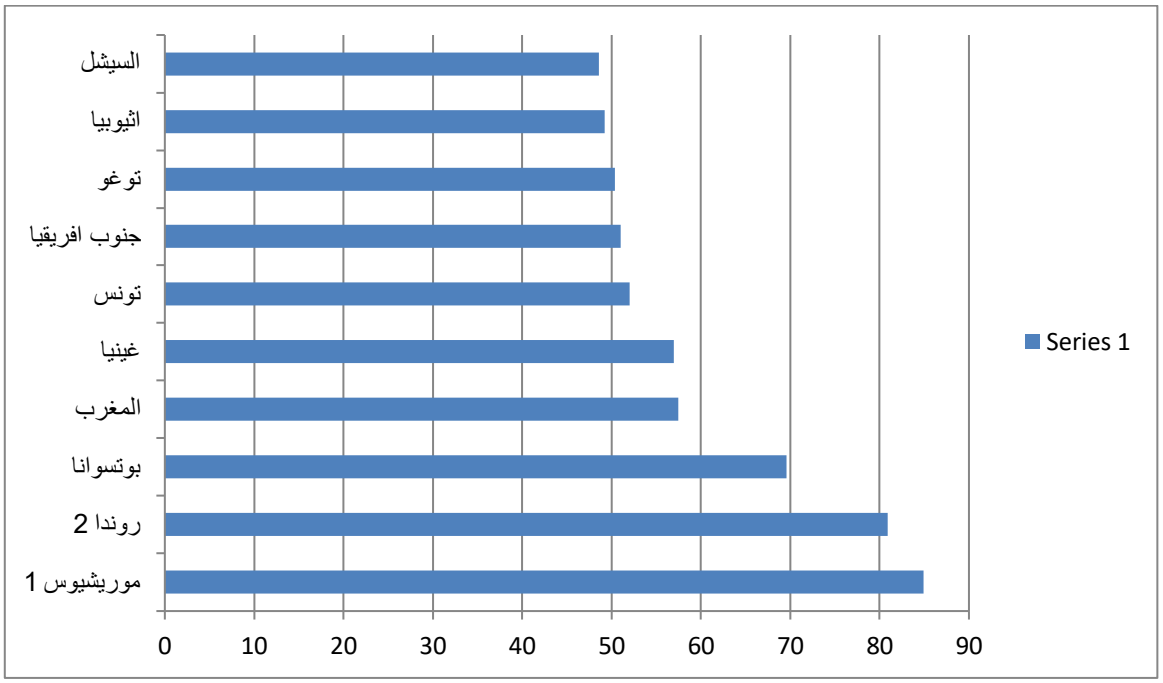

المصدر من اعداد الباحثة .

ومن الملاحظ ان دولة واحدة من الدول العشر الاوائل تنتمي الى مجموعة دول شمال افريقيا وهي المغرب بحصولها على 57 نقطة في حين تنتمي باقي الدول الاوائل الى مجموعة دول جنوب الصحراء وجاءت ترتيب اريتريا في ذيل الدول الافريقية في المؤشر بحصولها على 38.5 نقطة فقط لتحتل المركز الثالث على المستوى الافريقي 188و على المستوى العالمي و فيما يتعلق بالمؤشرات الفرعية يمكن تلخيصها في الجدول التالي .

جدول يوضح نتائج الدول الافريقية في مؤشر الحرية الاقتصادية عام 2020 مقارنة بالمتوسط العالمي

المؤشرات		متوسط افريقيا	متوسط شمال افريقيا	متوسط جنوب الصحراء لافريقيا	المتوسط العالمي
المؤشر الاجمالي		53.00	44	54.00	59.6
سيادة القانون	حقوق الملكية	44.4	47.47	44.1	56.3
	فعالية القضاء	26.8	39.72	32.5	44.8
	نزاهة الحكومة	29.2	32.05	28.9	43.5
حجم الحكومة	العبء الضريبي	73.3	61.5	74.5	73.9
	الانفاق الحكومي	75.4	53.67	77.7	64.9
	الصحة المالية	53.2	25.22	59.2	67.6
الكفاءة التنظيمية	حرية ممارسة الاعمال	52.8	62.84	51.8	62.9
	حرية العمل	53.7	47.47	54.4	58.78
	الحرية النقدية	71.6	68.4	82.00	73.8
الاسواق المفتوحة	حرية التجارة	63.6	56.28	64.3	72.2
	حرية الاستثمار	49.6	41	50.5	56.6
	الحرية المالية	38.5	36	38.8	48.6

المصدر من اعداد الباحثة [24]

و بتتبع نتائج الدول الافريقية خلال ثلاثة اعوام من عام 2017 الى غاية 2020 نجد تذبذبا طفيفا فارتفعت النقاط التي احرزتها دول القارة من 53.99 نقطة عام 2017 الى 54.19 نقطة عام 2019 لتعاود الانخفاض الى 53 نقطة فقط عام 2020

و في حين استمرت نتائج محموعة دول جنوب الصحراء ثابتة الى حد ما و تتراوح حول 54 نقطة في الاعوام الثلاثة فان المجموعة دول شمال افريقيا بعد ان ارتفعت نقاطها من 53.78 نقطة عام 2017 الى

[24] نفس المرجع السابق

54.25 نقطة عام 2019 عادت و تراجعت بنحو عشر نقاط الى 44 نقطة عام 2020 و هوما يشير الى استمرار تراجع الحريات الاقتصادية

و احتلت الجزائر المركز الـ157 في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020 "دوينغ بيزنس" الصادر عن البنك الدولي. لتحتفظ الجزائر بنفس المركز المسجل لها العام 2019، [25]

رابعا : مؤشر التنافسية في الدول الافريقية:

يصدر تقرير التنافسية العالمي سنويا عن المنتدى العالمي الاقتصاديworld economic forum منذ عام 1979 لتقيم مدى قدرة الدول على الاستفادة من مصادرها المتاحة و من ثم تحقيق الازدهار و توفير الرفاهية للمواطنين .

و تقوم منهجية التقرير على دمج جوانب الاقتصاد الكلي و الجزئي في معيار واحد لتصنيف الدول و يوفر مؤشر التنافسية العالمية خريطة مفصلة لاصحاب المصلحة تشمل العواميل و السمات التي تدفع الانتاجية و النمو و التنمية البشرية كما يقدم ارشادات لتحقيق النمو على المدي الطويل و تساعد نتائج التقرير في تحديد خيارات السياسة و تشكيل استراتيجيات اقتصادية شاملة و مراقبة التقدم بمرور الوقت

و في عام 2018 طرح الاصدار الرابع من المؤشر الذي يتصمن تحديثا للمنهجية المستخدمة اطلق عليها GCI4.0 و يحدد التقرير تعريف القدرة التنافسية بانها سمات و خصائص الاقتصاد التي تسمح باستخدام اكثر كفاءة لعوامل الانتاج .

و يتكون المؤشر من اربعة محاور رئيسية تشمل 12 ركيزة تمثل محركات اساسية للإنتاجية و تولي أهمية كبيرة للعوامل المقترنة بالثورة الصناعية الرابعة و يتم حساب المؤشر المركب للتنافسية العالمية بتجميع 103 مؤشر فرعي موزعين على 12 ركيزة و يحسب متوسط درجات كل ركيزة و تمون النتيجة الاجمالية للمؤشر قيمة مجموع متوسطات هذه الركائز و تحصل الدولة على عدد نقاط تتروح بين 0 و 100 حيث تستهدف جميع الدول الاقتراب من الحدود القصوى لكل مكون فرعي .

و تعتمد المؤشرات الفرعية على بيانات احصائية من الدول و المنظمات الدولية بنسبة 80% من وزن المؤشرات و نتائج استطلاع راي لاكثر من 15000 من رجال الاعمال بسبة 30% من وزن المؤشرات.

و يغطي التقرير الصادر عام 2019 رؤى حول الافاق الاقتصادية ل 141 دولة تمثل 99% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي .

و تظهر نتائج تقرير عام 2019 ان دول افريقيا من اقل المناطق تنافسية بشكل عام اذ حصلت 25 دولة من اجمالي 34 دولة افريقية مشمولة بالتقرير على نقاط اقل من 50 نقطة و تصدرت موريشيوس دول القارة بحصولها على 64.3 نقطة و احتلت المرتبة 52 عالميا تليها جنوب افريقيا التي حصلت على 62.4 نقطة و جاءت في المرتبة 60 عالميا ثم المغرب بحصولها على 60 نقطة و احتلالها المرتبة 85 على المستوى العالمي و جاءت التشاد في المرتبة الاخيرة على المستوى العالمي

[25]، نفس الرجع السابق

الشكل السابع .

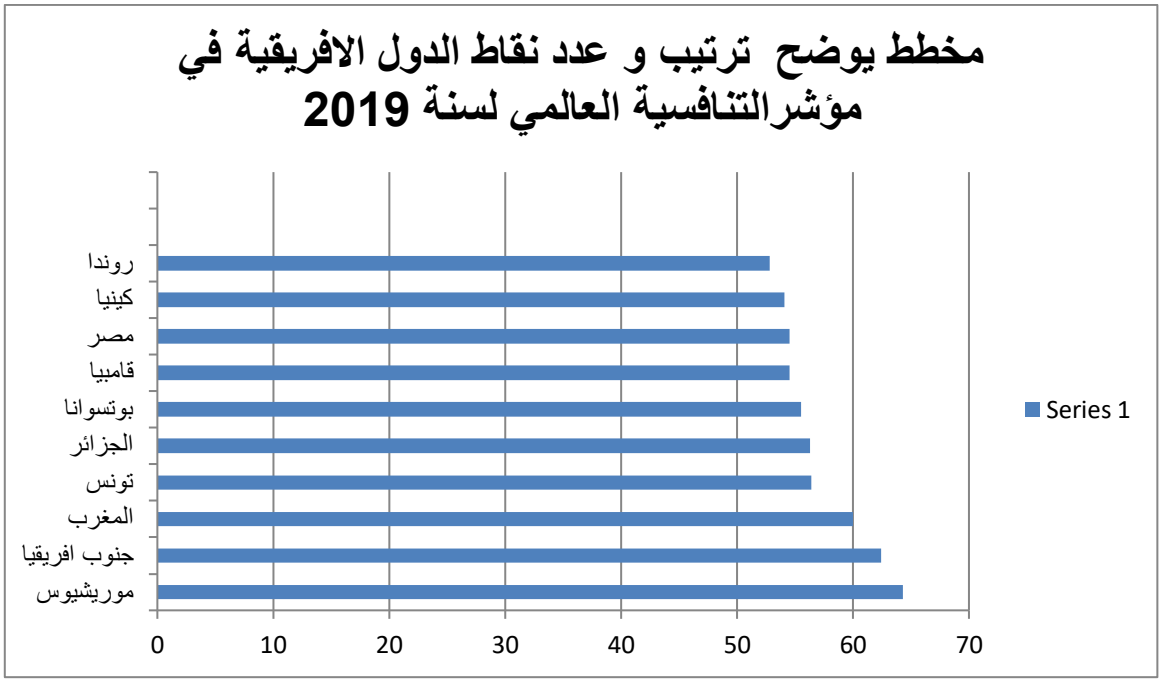

المصدر من اعداد الباحثة

و يعرض الشكل الخامس نتيجة المؤشر الاجمالية اضافة الى المحاور الاربعة الرئيسية له على مستوى الدول الافريقية التي يشملها التقرير مع مقارنتها بالمتوسط العالمي كما يعرض مقارنة نتائج مجموعة دول شمال افريقيا و مجموعة دول افريقيا جنوب الصحراء .

كما يتضح من الشكل أن متوسط مؤشر التنافسية العالمية للدول الارفيقية المشمولة بالتقرير يبلغ 48.01 نقطة بما يقل عن المتوسط البالغ 60.64 نقطة وهو ما يشير الى ضعف تنافسية الدول الافريقية إلا أن هناك تفاوت بين مجموعتي دول شمال افريقيا و جنوبها فبلغ متوسط دول الشمال 56.8 نقطة مقابل 48.25 نقطة لمجموعة دول جنوب الصحراء .

و بالنسبة للمحاور الاساسية لمؤشر التنافسية فكانت نتائجها على النحو التالي:

- المحور الاول: " البيئة" كان متوسط الدول الافريقية 49.66 نقطة بفارق كبير عن المتوسط العالمي البالغ 63.97 نقطة و يبلغ متوسط دول شمال افريقيا 59نقطة مقابل 48.9 نقطة لدول جنوب الصحراء و هو ما يشير الى ضعف البيئة التمكنية للانتاجية و النمو الاقتصادي بما يشمل ضعف المؤسسات و البنية التحتية و تكنولوجيا الاتصال و استقرار الاقتصاد الكلي .
- المحور الثاني: " راس المال البشري " بلغ متوسط الدول الافريقية 48.86 نقطة و هو ما يقل عن المتوسط العالمي البالغ 68.33 نقطة في حين يبلغ متوسط مجموعة دول الشمال 65.78 نقطة مقابل 48.55 نقطة لدول جنوب الصحراء .

- المحور الثالث: " الاسواق"، بلغ متوسط دول افريقيا 49.48 نقطة اي اقل من المتوسط العالمي البالغ 58.5 نقطة و كان متوسط الدول لشمال افريقيا55.18 نقطة مقابل 48.76 نقطة لدول جنوب الصحراء .
- المحور الرابع:" النظام البئي للابتكار" كان متوسط دول افريقيا 40.91 نقطة بما يقل عن المتوسط العالمي البالغ 51.48 نقطة بفارق بين دول الشمال الافريقي اذ بلغ متوسط دول شمال افريقيا 46.6 نقطة مقابل 40.62 مقطة لدول الجنوب
- و بصفة عامة فان المتوسط دول ارفيقيا في محاور المؤشر تنخفض كثيرا عن المتوسط العالمي كما يتضح الفارق الكبير بين مجموعة الشمال الافريقي و جنوب الصحراء في جميع المحاور.

و يبين الجدول رقم 3 بيانات الدول الافريقية في أهم المؤشرات الاحصائية التي يستند اليها مؤشر التنافسية العالمية في حسابه لعام 2019[26]

الركائز	المؤشرات	متوسط الدول الافريقية
المؤسسات	معدل جرائم القتل	85.52 لكل 100000 نسمة
البنية التحتية	كثافة السكك الحديدية	8.58 كم/1000 كم2
	وصول الكهراباء	55.01% من السكان
	جودة التزود بالكهراباء	72.23% من الناتج
	التعرض لمياه الشرب غير المؤمونة	44.73% من السكان
تبني التكنولوجيا المعلومات و الاتصالات	اشتركات الانترنت	4.93 لكل 100 شخص
	اشتراكات الاليا ف الضوئية	0
	مستخدمي الانترنت	3.43% من السكان
	اشتراكات الهاتف النقال	88.71 لكل 100 نسمة
استقرار الاقتصاد الكلي	التصخم	91.88%
المهارات	نسبة التلاميذ الى المعلمين في التعليم الابتدائي	35.55 نسمة
سوق المنتجات	التعريفات الجمركية	34.58%

[26] نفس الرجع السابق

سوق العمل	نسبة العاملات باجر و رواتب العمال الذكور	%34.58
	معدل الضريبة	%88.78

النظام المالي	الائتمان المحلي للقطاع الخاص	30.99%
	القيمة السوقية	15.28%
	قسط تامين	25.40%
	القروض المتعثرة	78.43%
	فجوة ائتمانية	99.35%
	نسبة راس المال التنظيمي للبنوك	96.26%
دينامكية الاعمال	تكلفة بدء عمل تجاري	من نصيب الفرد83.44%
	اوقت اللازم لبدء عمل تجاري	78.81 يوم
	معدل استرداد الاعسار	29.02 سنتا للدولار
الاختاراعات و براءة الاختراع	الاختراعات الدولية	2.42 مليون نسمة
	طلبات براءة الاختراع	3.38 لكل مليون نسمة
	نفقات البحث و التطوير	12.90%من اجمالي الناتج المحلي
	تطبيقات العلامة التجارية	34.8 لكل مليون نسمة

و بنظرة مقارنة على الاداء الدول الافريقية في مؤشر التنافسية العالمية خلال عامي 2018 و 2019 نجد ان القارة الافريقية تقدمت بثلاث نقاط في المتوسط في عام 2019 عن العام السابق له و في حين هناك تحسن بنحو 4 نقاط لدول شمال افريقيا فان دول جنوب الصحراء لم تسهد تحسنا طفيفا بنحو نقطة واحدة

فيما يخص مؤشر التنافسية العالمي فالدولة الجزائرية احتلت المركز 89 سنة 2019 مقابل 92 سنة 2018 لتحرز تقدم بثلاث مراكز و بعدد نقاط 56.25 نقطة سنة 2019 مقابل 53.75 سنة 2018[27]

كما هو موضح في الشكل الثامن الذي يبين ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية خلال الفترة 2012-2020 .

[27] التقرير السنوي لمناخ الاستثمار ا في الدول العربية لصادر عن مؤسسة صمان و ائتمان الصادرات العدد 74 لسنة 2021.

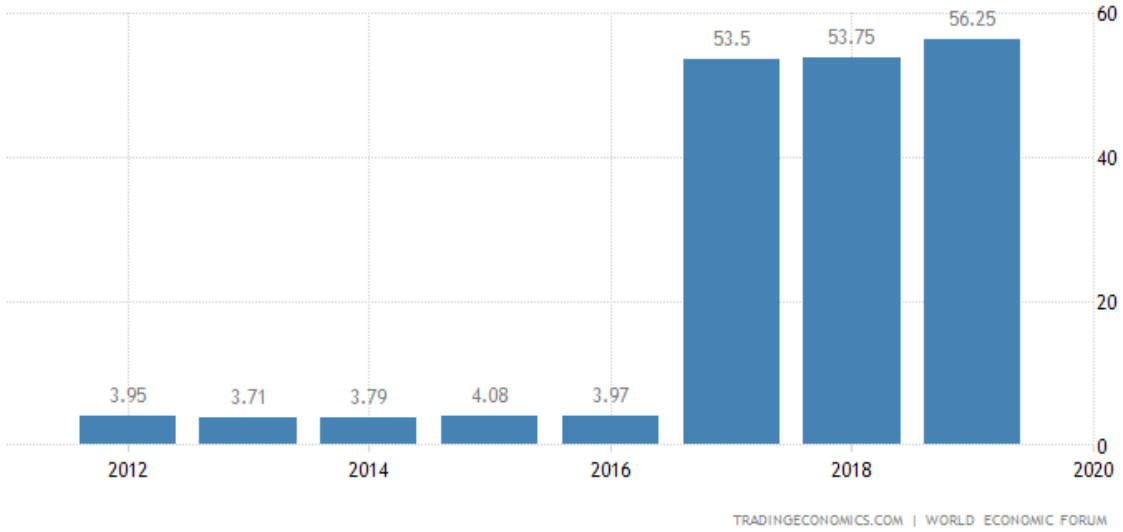

المبحث الثاني : المبادلات التجارية البينية في القارة الافريقية

تشير البيانات الرسمية إلى أن حجم الصادرات والواردات الإفريقية من وإلى العالم بلغ نحو 1016 مليار دولار، منها 564 مليار دولار واردات من 231 دولة خلال عام 2020، بينما يقدر حجم الصادرات الأفريقية بنحو 452 مليار دولار يتم تصديرها إلى 223 دولة. ووفق هذه الأرقام، فإن حركة التجارة البينية بين دول القارة أقل من 7 في المئة من إجمالي حركة التجارة. وتبلغ قيمة التجارة البينية بين دول القارة قرابة 70 مليار دولار سنوياً، أي ما يمثل نحو 6.8 في المئة من قيمة التجارة البينية مع باقي دول العالم.

في المقابل، تمتلك دول القارة السمراء نحو 30 في المئة من الثروات المعدنية في العالم و12 في المئة من الاحتياطي العالمي للنفط و43 في المئة من مصادر الذهب العالمي و50 في المئة من مصادر الماس في العالم و67 في المئة من الأراضي الزراعية غير المستغلة.

و سنقوم في هذا المبحث بالتركيز على حجم المبادلات التجارية للقارة الافريقية و كذا جميع الفئات و الاتحادات من و الى العالم في المطلب الاول و كذا التجارة البينية للجزائر و القارة الافريقية في المطلب الثاني . [28]

المطلب الاول : حجم المبادلات التجارية البينية للقارة الافريقية و العالم الخارجي :

تم تقسيم المبحث الى ستة محاور رئيسية تمحورت حول حجم المبادلات التجارية لكل اقطار القارة السمراء مع العالم و فيما بينها

1: المبادلات التجارية لجنوب الصحراء الافريقية

[28] INTERNATIONALE TRADE STATISTIQUE YEARBOOK VOLUME 1 TRADE BY COUNTRY –UNITED NATIOS NEWYORK 2021

في عام 2020، ارتفعت قيمة الصادرات السلعية لأفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 19.3٪ إلى بلغت 397.8 مليار دولار أمريكي وبلغت وارداتها 399.0 مليار دولار أمريكي بزيادة قدرها 12.5 بالمائة . سجل الميزان التجاري السلعي عجزا قدره 1.2 مليار دولار في عام 2020 مقارنة مع عجز قدره 21.4 مليار دولار أمريكي في عام 2019. بلغ إجمالي التجارة الإقليمية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 137.3 مليار دولار أمريكي ، أي 19.1 في المائة من إجمالي الصادرات و 15.4 في المائة من إجمالي الواردات .فيما يتعلق بمناطق أهداف التنمية المستدامة ، وكانت الوجهات الرئيسية لصادرات البضائع هي أوروبا (25.9 في المائة من إجمالي الصادرات) وشرق آسيا (23.8٪) (وجنوب آسيا10.1) ٪ .(كانت المصادر الرئيسية للواردات في أوروبا (27.5 في المائة من إجمالي الواردات) ، وشرق آسيا (23.5 في المائة) ، وغرب آسيا وشمال أفريقيا (9.4 نسبه مئويه)

الشكل رقم 10 يضم شكل رقم 01 يوضح الفرق في ميزان التبادل اتجاري لجنوب الصحراء الافريقية لسنة 2007 2020 و شكل رقم 02 حجم التبادل التجاري لجنوب الصحراء مع المناطق الدولية لسنة 2020

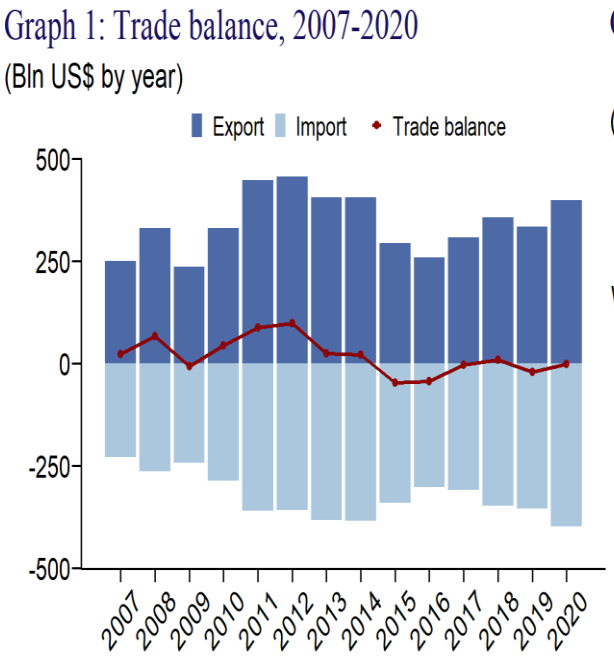

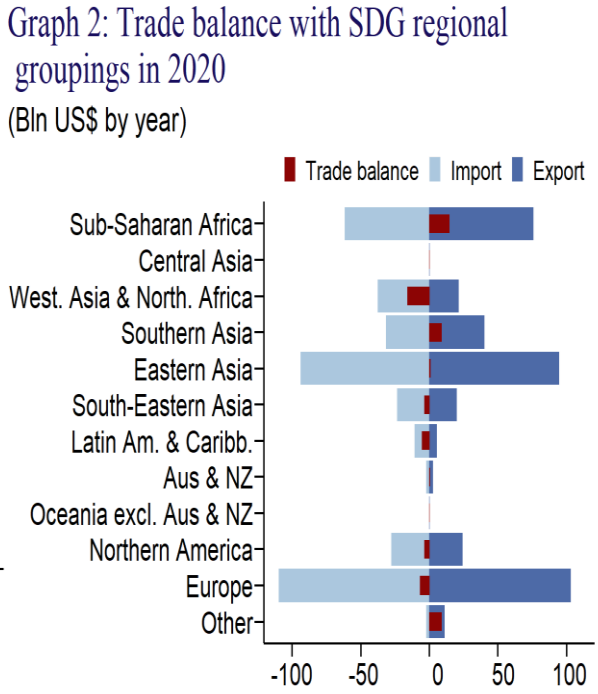

2:المبادلات التجارية بين غرب اسيا و شمال افريقيا

في عام 2020 ، انخفضت قيمة الصادرات السلعية لغرب آسيا وشمال إفريقيا بنسبة 10.7 في المائة لتصل إلى 1140 مليار دولار أمريكي ، وبلغت وارداتها 1023.9 مليار دولار أمريكي بانخفاض قدره 9.6 نسبه مئويه .سجل الميزان التجاري السلعي فائضًا قدره 116.1 مليار دولار أمريكي في عام 2020 مقارنةً به إلى فائض قدره 144.3 مليار دولار أمريكي في عام 2019 ، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة

19.6 في المائة عن عام 2019 بلغ إجمالي التجارة البينية في آسيا وشمال إفريقيا 347.6 مليار دولار أمريكي ، أي 16.2 في المائة من إجمالي الصادرات و 15.9 في المائة من إجمالي الواردات .فيما يتعلق بمناطق أهداف التنمية المستدامة ، كانت وجهات الصادرات الرئيسية للبضائع أخرى (37.8 في المائة من إجمالي الصادرات) ، وأوروبا (22.7 في المائة من إجمالي الصادرات) في المائة) ، وشرق آسيا (7.6 في المائة .(كانت المصادر الرئيسية للواردات في أوروبا (35.2 في المائة من إجمالي الواردات) ، وشرق آسيا (19.8 في المائة) ، وأمريكا الشمالية (8.0 في المائة)

الشكل رقم 11 يضم شكل رقم 01 يوضح الفرق في ميزان التبادل اتجاري بين غرب اسيا و شمال افريقيا لسنة 2007 2020 و شكل رقم 02 حجم التبادل التجاري مع المناطق الدولية لسنة 2020

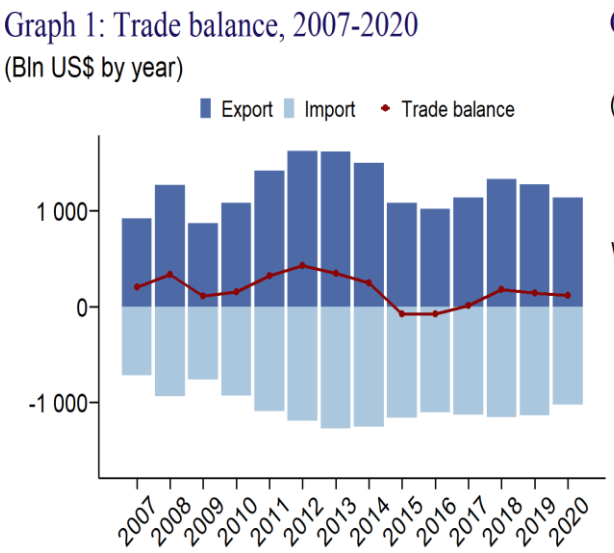

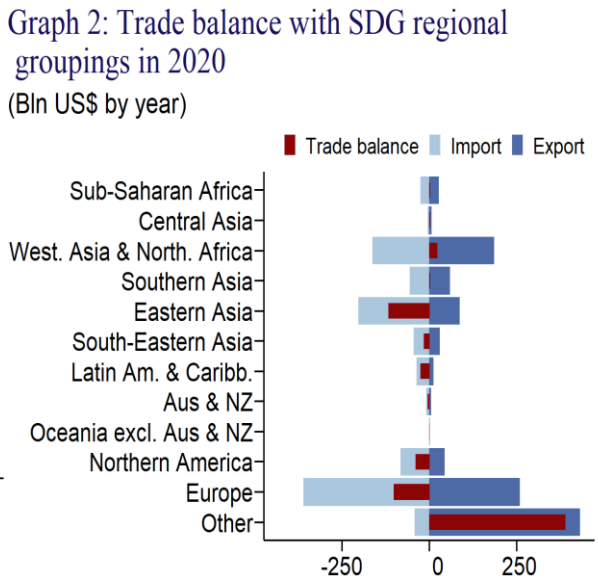

3:المبادلات التجارية للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا

في عام 2020 ، انخفضت قيمة صادرات CEMAC السلعية بنسبة 2.4 في المائة لتصل إلى 22.6 مليار دولار وبلغت وارداتها 14.1 مليار دولار ، بانخفاض قدره 12.0 في المائة .البضائع سجل الميزان التجاري فائضًا قدره 8.5 مليار دولار أمريكي في عام 2020 مقارنة بفائض قدره 7.2 مليار دولار أمريكي في عام 2019 ، يمثل زيادة بنسبة 18.9 في المائة عن عام 2019. إجمالي التجارة البينية لسيماك 0.2مليار دولار أي 0.5٪ من إجمالي الصادرات و 0.9٪ من إجمالي الواردات .مع فيما يتعلق بمناطق أهداف التنمية المستدامة ، كانت وجهات الصادرات الرئيسية للبضائع شرق آسيا (49.2 في المائة من إجمالي الصادرات) وأوروبا (22.2 في المائة) وجنوب شرق آسيا (9.2 في المائة .(أصول كانت الواردات في أوروبا (32.5 في المائة من إجمالي الواردات) ، وشرق آسيا (24.3 في المائة) ، وشبه أفريقيا الصحراوية (16.9

الشكل رقم 12 يضم شكل رقم 01 يوضح الفرق في ميزان التبادل اتجاري لوسط افريقيا لسنة 2007 2020 و شكل رقم 02 حجم التبادل التجاري لوسط افريقيا مع المناطق الدولية لسنة 2020

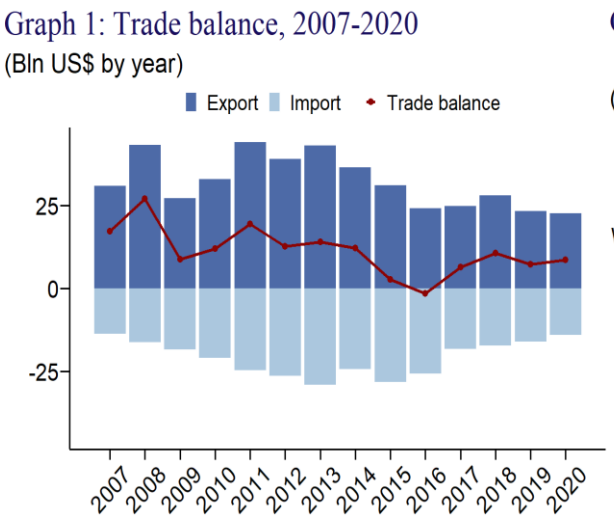

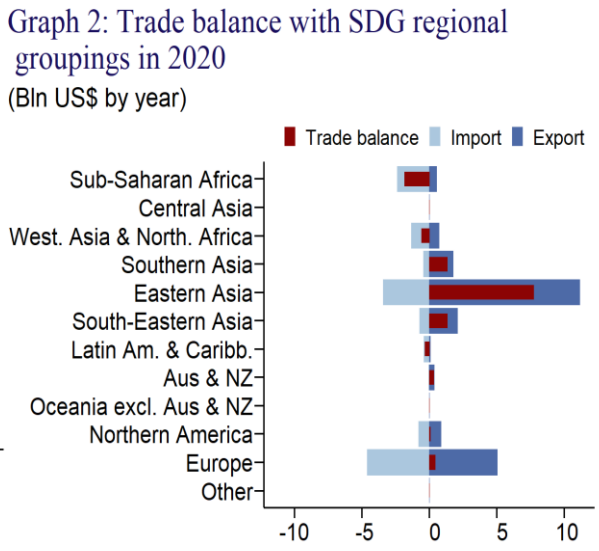

4: جماعة شرق افريقيا

في عام 2020 ، ارتفعت قيمة الصادرات السلعية لمجموعة دول شرق إفريقيا بنسبة 4.2 في المائة لتصل إلى 15.6 مليار دولار أمريكي وبلغت وارداتها 39.8 مليار دولار بزيادة 0.4٪ .تجارة البضائع سجل الرصيد عجزًا قدره 24.2 مليار دولار في عام 2020 مقارنة بعجز قدره 24.6 مليار دولار في عام 2019 ، يمثل انخفاضًا بنسبة 1.8 في المائة عن عام 2019. وبلغ إجمالي التجارة البينية لمجموعة دول شرق إفريقيا 7.8 مليار دولار أمريكي ، أي 23.7٪ من إجمالي الصادرات و 10.2٪ من إجمالي الواردات .فيما يتعلق SDG المناطق ، كانت وجهات الصادرات الرئيسية للبضائع هي أفريقيا جنوب الصحراء (38.1 في المائة من الإجمالي الصادرات) ، غرب آسيا وشمال إفريقيا (23.0 في المائة) ، وأوروبا (16.8 في المائة .(الرئيسية كانت منشأ الواردات في شرق آسيا (26.1٪ من إجمالي الواردات) ، وأفريقيا جنوب الصحراء17.8) ٪ (في المائة) ، وغرب آسيا وشمال إفريقيا (17.1 في المائة

الشكل رقم 13 يضم شكل رقم 01 يوضح الفرق في ميزان التبادل اتجاري لشرق افريقيا لسنة 2007 2020 و شكل رقم 02 حجم التبادل التجاري لشرق افريقيا مع المناطق الدولية لسنة 2020

Graph 1: Trade balance, 2007-2020
(Bln US$ by year)

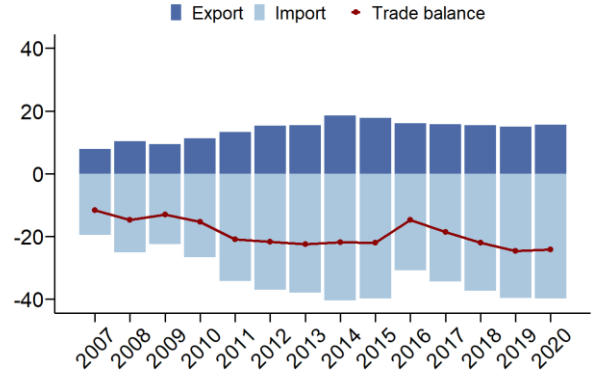

Graph 2: Trade balance with SDG regional groupings in 2020
(Bln US$ by year)

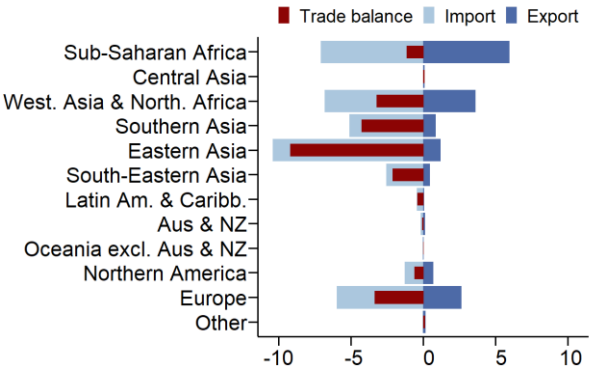

5: الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا(ECOWAS)

في عام 2020 ، ارتفعت قيمة الصادرات السلعية للإيكواس بنسبة 38.8 في المائة لتصل إلى 143.5 مليار دولار وبلغت وارداتها 162.4 مليار دولار بزيادة 58.4 في المائة .ال سجل الميزان التجاري السلعي عجزًا قدره 19.0 مليار دولار أمريكي في عام 2020 مقارنة بفائض قدره 0.8مليار دولار أمريكي في عام 2019. بلغ إجمالي التجارة البينية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا 7.28 مليار دولار أمريكي ، أي 12.7 مليار دولار أمريكي .في المائة من إجمالي الصادرات و 6.4 في المائة من إجمالي الواردات .فيما يتعلق بمناطق أهداف التنمية المستدامة ، البضائع كانت وجهات الصادرات الرئيسية أوروبا (36.7 في المائة من إجمالي الصادرات) ، وأفريقيا جنوب الصحراء (20.4 في المائة من إجمالي الصادرات) في المائة) وجنوب آسيا (16.4 في المائة .(كانت المصادر الرئيسية للواردات في أوروبا (31.1 في المائة من إجمالي الواردات) ، وشرق آسيا (26.1 في المائة) ، وأفريقيا جنوب الصحراء (10.5 في المائة

الشكل رقم 14 يضم شكل رقم 01 يوضح الفرق في ميزان التبادل اتجاري لغرب افريقيا لسنة 2007 و شكل رقم 02 حجم التبادل التجاري لغرب افريقيا مع المناطق الدولية لسنة 2020

Graph 1: Trade balance, 2007-2020
(Bln US$ by year)

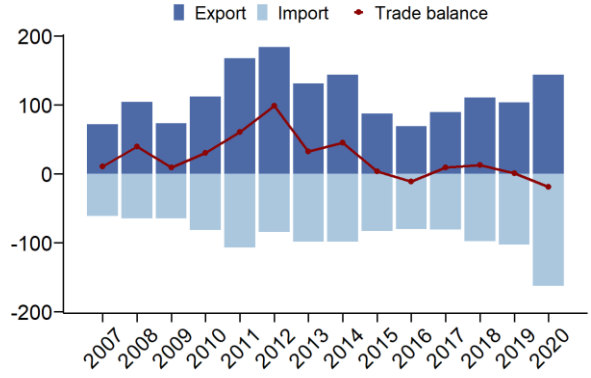

Graph 2: Trade balance with SDG regional groupings in 2020
(Bln US$ by year)

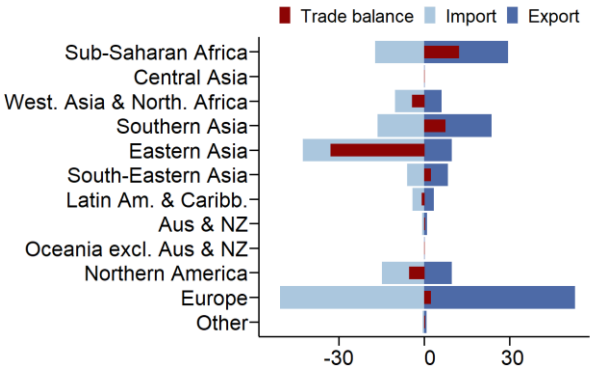

6:الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقيSADC

في عام 2020 ، ارتفعت قيمة الصادرات السلعية للسادك بنسبة 11.9 في المائة لتصل إلى 212.5 مليار دولار وبلغت وارداتها 175.4 مليار دولار ، بانخفاض قدره 4.8 في المائة .البضائع سجل الميزان التجاري فائضًا قدره 37.0 مليار دولار أمريكي في عام 2020 مقارنة بفائض قدره 5.6 مليار دولار أمريكي في عام 2019. بلغ إجمالي التجارة البينية لمجموعة SADC 65.2 مليار دولار أمريكي ، أي 17.1 في المائة من الإجمالي .الصادرات و 16.4 في المائة من إجمالي الواردات .فيما يتعلق بمناطق أهداف التنمية المستدامة ، أهم الصادرات السلعية كانت الوجهات هي شرق آسيا (33.5 في المائة من إجمالي الصادرات) ، وأوروبا (19.5 في المائة) ، وشبه .أفريقيا الصحراوية19.5) ٪ .(كانت المصادر الرئيسية للواردات في أوروبا (26.3 في المائة من الإجمالي الواردات) ، وشرق آسيا (20.6 في المائة) ، وأفريقيا جنوب الصحراء (20.1 في المائة)

الشكل رقم 15 يضم شكل رقم 01 يوضح الفرق في ميزان التبادل اتجاري sadc لسنة 2007 2020 و شكل رقم 02 حجم التبادل التجاري sadc مع المناطق الدولية لسنة 2020

Graph 1: Trade balance, 2007-2020
(Bln US$ by year)

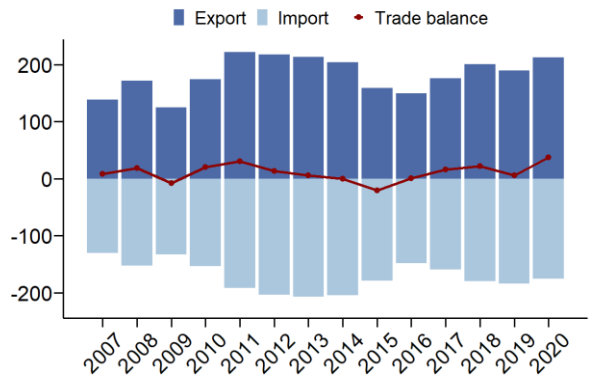

Graph 2: Trade balance with SDG regional groupings in 2020
(Bln US$ by year)

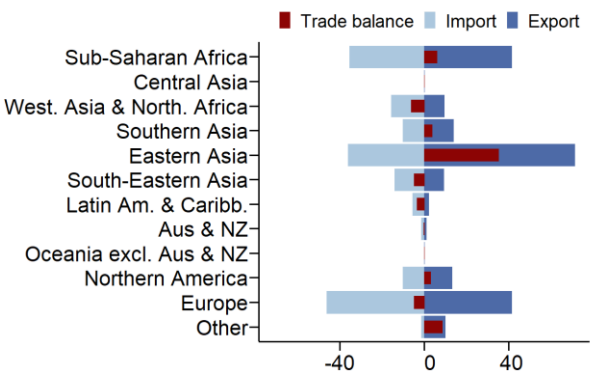

المطلب الثاني -مجمل التجارة البينية الافريقية خلال الفترة الممتدة من 2008 الى غاية 2017

وتراوحت نسبة التجارة الإفريقية البينية ما بين 11 و 14 %خلال الفترة الممتدة من 2008-2017 ثم تزايدت نسبيا لتصل إلى 16 %فقط من إجمالي التجارة في القارة حتى عام 2019م، كما هو موضح في الشكل الخامس عشر :

مخطط 16 يوضح نسبة التجارة البينية بين الدول الإفريقية خلال الفترة الممتدة من تاريخ 2008 الى غاية 2017

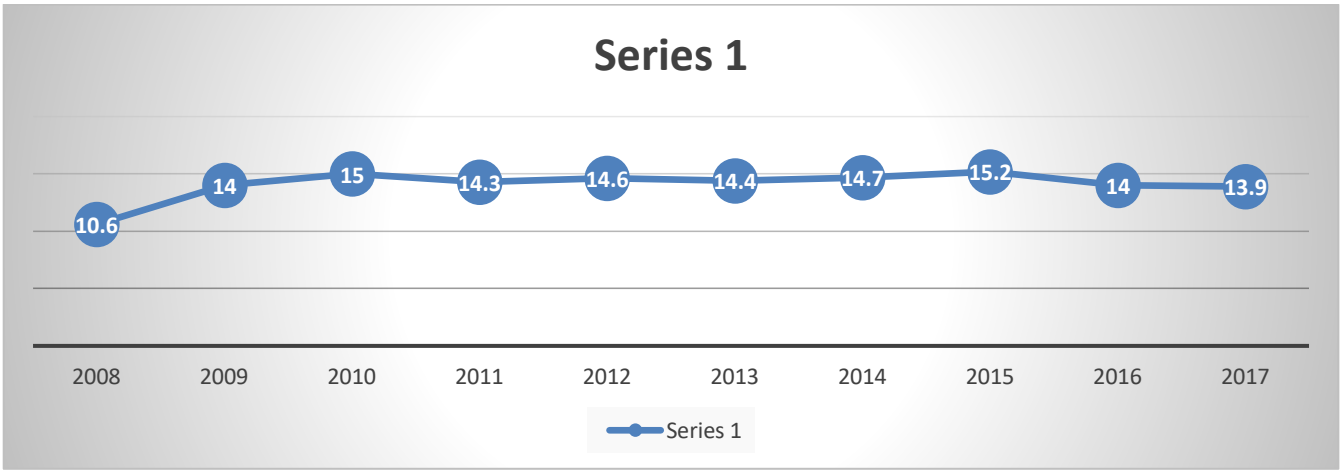

المصدر ww.comesa.int/wp- content/uploads/2020/10/estimating -effects-of-afcfta-15-09-20

فيما وصلت تلك النسبة إلى 78 % في دول الاتحاد الأوروبي ، وتراوحت بني 25 و 30 % في الدول الأسيوية ،وتعد جنوب إفريقيا وحدها مصدر الصادرات البينية الإفريقية بنسبة 35 % تقريبا ، وتتلقى15.5 ، %كما تمثل الجزائر ومصر و نيجيريا مجتمعة نصف الناتج المحلي الجمالي لإفريقيا ،ولكنها تشارك مشاركة هامشية فقط في التجارة بين الدول الإفريقية ، و التي تمثل 11 %فقط من وإراداتها و صادراتها ،و يشير هذا الى ضعف التبادل التجاري بني الدول الإفريقية ، بسبب التعريفات الجمركية المرتفعة التي بلغت 7.8 %ا ثم ارتفعت تدريجيا لتصل ما نسبته 18 %عام 2015 م، و 20 %عام 2016 م فضلا عن الاعتماد في سد احتياجات القارة من السلع و الخدمات على الاتحاد الأوروبي و الدول الأسيوية تحديدا[29] .

شكل 17 يوضح الهيكل السلعي للصادرات البينية الإفريقية

[29] ww.comesa.int/wp- content/uploads/2020/10/estimating -effects-of-afcfta-15-09-20

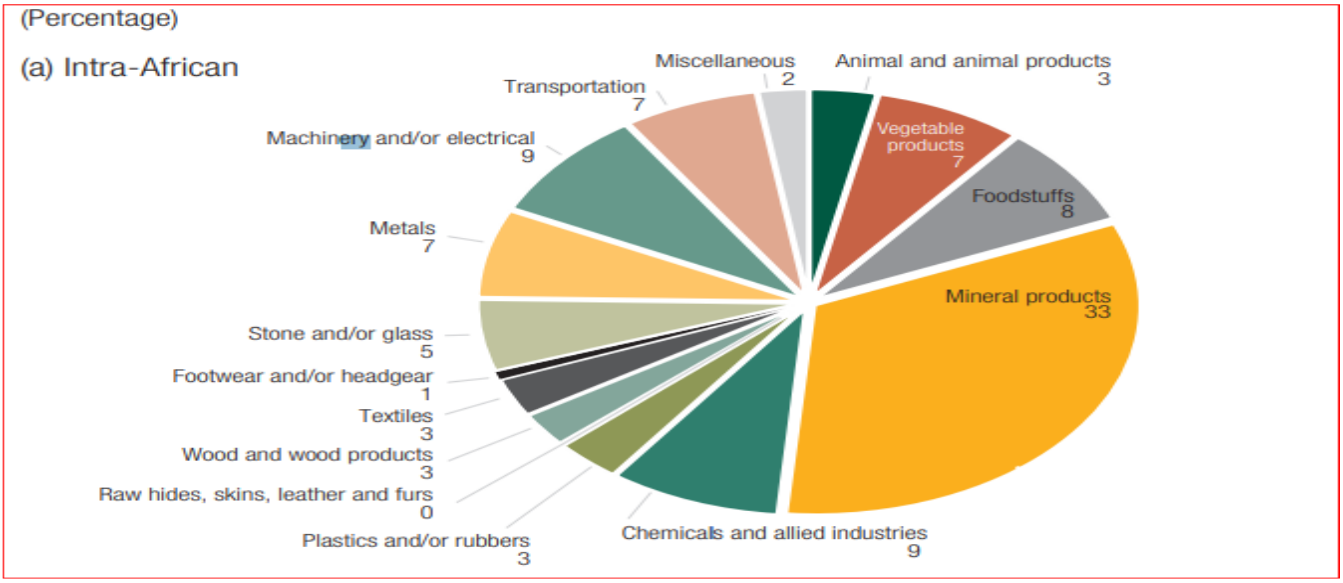

Economic Development in Africa, Report 2019,Made in Africa,unctad,p25

المبحث الثالث المبادلات التجارية الخارجية للجزائر

معظم المبادلات التجارية الخارجية تتم مع الدول الأوربية،ولاسيما فرنسا،التي كانت من أوائل الدول الأوربية التي تربطها علاقات تجارية مع الجزائر عرفت المبادلات التجارية بين البلدين تطورا ملحوظا بدأ باستقلال الجزائر و بعدها كانت هناك عدة مبادرات من طرف الحكومة الجزائرية لتنويع أسواقها و كذا خياراتها التجارية خصوصا بعد سياسة الانفتاح الاقتصادي إبان فترة التسعينات أين أبرمت عدة اتفاقات تجارية مع العديد من الإطراف كان الهدف منها الولوج الى الاسواق العالمية و رفع من تنافسية الصادرات الجزائرية

و في هذا المبحث الثاني سنتناول بنية الصادرات و الواردات الجزائرية مع العالم و مع الدول الافريقية و هيكلها و كذا طبيعة الشركاء للصارات الجزائرية في شكل مطالب .

المطلب الأول -واقع التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 الى غاية 2020:

يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني .نظرا للاصلاحات التي غرفها الاقتصاد الوطني فقد كان لها الاثر النسبي على منحى التجارة الخارجية. و عرفت تطورا كبيرا سواء من جانب الوادرات او الصادرات خصوصا بعد 2004 .نظرا لسياسة التحرير المنتهجة تدريجيا خلال السنوات الماضية إضادة إلى البرامج الاستثمارية الكبرى

جدول 4 يوضح حجم التبادل التجاري للجزائر خلال الفترة 2010 الى غاية 2020 الوحدة مليار دولار

التعين	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الواردات CAF	40.47	47.24	50.37	55.28	58.58	51.50	47.08	46.05	46.19	41.93	34.4
الصدارات FOB	57.05	73.48	71.86	64.97	62.88	37.78	30.02	35.19	41.16	35.82	23.8
الميزان التجاري	16.58	29.24	21.49	9.94	4.30	-13.17	-17.06	10.86-	5.02-	-6.22	-10.6

من اعداد الطلبة بناءا عن المعطيات من مركز الاحصاء دولي TRADMAP.ORG/INDEX.ASPX

شهد الميزان التجاري تحسنا ملحوظا خلال العشرية الماضية و كما هو معلوم فالصادرات الجزائرية تتوقف اساسا على قطاع المحروقات و بالتالي قالتحسن في رصيد الميزان التجاري تتحكم فيه الى حد بعيد اسعار المحروقات هذه الاخيرة عرفت عدم اسقرار في االسنوات الماضية اذ بلغ متوسط السنوي لاسعار البترول خلال سنة 2017 54.10 دولار للبرميل ليرتفع سنة 2018 الى غاية 71.2 دولار للبرميل ثم ينخفض سنة 2020 ليصل الى غاية 41.50 دولار للبرميل ما ترتب عنه عجز في الميزان التجاري قدر ب -10.6 خصوصا و ان تراجع الوارادات لم يرقى الى المستوى المطلوب الذي كانت تطمح اليه السلطة الساسية في الجزائر

و في سنة 2016 ارتفع العجز ليصل الى 17.84 مليار دولار اي بزبادة قدرها 4.8 % و يرجع ذلك الانخفاض الى الانخفاض المستمر في اسعار البترول بحوالي 15.2 % مما اثر على حجم صادرات المحروقات التي تراجعت بالرغم من ان الكميات المثدرة من المحروقات سنة 2016 ارتفعت بحوالي 10.7 %وقد وصل حجم الصادرات الاجمالية الى 30.02 مليار دولار اضافة الى انخفاض حجم الوارادات الى 47.08 مليار دولار

و في عام 2017 ، ارتفعت قيمة الصادرات السلعية للجزائر بشكل متواضع بنسبة 17.3 في المائة لتصل إلى 35.2 مليار دولار أمريكي ، في حين ارتفعت بضاعتهاوانخفضت الواردات بشكل طفيف بنسبة 2.2 في المائة لتصل إلى 46.1 مليار دولار أمريكي

و تواصل العجز في الميزان التجاري للسنوات 2019 و2020 ليصل الى غاية 10.6 مليار دولار خلال سنة 2020 نتيجة لانخفاض اسعار البترول التي وصلت الى ما يقارب 41 دولار للبرميل و كذا تاثير الجائحة الى المت بالاقتصاد العالمي ككل.

شكل رقم 18

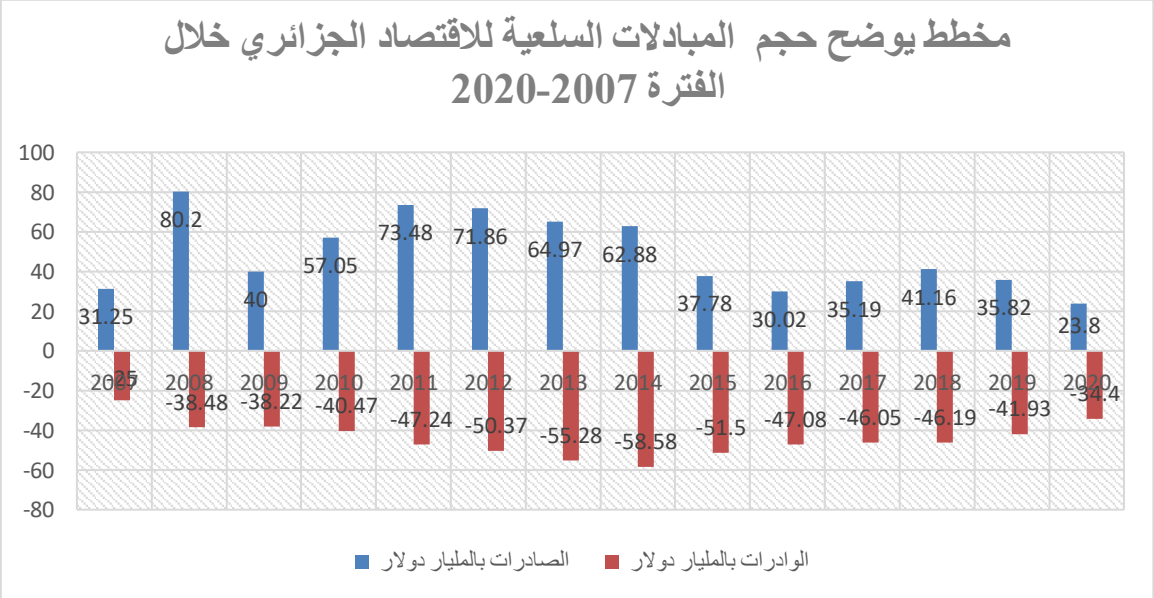

جدول 05 يوضح متوسط معدل النمو الصادرات و الواردات في الجزائر

السلع	2017	متوسك معدل النمو الصدرات		السلع	2017	متوسط معدل نمو الواردات		النسبة
		2013-2017	2016-2017			2013-2017	2017-2013	
المجموع	35191.1	14.5-	17.3	المجموع	46053.0	4.3-	2.2-	**100**
0+1	339.9	4.1-	6.7	0+1	8291	3.1-	2.3	**18**
2+4	87.9	6.1-	9.2-	2+4	1631.1	4.8-	1.3-	**3.5**
3	33822.7	15.00-	18.3	3	1938.0	18-	24.1	**4.2**
5	776.8	15	12.4-	5	5962.3	1.1-	2.5-	**12.9**
6	77.5	9.5.-	72.9	6	9235.1	0.7-	6-	**20.1**
7	81.0	54.5	50.3	7	16446.6	5.1-	4.3-	**35.4**
8	5.3	8.5-	2.8-	8	2522.4	6.1-	4.9-	**5.5**

القيمة بالمليون دولار

- 0+1طعام حيوانات + مشروبات.تاباكو/3 وقود معدني + زيوت التشحيم / 5 مواد كيميائية
4+2 مواد خام + زيوت نباتية . خضار/6 سلع مصنفة اساسا حسب المادة /7 الات و معدات نقل 8/ معدات صناعية

من جهة اخرى, اوضحت معطيات الجمارك بان المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الافريقية لا تزال ضعيفة على الرغم من التحسن الطفيف الذي سجلته عرفت تحسنا بـ1,55% في سنة 2019 مقارنة بعام 2018. وقد بلغ مجموع المبادلات 3,51 مليار دولار مقابل 3,46 مليار دولار.

وقد قامت الدول الافريقية منها دول اتحاد المغرب العربي بشراء المنتجات الجزائرية بمبلغ 17,2 مليار دولار مقابل حوالي 2,18 مليار دولار , بانخفاض قدره 0,56%.

و كانت الجزائر قد استوردت من هذه المنطقة ما قيمته1,34 مليار دولار مقابل 1,27مليار دولار أي بارتفاع بلغ.5.16 %.

و قد شكلت كل من مصر و تونس و المغرب اهم شركاء الجزائر خلال هذه الفترة.

و الشكل التالي يوضح حجم المبادلات التجارية بين الجزائر و مختلف مناطق العالم .

و قد بلغ مجموع التبادلات التجارية العالمية للجزائر مع مختلف المناطق الجغرافية خلال 2019 ما قيمته 77,76 مليار دولار مقابل قرابة 88,13 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2018 اي بانخفاض يقدر بـ 11,77%.

و بشكل عام فان أهم خمس زبائن الجزائر خلال 2019 هي فرنسا و ايطاليا و اسبانيا و الولايات المتحدة الامريكية و بريطانيا وتركيا.أما أهم مموني الجزائر هي الصين و فرنسا و إيطاليا و اسبانيا و ألمانيا وتركيا..[30]

المطلب الثاني -الهيكل السلعي للصادرات والواردات الجزائرية :

- الهيكل السلعي للصادرات

عرفت الصادرات الجزائرية تطورا ملحوظا منذ العشرية الماضية وقد مس هذا التطور كل أصناف الصادرات مثلما هو موضح في الجدول أدناه غير أن وتيرة الصادرات تختلف من صنف إلى أخر حسب البرامج الحكومية المنتجة مع تسجيل أن قطاع الطاقة يستحوذ على النسبة الأكبر في الصادرات الإجمالية و خلال كل السنوات و بعد قطاع المحروقات يأتي قطاع المنتجات نصف مصنعة من حيث قيمة الصادرات إذ وصلت قيمتها سنة 2018 إلى غاية 2.24 مليار دولار في حين انخفضت سنة 2019 إلى غاية 999.5 مليون دولار ثم في المرتبة الثالثة نجد المواد الغذائية بحوالي 0.37 مليار دولار و ما يلاحظ هو ضعف الصادرات خارج المحروقات الذي يرجع إلى ضعف البنية الاقتصادية و عياب الإستراتيجية الواضحة لتشجيع باقي القطاعات و مع ذلك فقد كان هناك تحسن تدريجي في الصادرات خارج المحروقات خلال سنة 2018 فبعد أن كانت تمثل حوالي 5.48% سنة 2007 انتقلت إلى حوالي 6.87% سنة 2017 ثم 6.88 %سنة 2018 لتنتقل إلى 1.04 مليار دولار خلال سنة 2020

جدول 6 يوضح حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2020

السنوات	مواد غذائية	الطاقة	المواد الاولية	نصف مصنعة	تجهزات فلاحية	تجهزيات صناعية	سلع غيراستهلاكية
2010	315	55527	94	1056	1	30	30
2011	355	71427	161	1496	0	35	15
2012	315	69804	168	1527	1	32	19
2013	402	62960	109	1458	2	28	17
2014	323	60304	109	2121	2	16	11
2015	235	32699	106	1597	1	19	11
2016	327	28221	84	1321	0	54	19
2017	349	33261	73	1410	0.29	78	20

[30] إحصائيات2015 و حصائل | وزارة التجارة الجزائرية(commerce.gov.dz)

2018	373	38338	92	2242	0.3	90	30
2019	408	32326	96	1445	0	83	36
2020	137	21925	71	1287	0	77	37

المصدر من اعداد الطلبة بناءا على المعطيات المستقاة من النشرة الاحصائية لبنك الجزائر التقرير الثلاثي رقم 54 -2021

و في ما يلي قائمة بأعلى عشرة من الصادرات التي قامت الجزائر بتصديرها إلى الخارج خلال عام 2020 مرفق معها النسب المئوية من الشحنات المستوردة:

البترول المعدني: يضاف إليه البترول وقد بلغت قيمة هذه الصادرات بالدولار الأمريكي ما يقارب 18.7 مليون دولار أمريكي بحيث تبلغ نسبتها من إجمالي الصادرات الجزائرية ما يقارب 89.5% وهي تمثل أعلى نسبة.

الأسمدة: وقد بلغت قيمتها بالدولار الأمريكي ما يقارب 901.5 مليون دولار أما نسبتها فقد بلغت 4.3% من إجمالي الصادرات الجزائرية.

المواد الكيميائية غير العضوية: والتي وصلت قيمتها بالدولار الأمريكي إلى ما يقارب 400.4 مليون دولار أمريكي أما نسبتها 1.9% من إجمالي الصادرات الجزائرية.

السكر: بلغت قيمتها بالدولار الأمريكي ما يقارب 216.3 مليون دولار أمريكي، أما نسبتها1% من إجمالي الصادرات الجزائرية.

الفاكهة والمكسرات: حيث بلغت قيمتها ما يقارب 137.4 مليون دولار أمريكي أما نسبتها 0.7% من إجمالي الصادرات الجزائرية.

الأملاح والكبريت والأحجار والمواد الإسمنتية: حيث بلغت قيمتها ما يقارب 125.1 مليون دولار أمريكي أما نسبتها فهي 0.6% من إجمالي الصادرات الجزائرية.

الحديد والفولاذ: حيث بلغت قيمة صادرات الدولة من الحديد والفولاذ حوالي 53.1 مليون دولار أمريكي أما نسبتها 0.3% من إجمالي الصادرات الجزائرية

. الآلات الكهربائية: وتضم أجهزة الحاسوب حيث بلغت قيمتها ما يقارب 48.4 مليون دولار أمريكي أما نسبتها فهي 0.2% من إجمالي الصادرات الجزائرية.

المواد الكيميائية العضوية: حيث بلغت قيمتها بالدولار الأمريكي ما يقارب 37.8 مليون دولار أمريكي، في حين شكلت نسبتها 0.2% من إجمالي الصادرات الجزائرية.

الأسماك العضوية: حيث بلغت قيمتها بالدولار الأمريكي ما يقارب 29.8 مليون دولار أمريكي أما نسبتها 0.1 % من إجمالي الصادرات الجزائرية[31]

[31] السوق الأفريقية.. ملاذ الجزائر الجديد من "ألغام الربح المتبادل(al-ain.com) "

- الهيكل السلعي للواردات :

سجلت قيمة الواردات الجزائرية خلال سنة 2020 تراجعا بلغت نسبته 18 بالمائة لتستقر عند 34.4. مليار دولار,

فاقت الواردات الجزائرية من الحبوب 2.11 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2019 مقابل أزيد من 2.4 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2018 مسجلة انخفاضا بأكثر من 12 %،.وأوضحت إحصائيات مديرية الدراسات و الاستشراف بالجمارك أن الواردات من الحبوب التي مثلت 34.15% من الفاتورة الإجمالية للواردات خلال الفترة الممتدة بين يناير إلى سبتمبر 2019 قد سجلت انخفاضا ب290 مليون دولار أي بنسبة 12.6 %.

وأضاف ذات المصدر أن هذا المؤشر التنازلي للواردات من الحبوب مرشح للاستمرار في المستقبل بتشجيع من إنتاج وطني كبير حقق خلال حملة 2019-2018 سيما من مادتي القمح الصلب و الشعير.

خلال الأشهر الأربعة الاولى من 11%استمر تراجع واردات الجزائر من المواد الغذائية بأكثر من سنة 2019 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018، حسبما علمته وأج لدى المديرية العامة للجمارك الجزائرية.

فقد بلغت فاتورة استيراد المواد الغذائية حوالي2.82 مليار دولار خلال الأشهر ال4 الأولى من السنة مليار دولار خلال نفس الفترة من السنة المنصرمة أي تراجع بحوالي 3.18361الجارية مقابل حوالي)، حسبما أشارت اليه مديرية الدراسات و الاستشراف للجمارك.32%مليون دولار (11.35

فيما يخص المنتجات الصناعية تحتل الصدارة بما قيمته 4.2 مليار دولار و المنتجات الاستهلاكية بقيمة 1.4 مليار دولار تليها المواد الأولية ب 489 ملوين دولار و التجهيزات الفلاحية ب 107 مليون دولار .

جدول 7 يوضح اهم الصادرات السلعية للمنتجات الجزائرية خلال الفترة 2010-2020

الوحدة مليون دولار

السنوات	مواد عذائية	الطاقة	المواد الاولية	منتجات نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهزات صناعية	سلع استهلاكية
2010	6058	955	1409	10098	341	15776	5836
2011	9850	1164	1783	10685	387	16050	7328
2012	9022	4955	1839	10629	330	13604	9997
2013	9580	4385	1841	11310	508	16194	11210
2014	1105	2879	1981	12852	658	18961	10334

[32] إحصائيات و حصائل | وزارة التجارة الجزائرية(commerce.gov.dz)

8676	17076	664	12034	1560	2376	9316	2015
8338	15412	503	11437	1563	1613	8223	2016
8511	13995	611	10985	1527	1992	8438	2017
9756	13433	563	10959	1898	1015	8573	2018
4592	7934	437	9840	1921	1369	7694	2019
557	8697	198	7614	2199	890	7723	2020

المصدر من اعداد الطلبة بناءا على النشرة الاحصائية لبنك الجزائر العدد 54 -2021

عرفت الواردات الجزائرية ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2010 إلى غاية 2014 حيث بلغت أقصى حد بملغ 58.58 مليار دولار و بعد انخفاض موارد الدولة جراء انهيار أسعار النفط منتصف 2014 اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات بهدف ترشيد الإنفاق العام و قد مس الانخفاض سنة 2015 كل الأصناف ماعدا التجهيزات الفلاحية التي عرفت مبلغها ارتفاعا طفيفا من 658 إلى 644 مليون دولار و استمر الانخفاض في الواردات في كل الأصناف سنة 2016 و تجدر الإشارة إلى أن التجهيزات الصناعية تستحوذ عل النصيب الأكبر من حجم الواردات إذ بلغت قيمتها سنة 2018 ما يقدر ب 13.43 مليار دولار ما يمثل نسبة 29% من إجمالي الواردات في حين أن صنف التجهيزات الفلاحية يحتل المرتبة الأخيرة اذ بلغت قيمته سنة 2018 563 مليون دولار

المطلب الثالث -التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية و الواردات الجزائرية

- 1-الصادرات الجزائرية :

يوضح الجدول التالي توزيع الصادرات الجزائرية وفق مناطق اقتصادية خلال فترة 2010-2018

السنوات	الاتحاد الاوربي	دول اسيا	دول OCDE	دول امريكا	دول المغرب	دول عربية	دول افريقيا
2010	28009	4082	20278	2620	1281	694	1790
2011	37307	5168	24059	4270	1586	810	3110
2012	39797	4686	20029	4228	2073	958	3360
2013	41277	4697	12210	3211	2639	979	3000
2014	40378	5060	10344	3183	3065	648	3280
2015	22976	2409	5288	1683	1550	572	2190
2016	17221	2197	6945	1943	1173	416	1790
2017	20386	6465	40	2530	1373	3595	1800
2018	23654	6950	40	2660	1669	5351	2260

المصدر : DGD RPPORT SUR LES STATSTSTIQUE DU COMMERCEEXTERIEUR 2019

يتضح ان الايحاد الاوربي يعد اهم زبون للصادرات الجزائرية اين وصل الى اعلى قيمة سنة 2013 بيقمة 41 مليار دولار ليتنخفض تدريجيا حتى وصل سنة 2018 الى 23 مليار دولار اي ما يمثل 57.45% و ذلك بسبب تدهور اسعار البترول الى ادنى مستوياتها كون ان معظم صارادات الجزائر كانت من المواد البترولية التي تعتبر السوق الاوربية هي الممون لها .

لتاتي بعدها السوق الاسوية اذ تحتل المرتبة الثانية بقيمة 6.95 مليار دولار قيمة الصادرات الجزائرية اي ما بسبة 16.88 % ثم الدول العربية بقيمة 5.35 مليار دولار بسبة 12.99 % و التي عرفت تزايد ابتداء من سنة 2017 خصوصا بعد توقيع اتفاقية المنطقة العربية الكبرى .

و لتأتي بعدها السوق الإفريقي من حيث الصادرات الجزائرية رغم تزيداه في السنوات الأخيرة الا انه بشكل محتشم .فهناك تفاوت مع مرور السنوات سواء ا بالانخفاض أو الارتفاع حيث شهدت قيمة الصادرات سنة 2011 قيمة 3.11 مليار دولار بينما ارتفعت سنة 2012 لقيمة 3.36 مليار دولار لتنخفض سنة2013 لقيمة 3 مليار دولار أمريكي لتصل سنة 2019 لقيمة 2.63 مليار دولار وترجع أسباب هذا التفاوت إلى اعتماد الجزائر بشكل كبير في صادراتها على المواد الأولية خاصة المحروقات التي يشهد سوقها نوعا من الاستقرار في السعر والعرض والطلب.

- 2- للواردات الجزائرية :

يوضح الجدول 08 التالي توزيع الوارادات الجزائرية وقفق مناطق اقتصادية تعد دواها اهم المتعاملين الاقتصاديين

الوحدة مليون دولار امريكي

السنوات	الاحاد الاوربي	ادول اسيا	دول OCDE	الدول العربية	دول المغرب	دول افرقيا	دول امريكا
2010	20704	8280	6519	1262	544	396	2380
2011	24616	8873	6219	1760	691	6080	3931
2012	26333	9538	6160	1555	807	3130	3590
2013	28724	10623	6965	2414	1029	2070	3466
2014	29684	12619	8436	1962	738	1680	3815
2015	25485	11850	7363	1918	680	1480	2822
2016	22472	11709	7249	1927	701	1510	2857
2017	20298	12369	5953	1542	592	120	3209
2018	21099	11557	5837	190	546	1720	3546

المصدر DGD 2019

و حسب الجدول فان المرتبة الاولى من مصدر الواردات الجوائرية تاتي الدول الاوربية حيث بلغت اعلى قيمة لها سنة 2014 بمبلغ 29 مليار دولار لتنخفض تدريجيا لتصل سنة 2018 الى ما يقيمتة 22 مليار دولار تاتي بعدها في المرتبة الثانية الدول الاسوية من حيث قيمة الوارادات كما هو الحال فقد كانت سنة 2014 السنة المعيارية لتخطي عتبة اعلى قيمة من الوارات الجزائرية التي وثلت الى 12 مليار دولار اما فيما يتعلق بالواردات مع الدول الافريقية بالعموم فان قيمة المبادلات و الوارادات الجزائرية

نلاحظ أن واردات الجزائر من إفريقيا في انخفاض مستمر مع مرور السنوات حيث سجلت سنة 2011 قيمة 6.08 مليار دولار لتصل لقيمة 1.26 مليار دولار سنة 2019 ،وهذا ارجع لدخول الجزائر في عدة اتفاقيات تجارية مع دول الاتحاد الأوروبي والصين وضعف العلاقات التجارية الجزائرية الإفريقية ،وتواصل هذا الانخفاض سنة 2020 تزامنا مع جائحة كورونا أين وصلت الواردات الجزائرية إلى 0.01 مليار دولار

كما ان هذا التوزيع يخضع لعدة عوامل اقتصادية و اقليمية و جيو-استراتيجية بين الجزائر و الاتحاد الاوربي يقوم على اساس اتفاقيات ثنائية و متعددة الاطراف و كذا اليات لقيام المساريع الاستثمارية و تعزيزها اضافة الى قرب المسافة بين الجزائر و القارة الاوربية وهذا ليس متاحا مع دول القارة الافرقية و امريكا

اما بخصوص الدول العربية فقد ازداد التبادل التجاري بشكل بطيء كع دخول الجزائر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و بالنسبة لمنطقة المغرب العربي فان النسبة الاكبر كانت مع دولة تونس في المبادلات .

المبحث الربع الاستثمارات الأجنبية بين الجزائر و افريقيا :

المطلب الأول : حجم الاستثمارات الأجنبية فى الجزائر

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر تحسن منذ سنة 2002 ،حيث احتلت الجزائر في هذه السنة المرتبة الأولى على مستوى دول المغرب والثانية على مستوى إفريقيا ،حيث وصل عدده من سنة 2002 إلى غاية 2012 إلى410 استثمار أجنبي بنسبة 1% من إجمالي الاستثمارات في الجزائر من أصل 32004 استثمار فقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا خلال سنوات2010 2011 2012 بلغ على الترتيب 2,3مليار دولار، 2,58 مليار دولار و 3,052 مليار دولار ليعرف انخفاضا في السنوات 2013 2014و 2015 حيث وصل على الترتيب إلى 2,661مليار و 1.488 مليار دولار و 588 مليون دولار وذلك بسبب هشاشة الاقتصاد العالمي وارتياب المستثمرين،،ثم شهد ارتفاع سنتي(.2016 و 2017) بمقدار 1,5 مليار دولار و 1,2 مليار دولار على التوالي كما بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر 1.5 مليار دولار بارتفاع نسبته 22 بالمائة سنة 2018 بفضل الاستثمار في قطاعات النفط و الغاز و السيارات

المطلب الثاني : حجم الاستثمارات الأجنبية في القارة الإفريقية

ومن جهة أخرى, سُجل ارتفاع الاستثمارات الاجنبية الخارجية في سياق انتعاش مطرد للاستثمار الاجنبي بإفريقيا التي لم تتضرر من الانخفاض العالمي للاستثمار الاجنبي المباشر خلال السنة الفارطة.

فقد ارتفعت خلال سنة 2018 تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحو القارة الى 11 بالمئة مقارنة بالسنة الماضية, لتصل الى 46 مليار دولار وهو الارتفاع راجع اساسا الى زيادة الطلب و نمو الاستثمارات غير المرتبطة بالموارد الطبيعية في عدد قليل من البلدان.

و حسب المنظمة الدولية فان انخفاض الاستثمارات الاجنبية المباشرة في بعض البلدان الكبرى للقارة منها نيجيريا و مصر قد عوضه ارتفاع في بلدان اخرى لا سيما جنوب افريقيا.

و اعتبر الامين العام لكنوسيد, موخيزا كيتويي أن الاتفاق المتعلق بإنشاء منطقة تبادل حر للقارة الافريقية سيعزز التعاون الاقليمي مضيفا أن "هذا و توقعات النمو المتفائلة تبشر بالخير فيما يخص تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحو القارة", حسبما ورد في التقرير.

و في شمال افريقيا, ارتفعت تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة بنسبة 7 بالمائة اي ما يعادل 14 مليار دولار و تبقى مصر أول بلد افريقي مستفيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة سنة 2018, على الرغم من تراجع بنسبة 8 بالمائة اي 8ر6 مليار دولار.

و سجلت كل من المغرب تونس ارتفاعا بنسبتي 36 بالمائة و 18 بالمائة اي ما يمثل 6ر3 مليار دولار و 1 مليار دولار.

و في افريقيا جنوب الصحراء, زادت تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة ب 13 بالمائة اي ما يعادل 32 مليار دولار مسجلة بذلك تداركا بعد سلسلة من التراجعات خلال السنتين الاخيرتين.

وعلى الرغم من ان الشركات المتعددة الجنسيات للبلدان النامية توسع نشاطاتها في افريقيا, فان مستثمري البلدان المتقدمة مثل فرنسا يبقوا هم أسياد اللعبة, حسب أصحاب التقرير[33]

المبحث الخامس سياسات الاقتصاد الجزائري لمواجهة تنافسية اقتصاديات القارة الافريقية :

لتحقيق قدرة تنافسية للاقتصاد الجزائري اما الاقتصاديات الافريقية لا بد من تبني الاستراتيجية المناسبة التي تعتمد على ترجمة الخيارات و الخطط التي يتم تبنيها من قبل المؤسسات الى عمل فردي و منتج , اصافة الي تحسين الكفاءة التشغيلية بالاستغلال الامثل لمدخلات الانتاج (العمالة . راس المال . المواد الخام . الطاقة و المعرفة.....) و بهدف الوصول الى منتج عالي الجودة و باقل تكلفة ممكنة و بالتالي فان من شان المؤسسات العاملة في قطاعات ذات قيمة مضافة عالية و التي تتمتع بطفاءة عالية ان تكون رائدة

[33] World investissement report 2019 specialeconomics zone | Eco Algeria (eco-algeria.dz)

في المنافسة نحاول في هذه النقطة الوقوف على اهم السياسات لتحريك القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري[34].

المطلب الاول سياسة تطوير محركات القدرة التنافسية :

تتمثل محركات القدرة التنافسية لاي دولة في العناصر التالية :

هيكل القطاع الصناعي مهرات القوة العاملة و اساليب العمل بيئة الاعمال الثقافة الاجتماعية و القدرات التكنولوجية

و مدى كفاءة هذه العوامل من شانه ان يحدد مدى تنافسية منتجات الدول في الاسواق الدولية وثم تصبح هدف اسياسات الاقتصادية الجزائرية هو الوصول بمحركات القدرة التنافسية الى المستوى الذي تصح فيه المؤسسات جاهزة لتنافس دوليا

و عليه و للوصول الى ذلك الجانب يجب وصع اطار استراتيجي وطني للسياسات يقو بوصوح جملة من التدابير الخاصة باسياسات الخاصة تكون مكملة و متعددة الابعاد ويتم تنفيذه في وقت واحد ز ذلك لتحقيق المهام الرئيسية التالية

التاكد من توافر الشروط المطلوبة لتحقيق التنمية الصناعية و الوصول الى امكاناتها التنافسية خاصة وجود هيكل متكامل يتسم بالنشاط الديناميكي قاعدة متينة للقدرات التكنولوجية المحلية مهارات عمالية ذات مستوى عالمي قوة متعلمة ذات سلوكيات اييجابية و بيئة مشجعة

❖ ***وضع الحدود*** :

التي يمكن لرجال الصناعة في نطاقها السعي بانشطتهم و تحقيق طموحاتهم التاكد من الاطار القانوني و المؤسساتي و الادوات اللازمة للوصول الى بيئة اعمال مشجعة قائمة و مستقرة و تعمل بكفاءة

يجب ا تنفيذ برامج تهدف الى تحدي الوصع الحالي للصناعة بالتوازي مع التغيرات الجذرية في البنية الاساسية الصناعية بالكامل كما يجب التركيز على اهم ادوات و محددات القدرة التنافسية و المتمثلة في

التحكم في تكاليف الانتاج : و ينبغي ازاء ذلك التركيز على تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي في الغالب تحتاج مستلزمات انتاج منخفصة نسبيا و التركيز على المؤسسات الكبيرة التي تحتاج الى مستلزمات الانتاج متوفرة حاليا هذا الى جانب التركيز على الصناعات المعتمدة على مدخلات الانتاج المستوردة لتلبية حاجات السوق الافريقي

❖ **جودة الانتاج**:

بحيث يجب اعتماد المؤسسات الجزائرية على مواصفات معتمدة دوليا و يجب ايلاء الاهتمام بمستوى جودة و نوعية المنتجات من خلال تشجيع المؤسات على الحصول على شهادة iso 9001 كمرحلة اولى في طريق اعتماد تطبيق و مفهوم تسيير الجودة الشاملة التي تعتبر اكثر شمولية من iso

❖ **الاهتمام بالبحث و التطوير و تكنولوجيا الانتاج**:

[34]بن ثابت علال و بن خيرة الطاهر " دراسة في سياسة تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري تاريخ النشر 2021/12/30 جامعة الاغواط الصفحة 16

فينبغي التركيز على تشجيع اعمال البحث و التطوير لتحقيق التميز النوعي للمنتجات الجزائرية و ذلك من خلال اعتماد الية مناسبة لزيادة الانفاق على البحث و التطوير و كذلك توجيه المؤسسات من خلال برامج اعلامية مكثفة باهمية البحث العلمي لغايات تطوير نوعية المنتج و مواصفات .

الاهتمام بعنصر التسويق : و هنا من الضروري تبني المفهوم الحيث للتسويق و العمل على توفير معلوماتي للتسويق واعداد للتسويق و اعداد الدراسات التسويقية و الاهتمام بانشطة الترويج في الاسواق الخرجية من خلال تفعيل الوكالات المختصة في الشان او مراكز ترقية الصادرات او من خلال الغرف التجارية الموجودة في مختلف العالم

❖ **دور الحكومة**:

و ذلك من خلال اعدا سياسة اقتصادية تهدف الى مساعدة جميع القطاعات للتغلب على مشكلاتها و تصويب اوضاعها و النهوض بقدراتها التنافسية بتحسين ادائها و ذلك بالوسع في تقسيم عناقيد و النظر الى الانسطة المساندة لتلك الصناعات كاتميول و البنية التحتية و تدريب القوى العاملة و البحث و التطوير و المواصفات النوعية .

❖ **العمل على تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لتشجيع الاستثمارات المحلية و اجتذاب الاستثمارات الاجنبية :**

و ذلك من خلال وضع اطار تشريعي ملائم يساعد على تحفيز الاستثمارات المحلية و الاجنبية و يكون متسم بالشمولية و الرونة و التسهيلات ضمن ضوابط تنموية و استثمارية واضحة و محددة و تبسيط الاجراءات .

الحرص على اصلاح القطاع العام و تسريع عمليات الخصخصة : وذلك من خلال تطوير اداء المؤسسات العمومية الاقتصادية و رفع الكفاءة و زيادة الانتاجية و ذلك صمن اجراءات التصحيح الهيكلي لكل القطاعات كما يجب تنظيم الخصخصة التي باشرتها الدولة في مختلف اليادين

مواصلة اصلاح السياسة النقدية : و هذا للوصول الى الاستقرار النقدي الذي يعتبر بماثبة الركن الاساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وزيادة القدرة التنافسية وذلك بالاستفادة من حجم الاحتياطات النقدية و الصرف و تعزيز سلامة الجهاز المصرفي من خلال تفعيل مستويات الرقابة و الاشراف بما يتلاءم و المعايير الدولية .

❖ **تطوير السوق المالية :**

و ذلك للاهمية التي توفرها بورصات القيم المنقولة في تحقيق النمو الاقتصادي و تعزيز القدرة التنافسية باعتبارها وعاء ضروري لبناء الادخارات الوطنية و قاعدة لحفز الاستثمارات المحلية وجدب الاجنبية منها و يكون ذلك من خلال اعادة هيكلة و تنظيم السوق المالية الجزائرية

❖ **تطوير سوق العمل الجزائري:**

اذ يشكل سوق العمل احد الركائز الاساسية لتحسين الانتاجية و تعزيز القدرة التنافسية و يكون ذلك من خلال اتخاذ جملة من التدابير ترمي الى تطويره و تمكنه من مواكبة المرحلة القادمة تبد من وصع اطار

تشريعي ملائم و اعطاء دور للقطاع الخاص في اعداد السياسات و البرامج المتعلقة بتطويره و تاهيل القوى العاملة الجزائرية

تطوير الهياكل القاعدية و مشروعات البنية التحتية : و ذلك من خلال التركيز على وفرة و نوعية خدمات البنية التحتية و محاولة اشراك القطاع الخاص في اقامتها تسييرها و بالاضافة الى تطوير و تفعيل الاطار التشريعي و التنظيمي للبنى التحتية لتحسين كفاءتها

الاهتمام و السعي على تطوير العلوم و التكنولوجيا :

و هذا نظرا للدور الذي يلعبه هذا القطاع في عملية التنمية الاقتصادية و تحسين جودة الانتاج و تعظيمه و رفع مستوى الانتاجية من خلال ايجاد العديد من المراكز و المؤسسات التي تعنى بالعلوم و التكنولوجيا

❖ **تطوير الاطار التشريعي و المؤسسي :**

و يعتبر تحسين البيئة التشريعية و التنظيمية و المؤسسية احد الاجراءات الهامة لانطلاقة تنموية فعالة و تحسين القدرة التنافسية و مواكبة متطلبات تخرير و عولمة عناصر الاقتصاد و الانفتاح على الاسواق الافريقية و العالمية

المطلب الثاني سياسة تنـــــــــويع الصـــــــادرات . :

إن تنويع الصادرات له من الاهميةالاقتصادية ما يساهم في تعدد مصادر الدخل ، فالدول التي تعتمد على مصدر ريعي لصادراتها ، غالبا ما تتعرض لازمات وهزات في تقلب دخلها ، وهذا ما يؤدي بها دائما الى إعادة النظر في سياساتها دوريا و تختلف أمناط التنويع في الصادرات بين تنويع الصادرات العمودي diversification Vertical تنويع الصادرات الافقي diversification Horizontalكما يلي[35] :

- تنويع الصادرات العموديdiversification Vertical

يعني أساسا الانتقال من الصادرات الاولية الى الصادرات الصناعية أو المصنغة

-تنويع الصادرات الافقي (diversification Horizontal)

التنويغ الافقي للصادرات يغني عدد السلع التصديرية (الاصناف ، المصنفة حسب المعيار الدولي للتصنيف التجاريthe SITC (Classification Trade International Standard و و يمكنلهذه الطريقة المبسطة أن تقيس بوضوح مدى توسع بلد ما في منتجاته للتصدير. و بالتالي، فإن القيمة القصوى للمؤشر هي 239 ،والقيمة الدنيا (النظرية)لها هي صفر، بالنسبة الى بلد لا توجد لديه صادرات.

آليات تنويع الصادرات :إن تنويع الصادرات يعتمد على عدة آليات متبعة من طرف الدول في سبيل عدم الاعتماد على مصدر واحد للتصدير

✓ **تنويع وتنمية الصادرات في ظل سياسة الإصلاح ا لاقتصادي:**

[35]عبد الرمحن تومي، اإلصالحات االقتصادية يف اجلزائر- الواقع واآلفاق- دار اخللدونية للنشر والتوزيع، اجلزائر، 2011 ،ص1. 201/2

اتبعت العديد من الدول سياسة الإصلاح الاقتصادي في سبيل إعادة النظر في تنظيم المؤسساتالاقتصادية خاصة ومن أهم السياسات الاقنصاديةالاصلاحيةالمتبغة وأكثرها شيوعا قيالبلدان النامية التيتعاني من اختلالات هيكلية أو ارتدادات الناجمة عن التحول من نمط اقتصادي الى اخر هي .

- ✓ **سياسة الضبط:**

حيث تهدف الى تحقيق التوازن العام من خالل الاليات المالية والنقدية والتجارية، حبيث تعمل هذه السياسة على تخفيض معدل التضخم وتوازن ميزان المدفوعات واستقرار العملة، والبحث عن التوظيف الكامل .

- ✓ **سياسة إعادة هيكلة الصناعة:**

وهي سياسة تهدفالى تكييف الصناعة مع الاتجاه العام للطلب العالمي

- ✓ **سياسة الانعاش:**

و تهدف بالأساس الى تحريك النشاط الاتصادي بعد ما كان يعاني من شبه توقف ركود في مجمل الياته، وعلى هذا الاساس تلجأ الدولة الى استخدام بعض الاليات مثل عجز الميزانية العامة)تمويل التنمية بالعجز()، تحفيز الاستثمار الداخلي الخارجي، زيادة الاجور لتنشيط الاستهلاك....الح

- ✓ **تخفيض قيمة العملة ودوره في تنمية الصادرات**:

تعمل تقنية تخفيض العملة كآلية استثنائية من أجل إعادة الانعاش للصادرات الوطنية من خلال ارتفاع سعر الواردات مما يدفع الفرد في الداخل البلد من التخلي على السلع المستوردة والتوجه نحوى مثيلتها من الانتاجالمحلي، هذه الخطوة جد مفيدة في زيادة العرض من الانتاجالوطني والوصول الى الاتكتفاءالذاتي ،و بالتالي الزيادة من منسوب التصدير.[36]

خاتمة الفصل الثاني :

2 نفس المرجع السابق

إن العديد من البلدان النامية تشارك بشكل متزايد في سلاسل القيمة العالمية،حيث حققت مشاركتها فوائد اقتصادية من تعزيز الإنتاجية وتنويع الصادرات وزيادة التنمية ، لذا ستستفيد القارة الإفريقية من الروابط التجارية و الاستثمارية الأكثر كثافة ،بما في ذلك التجارة ا لإقليمية إذا عززت مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية ، و أعادت توجيه استراتيجياتها للتماشي مع النموذج الجديد للتجارة الدولية ،والتركيز على تسهيل التجارة ، وهو ما يتطلب التشغيل و التنفيذ الفعال لما جاء في اتفاقية نشأة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية و الجزائر بانضمامها الى هذه الاتفاقية و ما يكتسي هذا التحول نحو المنطقة الأفريقية أهمية كبيرة للتجارة الخارجية، حيث تحاول الجزائر التأسيس لمنافذ برية عبر صحرائها الشاسعة، اعتمادا على طريق سيار شمال جنوب (قيد الإنجاز) في انتظار تجهيز ميناء الحمدانية بمحافظة تيبازة (49 كلم غرب العاصمة)،

على الرغم من العلاقات التاريخية الجيدة بين الجزائر و الدول الإفريقية يبقى حضور الجزائر هامشيا على المستوى الاقتصادي كحجم المبادلات التجارية الجزائرية الإفريقية و الاستثمارات الأجنبية التي تحوز الدول الأوربية و الأسيوية على حصة الأسد بسبب تجذر العلاقات التاريخية بينها .

إلا أن منطقة التبادل الحر الإفريقية فرصة سانحة للاقتصاد الجزائري لفك عقدة الاتحاد الأوربي خصوصا وان هناك بدائل إستراتيجية في الأسواق الإفريقية لها قيمة في السلاسل العالمية يمكن إحلالها بدل الأسواق الأوربية

خاتمة نهائية :

ملخص الدراسة

من المسلم به أن حركة التجارة البينية بين الدول في أي منطقة من العالم تلعب دورا كبيرا في حل مشكلات القطاع التنموي لدى الدول، وهو ما ينطبق بطبيعة الحال على الدول الإفريقية عموما، من حيث الاحتياج الدائم إلى تعزيز حركة التجارة البينية وتسريع عجلة التنمية، غير أنه على مدار عقود قريبة ماضية، سجلت مؤشرات التجارة البينية في إفريقيا مستويات منخفضة قياسا بمناطق أخرى من العالم، حيث من خلال استعراضنا لكل من الجانب النظري والتطبيقي في الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج وعلى ضوئها تم توجيه مجموعة من التوصيات .

نتائـــــــــــج الدراســـــة

1. إن إنشاء مناطق التجارة الحرة في البلدان النامية هو تقليد أومحاكاة للمراحل التي يمر بها التكامل الاقتصادي بين الدول المتقدمة فهي تعاني من فائض في الإنتاج تطمح

لتصريفه من خلال مناطق التجارة الحرة، غير أن الدول النامية تشكو من الاقتصاد الريعي و ضعف الانتاج الذي ينعكس سلبا على تجارتها الخارجية .

2. انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الأفريقية يعتبر خيارا إستراتيجيا، وفرصة من أجل تنويع الصادرات ومحاور الشراكات الاقتصادية وفق قاعدة "الكل رابح" وتحقيق هدف تقليص التبعية لقطاع المحروقات.
3. أن القدرات الكامنة في الاقتصاديات الأفريقية فرصة سانحة أمام الجزائر لوضع إستراتيجية لتعزيز تنافسية المؤسسات الوطنية، والاستحواذ على حصص سوقية، خاصة في الصناعات التحويلية الغذائية والتجهيزات الإلكترونية والكهرومنزلية.
4. من جهة أخرى، يتوقع أن يساهم رفع التبادلات البينية الأفريقية، من 15% إلى 55% بعد 5 سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، في زيادة تدفق النقد الأجنبي، وبلوغ 5 مليارات دولار كصادرات خارج المحروقات خلال سنة 2021، وهو الهدف الذي رسمته الحكومة على لسان رئيس الجمهورية
5. كما يعتبر انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر الإفريقية ورقة ضغط على الاتحاد الأوروبي و لإعادة التفاوض حول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي أين يعتبر الاتحاد الأوربي الشريك الأول للاقتصاد الجزائري بسبب بقرب المسافة والجاهزية اللوجستية، بالإضافة إلى القوة الاقتصادية وتنوع اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي والتفوق التكنولوجي.

6. من ناحية ثانية عدم جاهزية الاقتصاد الإفريقي و الجزائري لهذه الشراكة كون المنطقة محل صراع هادئ بين الدول القوية، على غرار الدول الأوربية والولايات المتحدة الأميركية ثم الصين، وحتى دول نامية مثل تركيا والبرازيل، وأخرى مثل الإمارات والسعودية ومصر والمغرب ولبنان.
7. أيضا بسبب إن التمويلات الأميركية والصينية خاصة هي أكبر محفز للدول الأفريقية لتفضيل إقامة شراكة اقتصادية وتجارية خارج القارة حيث انه أنه لا يوجد ضمن قائمة زبائن ولا ممولي الجزائر أي دولة أفريقية لديها تبادل تجاري يُذكر، باستثناء تونس بقيمة 0.7 مليار دولار، وحتى تصدير الإسمنت لا يتجاوز 100 مليون، وهي مادة أيضا أولية مثلها مثل البترول كما ان الشركات الاقتصادية العمومية والخاصة خارج قطاع المحروقات تعيش صعوبات مالية غير مسبوقة، وحتى وحدات تركيب السيارات مصيرها مجهول.

8. وبخصوص المنتجات الفلاحية، فإن الجزائر تفتقد إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع الغذائية الأساسية، على غرار القمح والحليب والحبوب، وعدد هائل من السلع الصناعية الغذائية، حيث تقدر فاتورة استيرادها بحوالي 9 مليارات دولار سنويا. مما يجعل دخولها إلى السوق الإفريقية التي تعيش معظم اقتصادياتها نفس الحالة للاقتصاد الجزائري تحديا و مجازفة في الفترة الحالية .

اختبار الفرضيات على ضوء النتائج :

على ضوء ما تم التوصل اليه من نتائج الدراسة تم التوصل الى الفرضيتين التاليتين :

الفرضية الأولى :التي تنص على " :تتيح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للجزائر فرص أكبر- لتطوير وتنويع صادراتها كما أنها ستلعب دورا فعالا في تخلص الجزائر من إعتمادها الكبير على قطاع المحروقات كمصدر للدخل و توفير مصادر أخرى من خلال تنويع الصادرات هي فرضية صحيحة، و دليل ذلك نتائج الدراسة المتوصل اليها خصوصا فيما جاءت به النتيجة 2-3-4-5 التي بينت اهم الفرص المتاحة للاقتصاد الجزائري من الاتفاقية .

الفرضية الثانية :التي تنص على " :لن تساهم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في إيجاد

حلول لضعف البنية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري و كذا اقتصاد القارة الافريقية "، فرضية صحيحة، فبالرغم من ما توفره هذه المنطقة من فرص لزيادة الإنتاجية خارج قطاع المحروقات و تنويع الصاد رات، إلا أن الوضع الإقتصادي الجزائري لن يتغير بشكل كبير، واشكالية الإعتماد الكبير على النفط ستبقى مطروحة والوضع الراهن يثبت ذلك ايضا ، بسبب عدة نقاط، تم ذكرها في النتائج 1-6-7-8:

الاقتراحات :

في هذا الإطار فان دخول اتفاقية إنشاء منطقة التبادل الحر بين الجزائر و دول أفريقيا حيز التنفيذ فانه سيتميز بمراجعة شاملة لفلسفة تنظيم المبادلات التجارية التي تستوجب إعادة التأهيل عبر مجموعة من الإجراءات التي يجب أن تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة و كفاءة الأداء في إطار الاقتصاد التنافسي منها

- إصلاحات على مستوى المؤسسة و التي تشمل الاستثمارات الغير المادية التي ترمي إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة بالخصوص في مجال الإمكانات البشرية .
- إعادة التأهيل الصناعي و تأهيل المؤسسات الصناعية حتى تمكنها من المواجهة و المنافسة التي تنتج عن الدخول الحر للسلع الإفريقية

- تأهيل المحيط المادي و إعادة هيكلة المناطق الصناعية و انجاز مناطق جديدة
- تأهيل المحيط القانوني و الإصلاح الإداري عن طريق شبكة قانونية ملائمة مع القوانين الدولية و تكوين إداري مع تبسيط و تحديث الإجراءات الإدارية
- الاهتمام بسياسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و بتوفير المناخ الاستثماري الملائم لان المكاسب المرتبطة بتكوين منطقة تبادل حر بالنسبة للدول النامية تنتج من اثر غير مباشر مرتبط بتدفقات رؤوس الأموال الخارجية و بسياسة اقتصادية كلية .
- الاهتمام بتوفير الشروط المتعلقة بمناخ الاستثمار التي يجب أن تترافق مع التدمير الجمركي

افاق الدراسة :

و في هذا الإطار و لتسليط المزيد من الضوء على الموضوع تثار العديد من القضايا و التساؤلات التي ستحتاج الى المزيد من الدراسة و البحث و عليه نقترح بعض من المواضيع التي يمكن الاخذ بها في البحوث العالمية المستقلبية

- العوامل المؤثرة في تنافسية القارة الافريقية .
- الاقتصاد الجزائري بين التاهيل و الاندماج في الاقتصاد الافريقي

قائمة المراجع بالعربية

1. بن ناصر محمد رسالة ماجيستير " المشاريع العربية المشتركة و دورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي " سنة 2008/2007
2. رابح فضيل،<>،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،19951994 -، ،غير منشورة
3. حمد سيد عابد، <>، مصر، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية،1999،
4. الاتحاد الافريقي .الدورة العادية الثالثة والعشرين للإتحاد الأفريقي تنهي أعمالها في مالابو.-6-29 2014. أنظر:

http://summits.au.int/ar/23rd-ordinary-session-african-union-ends-malab

5. مستقبل القارة العالم – القارة الافريقية الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك الى مصرwww.sis.gov.eg/story/182689
6. صندوق النقد الدولي. أفاق الاقتصاد العالمي: الآمال و الواقع و المخاطر. دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية و المالية العالمية. أبريل 2013.
7. لبعل فاطمة، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البنية (المنطقة الحرة المشتركة الاردنية السورية 2010-200)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2011،
8. منور اوسرير دراسة نظرية عن المناطق الحرة مع تجارب كل من كوريا الجنوبية .هونغكونغ سنغافورة مصر رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 1995
9. الاستاذ ياسين شكيمة لخضر دور الجزائر في انشاء منطقة التجارة الحرة الافريقية رؤية مستقبلية جامعة حمة لخضر ص 5
10. سهيلة مصطفى" الاطار القانوني لتنظيم الاستثمار ضمن اتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة الافريقية " مجلة الدراسات الحقوقية المجلد 8 العدد 02 /2021 .
11. مذكرة دكتوراه العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري -عبد الجليل هجيرة.
12. لتخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والرؤى المستقبلية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الوليد أحمد طلحة، يونيو2020
13. [1] محمد امل خيري امين دكتوراة الاقتصاد –مؤشرات الاقتصاد الافريقي عام 2020 قراءة في التقارير الدولية – المنتدى الاسلامي المجلد ع47
14. الجزائر - سهولة ممارسة أنشطة الأعمال | 2008-2019 معطيات | 2021-2022 التوقعات (tradingeconomics.com)

15.التقرير السنوي لمناخ الاستثمار ا في الدول العربية لصادر عن مؤسسة صمان و ائتمان الصادرات العدد 74 لسنة 2021.

16.احصائيات2015 و حصائل | وزارة التجـارة الجزائرية (commerce.gov.dz)

17.عبد الرمحن تومي، اإلصالحات االقتصادية يف اجلزائر- الواقع واآلفاق- دار اخللدونية للنشر والتوزيع، اجلزائر، 2011

18. بن ثابت علال و بن خيرة الطاهر " دراسة في سياسة تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري تاريخ النشر 2021/12/30 جامعة الاغواط الصفحة 16

قائمة المراجع باللغة الفرنسية

-1 https://al-ain.com/article/nigeria-overtakes-egypt-largest-economy-africa
-2 Boris gombac « les zone franches en europe « BRUYLANT –BRUXELES 1991
-3 INTERNATIONALE TRADE STATISTIQUE YEARBOOK VOLUME 1 TRADE BY COUNTRY –UNITED NATIOS NEWYORK 2021
-4 ww.comesa.int/wp- content/uploads/2020/10/estimating -effects-of-afcfta-15-09-20
-5 World investissement report 2019 specialeconomics zone | Eco Algeria (eco-algeria.dz)[1]